ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية
إصدار شهري

الولاية الرئاسية الجديدة.. تحديات وأولويات

السنـــــة الخامسة - أبريل 2024 - العـــــدد 58

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

www.ecss.com.eg

رقم الإيداع: 2024/10254
الترقيم الدولي: 978-977-87432-3-4

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الخامسة - أبريل 2024

العدد
58

الولاية الرئاسية الجديدة.. تحديات وأولويات

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الخامسة
عدد أبريل

2024

المحتويـــــات

الافتتاحيـــــــــة: الولاية الرئاسية الجديدة.. وحماية المشروع الوطني	08
قضـــايا دوليـــة	12
مصر والنظام الدولي.. بلورة صوت جديد للجنوب	13
سيناريوهات السباق الرئاسي الأمريكي ومصالح مصر	14
تطوير علاقات مصر والصين من منظور توازني	17
توسيع التعاون الاستراتيجيّ بين مصر وروسيا	21
مستقبل علاقة مصر وأوروبا في ضوء اتفاق الشراكة	24
قضـــايا أمن ودفـــاع	28
سياسة مصر وصراعات الإقليم بين التوازن والاستباقيّة	29
تطور سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب غزة	30
أولويات مصر إزاء السودان بعد عامٍ من الصراع الداخلي	33
أثر التفاهمات الإقليمية على إدارة مصر للملف الليبي	36
تحديات الدور الإقليمي المصري في المشهد اليمني	39
مرتكزات السياسة المصرية إزاء الأزمة السورية	43
كيف تتعامل مصر مع الأمن البحري في المنطقة؟	46
قضايا السياسات العامة	50
رؤى إصلاحية لمواجهة تحديات السياسات العامة	51
نحو نظامٍ سياسي مستدامٍ في الولاية الرئاسية الجديدة	52
متطلبات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في مصر	56
التعليم قبل الجامعي.. مؤشرات الأداء ومراجعة الأولويات	62
تجديد السياسات الثقافية لتعزيز الهوية ومكافحة التطرف	67
قضـــايا اقتصـــادية	70
أولويات الاقتصاد المصري في الولاية الرئاسية الجديدة	71
فرص وتحديات الاقتصاد المصري في السنوات المقبلة	72
اتجاهات النهوض بقطاع الطاقة التقليدية والمتجددة	77
قضـــايا نوعيـــة	81
تطوير السياسة البيئية نحو ريادة الاقتصاد الأخضر	82
التحديات القادمة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات	86
بيـــانات وإحصائيـــات : مصر في عشر سنوات.. أبرز مؤشرات الأداء	90

الولاية الرئاسية الجديدة.. وحماية المشروع الوطني

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اكتملت الاستحقاقات الدستورية الواجبة لبدء ولاية رئاسية جديدة مع قَسَمِ **الرئيس عبد الفتاح السيسي** أمام مجلس النواب، وافتتاح العاصمة الإدارية الجديدة، ورفع علم مصر إيذانًا باستكمال مرحلة مجيدة من تاريخنا الوطني، وبدء مرحلة أخرى تكتمل فيها "رؤية مصر 2030"، خلال السنوات الست المقبلة، وتؤذن بعهد يوفر الاستمرارية والاستدامة، ويحقق الاستقرار اللازم للانتقال السلمي للسلطة.

من الطبيعي في هذه المرحلة أن يكون واضحًا بجلاء حصاد المرحلة السابقة، وأن يكون لدى مصر الشجاعة للنظر في المستقبل. فقد كانت الفترة الماضية تُمثل عقدًا كاملًا من العمل حقق إنجازات كثيرة لتصحيح العلاقة بين الجغرافيا المصرية وديموغرافيا الشعب المصري غير مسبوقة في التاريخ المصري، حيث الجغرافيا شاسعة وجدباء، والديموغرافيا غزيرة وفقيرة.

الجغرافيا والديموغرافيا

تصحيح الخلل ما بين الجغرافيا والديموغرافيا كان التحدي الذي واجه النخبة السياسية المصرية منذ ثورة يوليو 1952. كان أول مشروعات مصر الناصرية، التي ذاع صيتها قبل مشروع سد أسوان العالي، هو إنشاء مديرية التحرير في الصحراء الغربية، وبعد فشل هذه وذهابها إلى دائرة النسيان تردد مشروع "الوادي الجديد" الذي ظل مشروعًا لفترة طويلة، حتى أتى ذكره مرة أخرى في عصر آخر للرئيس مبارك وهو مشروع "توشكى".

بين هذه المشروعات، كان هناك مشروع "الصالحية" الزراعي في عهد الرئيس السادات، ومعه جرت بداية إنشاء مدن كبرى في الصحراء مثل: 6 أكتوبر، والعاشر من رمضان، و١٥ مايو. وراء كل ذلك، كانت محاولات لعبور العلاقة ما بين الجغرافيا (الصحراء المصرية الواسعة في شرق البلاد وغربها) والديموغرافيا (السكان الذين يتزاحمون في نسبة صغيرة حول نهر النيل في الوادي والدلتا لم تتعدَّ 3% عام 1952، ولم تتجاوز 7% عام 2010).

في العموم، كان الفكر المصري مدركًا للخلل الجاري في التوزيع السكاني على الجغرافيا المصرية. وسواء كان التفكير قادمًا من د. جمال حمدان أو د. فاروق الباز، فإن حل مشكلة التوازن المختل تركز حول مشروعات ظلّت أولًا محدودة في طموحاتها، وثانيًا أنها رغم الطموح المحدود فقد بقي ما تحقق بلا رابط من بنية أساسية. كان الفكر الذائع يرى أن المصنع أو المدينة هو الذي يخلق الطريق. والحقيقة التي ثبتت هي أنه لا يمكن الاستغناء عن كليهما.

ولعله من الجائز أن تقوم بتنمية "العوينات" في أقصى الجنوب الغربي لمصر، لكن نتاج التنمية سوف يظل بعيدًا عن مناطق الاستهلاك، وموانئ التصدير المحدودة. فالمدن الصناعية ظلت بعيدةً عن مواصلات عامة كافية لانتقال العمال والسلع والمواد الخام. ما حدث خلال السنوات العشر الماضية هو عبور هذه الفجوة بحيث اتسعت مساحة المعمور المأهول المصري إلى ١٥٪ تقريبًا، واقتربت المسافة والسرعة بين الإنتاج والسوق، وباختصار حل الأزمة بين الديموغرافيا والجغرافيا، وهي أزمة كان حلها جزءًا هامًا من التجارب التنموية سواء تلك التي جرت في آسيا أو أوروبا أو حتى الولايات المتحدة.

التحدي والاستجابة

كان طبيعيًا أن يكون لكل أمر بهذا الطموح ثمن. وبقدر ما كان هناك من بناء كانت هناك تحديات، أولها الإرهاب الذي كلف مصر أعمارًا وإعمارًا، وثانيها جائحة كورونا التي اختبرت قدراتنا الاقتصادية والصحية، وثالثها الظروف الدولية والإقليمية غير المواتية التي تمثلت في الحرب الأوكرانية ثم حرب غزة. المجمع الشامل لهذه التحديات شكل ضغطًا كبيرًا على القدرات المصرية وأدخل الدولة في أزمة التضخم وارتفاع الأسعار التي هددت الثقة في القدرة المصرية على الاستمرار في تحقيق معدلات النمو التي بلغت 6.6% في العام 2019، وكان مقدرًا لها أن ترتفع إلى الآفاق العليا للنمو المتسارع خلال الفترة التالية.

نقطة البداية في الاستجابة لهذه الأزمة هي "تشغيل التغيير"، الذي حدث خلال العقد الماضي في البنية الأساسية، وما تحقق في البنية الإنتاجية، وما أنجز في القدرات التعليمية والتكنولوجية المصرية من خلال انفتاح اقتصادي يُحرر السوق المصرية من القيود البيروقراطية، ويدفعها إلى درجة أعلى من التنافسية الاقتصادية التي يشغلها قطاع خاص مصري وأجنبي.

إن جزءًا هامًا من "تشغيل التغيير" خلال السنوات الست المقبلة سوف يقوم على تحفيز الانتقال السكاني من وادي النيل الضيق إلى المدن الجديدة، والتعمير للمدن الحديثة على البحرين الأبيض والأحمر وسيناء. هذا الانتقال السكاني سوف يُحقق حلمًا مصريًا في الانتشار السكاني من النهر إلى البحر، ويُعطي الإقليم المصري الكثير من الفاعلية الناجمة عن عمل الشباب المصري الذي يمثل 60% من السكان، ويواكب رفع معدلات تشغيل النساء. فرغم ما جرى من رفع شأن النساء بتولي القيادة في المناصب العامة والهامة، فإن نسبة النساء من قوة العمل متدنية، حيث لا تتجاوز حاليًا ١٧٪ من هذه القوة، وهو ما يضر بدخل الأسرة وقدرتها على المساهمة في الناتج القومي الإجمالي.

يُضاف إلى ذلك، أن جزءًا هامًا من تعبئة الموارد العامة، وزيادة الاستثمار في مناطق مصر المختلفة، يتطلب اهتمامًا خاصًا خلال المرحلة المقبلة بالمحليات، وتحويلها من "الإدارة المحلية" التي تكتفي بمتابعة تنفيذ الخطة العامة للدولة، إلى "الحكم المحلي" -كما نص الدستور- الذي يُعبئ الموارد المحلية، ويعيد استثمارها في محافظات مصر المختلفة. إن هذا التطور سوف يساعد في تحقيق الانتشار السكاني عندما ينتقل المصريون من المحافظات المزدحمة إلى محافظات الخفة السكانية في مرسى مطروح، والوادي الجديد، وجنوب سيناء وشمالها، والبحر الأحمر من السويس إلى حلايب وشلاتين.

رغم كل ما تحقق، فإن الطريق إلى التقدم المصري لا يزال طويلًا، لكنه ليس غامضًا ولا مظلمًا، فهو استكمال ما تحقق، وإدراك لأهمية استنفار المبادرات الفردية وقدرات القطاع الخاص من خلال سوق حرة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. ما حدث خلال السنوات العشر الماضية أفصح عن حجم الثروات التي تحتويها التربة والشواطئ المصرية، وبقدر ما أبرز لنا عوار الاعتماد المبالغ فيه على قدرات الدولة التي كانت سريعة الإنجاز، لكنها كانت خافتة في توليد مصادر الدخل الأجنبي الكافية لاستمرار دوران عجلة التنمية بالسرعة والمعدلات المطلوبة. السنوات الست المقبلة في التاريخ المصري سوف تكون حاسمة في قيام مصر كدولة قوية وعفية.

الداخل والخارج

خرج **الرئيس السيسي** على النص المكتوب في خطابه مؤخرًا أمام "إفطار الأسرة المصرية" داعيًا إلى الحديث والحوار وشحذ الفكر حول أوضاع الإقليم المرتبطة بحرب غزة وتأثيرها على مصر، خاصة أن هناك تغييرات كبيرة يشهدها الإقليم والعالم. جرت هذه الدعوة في إطار من الإشادة بعملية الحوار الوطني، التي جرت خلال العامين الماضيين، والتي ركزت على الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية الداخلية المصرية. ولعله آن الأوان لكي يكون هناك حوار حول الأوضاع الخارجية أيضًا. مصر بموقعها الجغرافي ومسيرتها التاريخية تتأثر بسرعة كبيرة بمحيطها المباشر وبيئتها الإقليمية، وعلى ذلك سوف يكون الحوار بهدف حماية المشروع الوطني المصري خلال المرحلة المقبلة.

النقطة الأولى في الحوار هي تحديد المصالح القومية العليا، التي من خلالها ننظر إلى خارج مصر، سواء تجاه ما يجري في العالم الذي يتعرض لارتجاجات مخيفة أو في الإقليم الذي يعاني حروبًا أهلية وإقليمية. وأول تلك المصالح، استمرار المشروع الوطني المصري رغم كل الأزمات والتحديات المشار إليها، والتي رغم ضغوطها الكثيرة فإن ذلك لم يقف في طريق عمليات البناء الجارية. ثاني المصالح أن مصر تحتاج استقرارًا إقليميًا يوفر ظروفًا ملائمة للتنمية والنمو المستدام. تحقيق ذلك لن يتيسر ما لم يجرِ التعريف الدقيق للواقع الإقليمي والذي يشهد انقسامًا بين ثلاث مجموعات من الدول: **أولها**، مجموعة الدول العربية الساعية إلى الاستقرار لأن لديها مشروعًا وطنيًا للبناء والتعمير والتحديث تريد المحافظة عليه ورعايته. **ثانيها**، مجموعة الدول العربية التي توقفت فيها الدولة عن الاحتكار المشروع للسلاح، ومن ثم باتت الدولة طرفًا من أطراف مليشيات عسكرية وسياسية، وهذه جعلت لنفسها عنوان "المقاومة والممانعة"، والذي يعني وضع عمليات البناء والتعمير والتنمية جانبًا والدخول في صراعات مسلحة لتحرير الوطن والإقليم والعالم من أشكال استعمارية مختلفة وأحيانًا إقامة "الخلافة الإسلامية". ثالثها، الدول الإقليمية غير العربية (إيران، وتركيا، وإسرائيل) وهذه كان لها مشروعها الخاص في إطارها الإقليمي، وحصلت هذه المشروعات على دفعة إضافية مع الخلل الإقليمي في توازنات القوى، والذي جاء نتيجة ما يُسمى "الربيع العربي".

استمرار البناء وتحقيق الاستقرار الإقليمي يفرض السعي إلى تصحيح الاختلال الجاري بين القوى الإقليمية غير العربية من ناحية والدول العربية من ناحية أخرى. هذا التصحيح يبدأ أولًا بتكوين رابطة من الدول التي تقوم حاليًا بعمليات إصلاحية كبرى لتعزيز الهوية الوطنية، واختراق إقليم الدولة بالمشروعات القومية العلاقة، واستيعاب المواطنين داخل مشروع وطني يكون فيه لجميع المواطنين خاصة الشباب أدوار محورية في العمل والإبداع والابتكار، وتجديد الفكر الديني والاحتفاء بالأفكار الإصلاحية. وثانيًا، النظر الدقيق والبحث العميق في مشروعات الدول الإقليمية غير العربية، وكيفية التعامل معها بهدف إقامة الجسور والعلاقات القائمة على المنافع المتبادلة، والردع كلما كان ذلك ضروريًا.

الحوار الوطني في هذه الحالة عليه أن يبحث في إجابات عن الأسئلة الخاصة بكل من الدول الإقليمية الثلاث، وكيفية التعامل مع إيران التي اختارت بناء دفاع متقدم يقوم على المليشيات العسكرية في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن. وبينما هنالك توافق عالمي على حل القضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين، فإن البحث يكون عن إجابة على السؤال بالنسبة للدولة الفلسطينية، عما إذا كانت ستكون "دولة فلسطين" أم "دولة حماس". الدولة الإسرائيلية، على الجانب الآخر، يكون من خلال طرح السؤال مباشرة على الإسرائيليين عما إذا كانت إسرائيل تختار بين أن تكون جزءًا من الإقليم وأحلامه في التنمية والازدهار، أو أن تستمر في حالة دائمة من العداء والصدام مع الفلسطينيين والعرب والمسلمين في المنطقة وفي العالم. كيف نفعل ذلك؟ تلك هي المسألة التي تقع على مائدة الحوار.

تقديرات
مصـــرية

قضـــايا دوليـــــة

- مصـر والنظـام الدولـي.. بلـورة صـوت جديـد للجنـوب
- سيناريوهات السباق الرئاسي الأمريكي ومصالح مصر
- تطويـر علاقـات مصـر والصيـن مـن منظـور توازنـي
- توسـيع التعـاون الاسـتراتيجيّ بيـن مصـر وروسـيا
- مستقبل علاقة مصر وأوروبا في ضوء اتفاق الشراكة

تقديـــم

مصر والنظام الدولي.. بلورة صوت جديد للجنوب

يشهد العالم تحولات كبرى، وفي القلب منها القوى الكبرى، بما يؤثر على هيكل النظام الدولي. خطورة هذه التحولات تكمن في أن العديد منها ما يزال في المنطقة الرمادية، وتتطلب إعمال العقل لتحديد ملامحها، لأنها ناتجة عن تحولات تتم بشكل تدريجي، وليس الانتصار والهزيمة في حرب عالمية، كما حدث في أربعينيات القرن الماضي، حيث ارتبط تشكيل النظام الدولي بنتائج الحرب العالمية الثانية. بالتأكيد، فإن العالم ينتقل نحو شكل من أشكال التعددية القطبية، لكن أقطاب العالم الجديد ليسوا القوى الكبرى فقط، فهنالك ظهور لأقطاب من الدول المتوسطة، أصبح لها نفوذ في إطارها الإقليمي يتجاوز نفوذ القوى الكبرى.

د. محمد كمال
عضو الهيئة الاستشازية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أحد أسباب هذه التعددية القطبية الجديدة هو تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم، فبالرغم من أنها ما تزال أكبر قوة عسكرية والمركز الرئيسي للابتكار في العالم؛ إلا أن الأخطاء الكبرى في سياستها الخارجية في العقود الأخيرة (مثل العراق وأفغانستان)، وضعت قيودًا على استخدام قوتها العسكرية في الخارج، وولّدت نزعة انعزالية لدى الرأي العام الأمريكي، بالإضافة إلى تنامي التيار اليميني الشعبوي الذي يضع مصالح "أمريكا أولًا"، وينظر للعالم والحلفاء من منطق الصفقات المالية المتبادلة.

هناك أيضًا حالة الاستقطاب اللا مسبوقة التي يشهدها الداخل الأمريكي حول العديد من القضايا الجوهرية أو ما يُعرف بـ"الحروب الثقافية". يُضاف لذلك تراجع الثقة في المؤسسات، وشيخوخة القيادات السياسية. وسوف تساهم الحملة الانتخابية الرئاسية الحالية في الولايات المتحدة في زيادة الانقسام، ولا يستبعد أن تكون نتائجها محل خلاف قد يؤدي إلى المزيد من التراجع الدولي الأمريكي.

يرتبط بما سبق تفكك النظام الاقتصادي العالمي، وتراجع ظاهرة العولمة، وتبني منطق القومية والأمن الاقتصادي (يُلاحَظ تراجع أهمية منتدى دافوس وتزايد أهمية مؤتمر ميونخ للأمن)، وتصاعد التنافس التكنولوجي، واستخدام الاقتصاد كأداة للعقوبات. في المقابل، هناك صعود صيني، وحالة "استيقاظ" روسية، حيث تتبنى الدولتان فكرة إنشاء نظام دولي جديد، وتطرحان رؤى تقوم على نسبية القيم، ورفض الترويج للقيم الغربية على أنها قيم عالمية، بل وتقومان بإنشاء أطر مؤسسية دولية بديلة للمؤسسات التي تسير في فلك الغرب.

هذه التحولات وغيرها من الظواهر المرتبطة بها على الساحة الدولية تطرح على مصر خلال الفترة الرئاسية الجديدة العديد من الأسئلة حول علاقتها بالقوى الكبرى، ومدى إمكانية مشاركتها في طرح أفكار تتعلق بمستقبل النظام الدولي، والحاجة لتطوير رؤية لمستقبل علاقتها بالولايات المتحدة، وبالقوى الكبرى الأخرى، في ظل تعقد ظاهرة التنافس بين هذه القوى، والسعي لتحقيق توازن في العلاقة بينها، وفتح ملفات جديدة للتعاون معها، خاصةً في مجالات العلم والتكنولوجيا.

الواقع أن دور مصر لم يكن أبدًا مقصورًا على حركتها الإقليمية، وكانت لها مساهماتها على المستوى الدولي. وفي هذه اللحظة من السيولة الدولية، يُمكن أن تُساهم مصر بالفكر في طرح رؤى لنظام عالمي جديد قائم على العدالة والتعددية، وكذلك بلورة صوتٍ جديدٍ للجنوب يساهم في طرح رؤى والتعبير عن مصالح الدول النامية، فيما يتعلق بقواعد النظام الدولي، والمشاركة في قيادة حركة جديدة تعبر عن صوت الجنوب.

سيناريوهات السباق الرئاسي الأمريكي ومصـــالح مصـــر

يبدو أن الولايات المتحدة على موعدٍ مع سباقٍ رئاسي محتدم في عام 2024 قد تتجاوز حِدّته نظيره السابق في العام 2020، خاصةً مع تزايد فرص تكرار المنافسة بين الرئيس الديمقراطي جو بايدن والرئيس السابق والمرشح الجمهوري دونالد ترامب، وهي المسألة التي سوف تحمل انعكاسات مؤثرة على المنطقة، خصوصًا على المصالح المصرية في ضوء تحويل واشنطن بوصلة اهتمامها صوب الشرق الأوسط من جديد، كنتيجة غير مباشرة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير 2022، والأهمّ الحرب الإسرائيلية على غزة التي اندلعت في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023.

د. مها علام
باحثة بوحدة الدراسات الأمريكية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

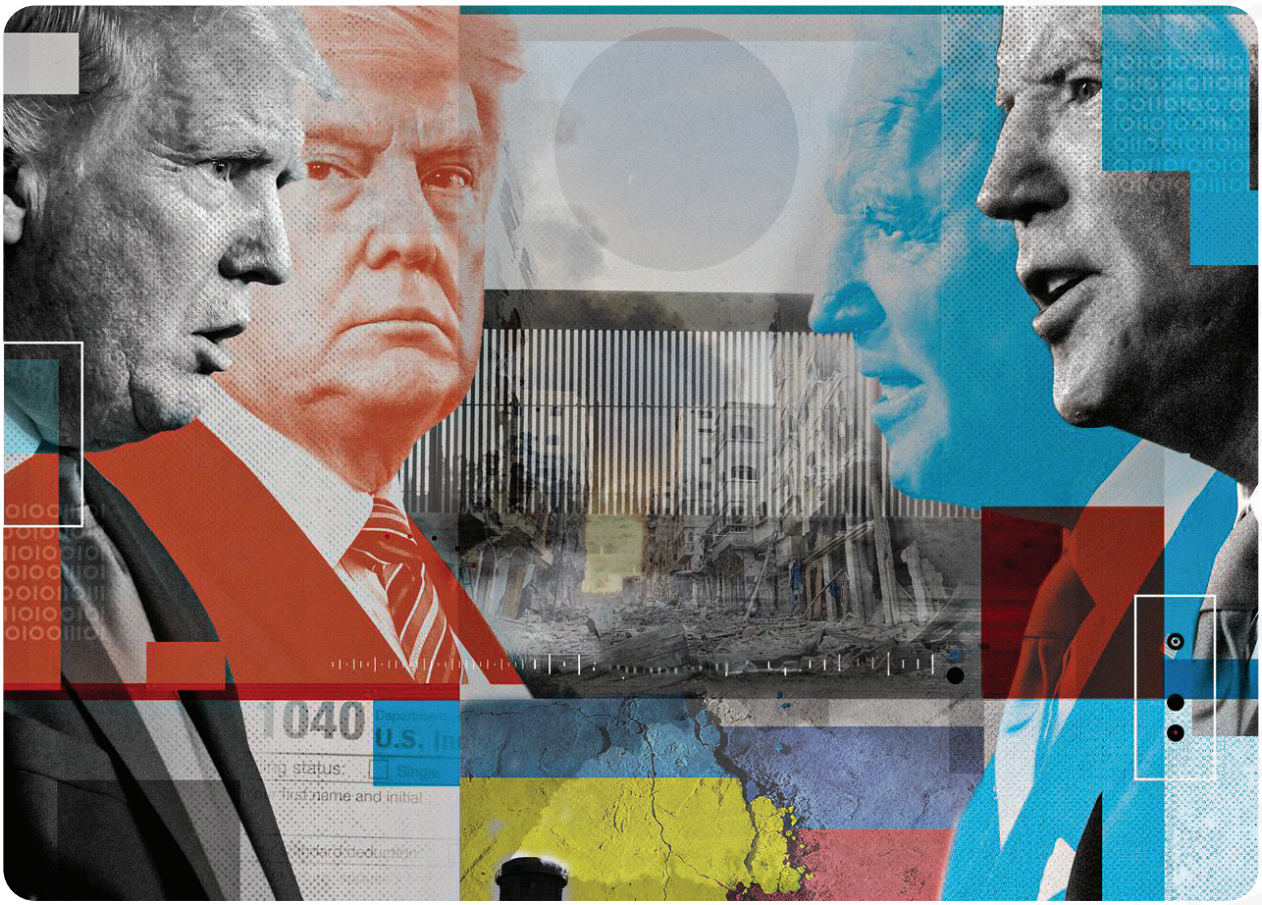

بين التغير والاستمرار

نظرًا لمحورية التأثير الأمريكي في تفاعلات المنطقة وتأطيرها، فمن الضروري النظر في التداعيات المتوقعة للسباق الرئاسي في الولايات المتحدة في ضوء ما يشهده الشرق الأوسط من احتقان نتيجة للعدوان الإسرائيلي على غزة، والانعكاسات المرتبطة به. مع ذلك، من المهم التأكيد على أن تلك التداعيات لا ترتبط فقط بالسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وإنما ذات صلة أيضًا بسياسات واشنطن العالمية.

ومن ثمّ ففي حال فوز بايدن مجددًا فإن ذلك يعني إعادة إنتاج التعامل الأمريكي نفسه مع الشرق الأوسط، حتى وإن حمل بعض التغييرات المحدودة. أما وصول ترامب للحكم مجددًا فيعني مزيدًا من الضغوط على المنطقة، لأنه من الواضح أن ترامب في ولايته الجديدة سيكون أكثر حدةً وإثارةً للجدل في ضوء أمرين؛ يتعلق الأول برغبته في الانقضاض على إرث سلفه بايدن، ويستند الثاني إلى حملة التشويه التي تعرض لها خلال فترة "بايدن"، ناهيك عن لائحة الاتهام الطويلة التي تتضمن العديد من القضايا.

سيناريو بايدن

إذا فاز بايدن في السباق الرئاسي المقبل، فثمة توجهات من المحتمل استمرارها، منها:

- **تقسيم العالم:** عملت إدارة بايدن منذ وصولها للحكم على تقسيم العالم إلى معسكرين (معسكر ديمقراطي، وآخر استبدادي)، بطريقة أدت إلى إعادة إنتاج حالة التجاذبات التي تم تفسيرها في ضوء رغبة واشنطن في ثَنْي الدول عن التقارب مع خصومها روسيا والصين، وهو ما مَثَّل ضغوطًا على بعض الدول.
- **المؤسسية الدولية:** أكد "بايدن" منذ يومه الأول بالبيت الأبيض على دعم واشنطن عمل المؤسسات الدولية، لكنّ الواقع عَكَسَ توظيفًا انتقائيًا بين دعم المؤسسات الدولية ضد روسيا في حربها على أوكرانيا، وعرقلتها في وجه إسرائيل في عدوانها على غزة.
- **الحرب الروسية الأوكرانية:** قادت واشنطن استجابة الغرب ضد روسيا في حربها على أوكرانيا، وفرضت في سبيل ذلك موجات متلاحقة من العقوبات الاقتصادية، التي حملت تداعيات واسعة النطاق على أغلب دول العالم بما فيها دول المنطقة التي تحملت تكاليف مرتفعة لم تكن متوقعة.
- **التفاوض مع إيران:** سعت إدارة بايدن إلى الانقضاض على إرث ترامب فيما يتعلق بالملف الإيراني، من خلال إعادة تنشيط المسار التفاوضي مجددًا، الذي شهد جولات متكررة دون أي اختراق حقيقي.
- **استكمال مسار التطبيع:** استكملت إدارة بايدن المسار الذي وضعته إدارة سلفه ترامب بشأن دمج إسرائيل في المنطقة من خلال دعم مسار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وقد حققت نجاحًا واضحًا بتمهيد الطريق أمام تطبيع سعودي-إسرائيلي؛ إلا أنه تجمد بفعل العدوان الإسرائيلي على غزة.
- **حل الدولتين:** أكدت إدارة بايدن في أكثر من مناسبة إيمانها بمبدأ حل الدولتين، وتعزيز المسار السياسي التفاوضي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، لكن دون اتخاذ أي خطوات جدية في هذا المضمار.
- **حرب غزة:** أدى الدعم الأمريكي المباشر لإسرائيل إلى استمرار الحرب قرابةَ ستة أشهر، ووقوع الآلاف من الشهداء والمصابين، أغلبهم من النساء والأطفال، ناهيك عن التدمير شبه الكامل لمقومات الحياة في غزة. وشجع الدعم الأمريكي إسرائيل على الإشارة أكثر من مرة لملف التهجير وتأطير سيناريوهات اليوم التالي بما يخدم تصوراتها ويضر بالقضية الفلسطينية. علاوة على ذلك، ونتيجة لهذه التطورات، دخلت واشنطن في مواجهة مع الحوثيين بسبب هجمات استهداف السفن في البحر الأحمر، وهو ما فتح بؤرة توتر إضافية.

سيناريو ترامب

إذا استطاع ترامب العودة مجددًا للرئاسة عبر الانتخابات الرئاسية القادمة، فثمة توجهات محتملة:

- **أمريكا أولًا: يتضح أن ترامب سيكون -كعادته- أكثر براجماتية،** وأقل تركيزًا على المعايير والقيم، ومن ثم فعلاقاته مع دول العالم ستتوقف على المصالح المتوقع تحقيقها، وليس التشابه في النموذج.

- **المؤسسية الدولية:** من المتوقع أن يكون ترامب أكثر صراحة فيما يتعلق بالنظام الدولي والمؤسسية الدولية، وهو ما سيجعلها مكتوفة الأيدي. إلا أن هذا الأمر قد يعزز -عن غير قصد من ترامب- من دعوات إعادة النظر في المؤسسية الدولية عن طريق جعلها أكثر عدالة، وهو ما يعني -في مضمونه- الإضرار بمكانة الولايات المتحدة.

- **مواجهة الصين:** استنادًا إلى التصريحات التي يطلقها ترامب بين حين وآخر حول أنه سيكون أقل اهتمامًا بالحرب الروسية الأوكرانية أو الأمن الأوروبي، إلا أنه في مقابل ذلك سيضع جل اهتمامه على الصين. فقد أكد أنه بعد فوزه سيشن حربًا اقتصادية جديدة مع بكين، وهو ما يعني أن دول المنطقة على موعد مع أزمات وضغوط اقتصادية جديدة، بجانب الأزمات الاقتصادية التي عانت منها منذ جائحة (كوفيد - 19) والحرب الروسية الأوكرانية.

- **التصادم مع إيران:** ترامب ليس من أنصار الدخول في اتفاق مع إيران، وبالتالي ستشهد العلاقات الأمريكية-الإيرانية فصلًا جديدًا من التوتر والتصعيد بما يُلقي بظلاله على استقرار المنطقة بأكملها، وبالأخص في ضوء التصعيد الذي يقوم به وكلاء طهران، كاستهداف الحوثيين للملاحة في البحر الأحمر، واستهداف القواعد الأمريكية في العراق وسوريا.

- **الضغط من أجل التطبيع:** من المتوقع أن يسعى ترامب لاستكمال مسار التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، حتى ولو من خلال ممارسة الضغوط كنتيجة لتراجع رغبة بعض الدول في المضيّ قدمًا فيه نتيجة للمجازر التي ارتكبتها إسرائيل في غزة.

- **الإضرار بحلّ الدولتين:** بالنظر إلى ميراث ترامب خلال ولايته الماضية يتضح أن القضية الفلسطينية ستشهد ضغوطًا جمة قد تضر بمستقبل الدولة الفلسطينية ذاتها. وبشكل عام، سيكون "ترامب" أكثر ميلًا للسردية الإسرائيلية وأكثر دعمًا لتنفيذ المطالب الإسرائيلية، ووضع رؤية إسرائيل بشأن "اليوم التالي" موضع التنفيذ، وقد يصل الأمر إلى الضغط من أجل تنفيذ المطلب الإسرائيلي بتفريغ قطاع غزة من سكانه، وإتمام عملية التهجير طواعية، وربما قسرًا.

أولويات مصر

يتضح مما سبق أن تغير القيادة في البيت الأبيض يحمل تغييرات واضحة على المنطقة بشكل عام، والمصالح المصرية على وجه الخصوص. لكن تظل قوة الدولة المصرية ودورها النشط يمثل رقمًا مهمًا في معادلة العلاقات بين القاهرة وواشنطن، لذا فإن وضع أولويات المصالح المصرية على أجندة العلاقات بشكل مباشر وواضح، مع الاعتماد على الحوار كآلية رئيسية لتعزيز العلاقات ورفض المساومة على المساعدات أو الحديث عن فرض العقوبات؛ يمثل النهج المناسب في التعامل مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن استمرار الدور المصري المحوري في القضية الفلسطينية، وسعي مصر لدعم دور الدول المعتدلة من خلال تدشين جبهة موحدة تجمعهم؛ سيعزز من أهمية ومكانة مصر بالنسبة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

تطوير علاقات مصر والصين من منظور توازني

تمضي مصر والصين بخطى ثابتة في بناء شراكة استراتيجية شاملة منذ تولِّي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في عام 2014، حيث بدأت القيادة المصرية تعزيز علاقاتها التعاونية مع دول الشرق، وعلى رأسها الصين، في إطار بناء "الجمهورية الجديدة"، وذلك من منظور تبني فكر متوازن قائم على التعددية في إدارة العلاقات الخارجية، خاصة ما يخص التفاعلات مع القوى الكبرى في النظام الدولي.

د. هدير سعيد
باحثة متخصصة في الشئون الآسيوية

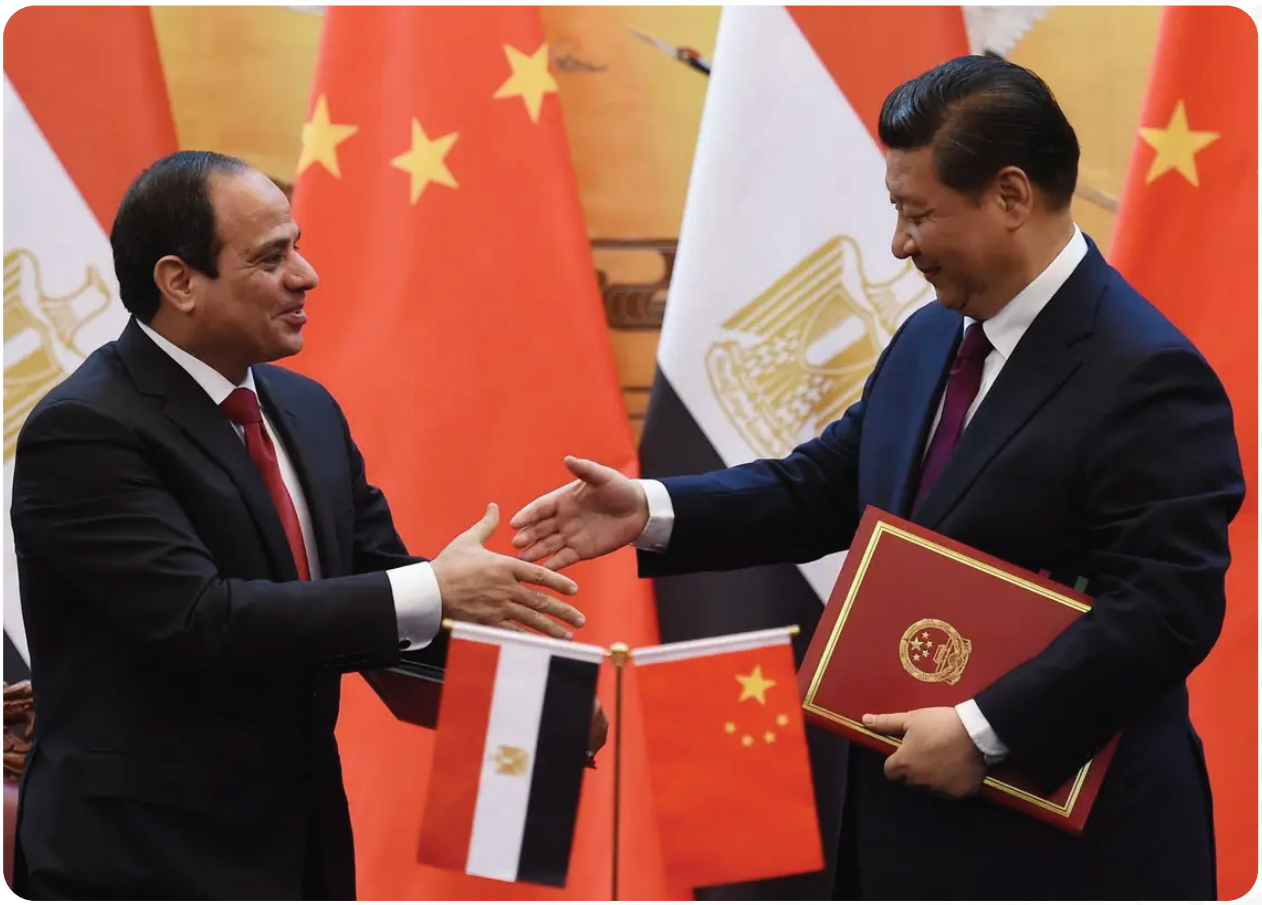

مجالات التعاون

شهد التعاون بين مصر والصين تطورًا كبيرًا خلال العقد الماضي، وكانت مبادرة "الحزام والطريق" مدخلًا رئيسيًا لتنمية هذا التعاون، حيث باتت الصين أكبر شريك تجاري لمصر، على مدار ثماني سنوات متتالية، وأحد أكبر المستثمرين الرئيسيين، كما وفرت المبادرة فرصة كبيرة للتعاون في المجال البحري، لأن قناة السويس تُعد جزءًا من المكون البحري في المبادرة. من جانب آخر، أسهمت الصين في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس عبر منطقة تيدا الصناعية الصينية. وكان قرار إنشاء قناة السويس الجديدة نوعًا من الاستعداد للتطور الكبير المتوقع في الملاحة الدولية والتجارة عبر المكون البحري في المبادرة. تعاونت الصين أيضًا مع مصر في مجال المشروعات الكبرى: كالقطار الكهربائي، ومنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وأبراج مدينة العلمين، ومركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية المصري، وغيرها.

كذلك، استفادت مصر من مؤسسات التمويل التي استُحدثت، كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي يسهم في تمويل مشروعات مصرية، كمشروع بنبان الضخم في أسوان لتوليد الطاقة الشمسية. فضلًا عن ذلك، وافقت الصين في أكتوبر الماضي على برنامج لمبادلة الديون مع مصر بما يسهم في تمويل مشروعات تنموية متفق عليها بين الطرفين بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية. وفي يوليو الماضي، وقّع البلدان استراتيجية متكاملة للتعاون الإنمائي لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات بما يُعزز التعاون بين البلدين.

على صعيد آخر، يرجع نجاح مؤتمر المناخ COP27 في جانب منه للتعاون المصري الصيني من خلال دعم مجموعة الصين والـ77 المؤتمر للخروج بنتائج تاريخية، منها إنشاء صندوق الخسائر والأضرار لتلبية متطلبات الدول النامية. وتراهن مصر على الصين أيضًا في لعب دور كبير في نقل التكنولوجيا والخبرات إليها، ولا سيما مع الحديث عن تدفق استثمارات 20 شركة تكنولوجية جديدة تستهدف نقل صناعات تكنولوجية كبيرة من الصين إلى

مصر في مجالات أجهزة المحمول، والمنسوجات، وصناعة إنتاج مراوح طواحين الهواء المستخدمة في توليد الكهرباء، وغيرها.

اعتبارات حاكمة

ثمة مجموعة اعتبارات حاكمة يُمكن من خلالها لمصر تطوير علاقاتها مع الصين، من أبرزها:

- **إدراك مصالح وتوجهات الجانبين،** بما يتماشى مع تحقيق رؤية مصر 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية. حيث يمكن أن ينطلق التعاون الاستراتيجي من بحث سبل جديدة للاندماج في تلك الخطط التنموية، مع تحديد ما الذي يجب أن يقدمه الطرفان على هذا المستوى، وما تستفيده مصر ضمن هذه الخطط. ويتطلب ذلك ضرورة مشاركة مصر في النقاشات الجارية حول مستقبل

المبادرة ومشروعاتها ومبادئها في إطار ثنائي مع الصين، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، أو في إطارٍ مُتعدد الأطراف. يضمن هذا التفاعل دورًا أكثر فاعلية لمصر داخل المبادرة ومؤسساتها، فضلًا عن إمكانية تشكيل مجموعات عمل استراتيجية لفحص وتنقيح الاتفاقيات المشتركة بين الدولتين وتفعيلها، وقيام الجانب المصري بسد الفجوة في الميزان التجاري بين البلدين.

- **استمرار الشراكات المتوازنة كنهجٍ فعالٍ**، تتطلب المصلحة المصرية استمرارية نهج الشراكات المتوازنة مع مختلف القوى الكبرى دون الانزلاق إلى مواقف استقطابية. فليس من الحكمة تطوير العلاقة مع الصين انطلاقًا من المراهنة والاعتقاد بأنها ستزيح الولايات المتحدة عن مكانتها الدولية، أو أن الصين يمكن أن تكون بديلًا للولايات المتحدة، فالعلاقات الدولية تتطلب حسابات دقيقة وطويلة الأمد للمكسب والخسارة، والنظام الدولي لم تتضح معالمه الكاملة بعد، ومن مصلحة مصر أن تظل خياراتها قائمة ومتوازنة مع كافة القوى الكبرى.

- **خلق مصالح اقتصادية مشتركة**، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار العضوية في تجمع "بريكس"، ومبادرة الحزام والطريق. حيث يمكن لمصر، على سبيل المثال، إقامة المزيد من المناطق الصناعية وإطلاق المشروعات الكبرى، على أن يتم تمويلها باستثمار مشترك مع الصين، مستفيدة من الخبرات والإمكانات التي تمتلكها شركة China Energy، في هذا الشأن. ورحبت مصر بمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس المقترح مؤخرًا من جانب الشركة، والذي يعد أولوية بالنسبة لمصر، حيث تتطلع الأخيرة لأن تكون مركزًا عالميًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.

يضاف لذلك، إمكانية إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والصين، وزيادة الاستثمارات الصينية من خلال فتح مصانع صينية في مصر، ونقل صناعة التكنولوجيا، وإجراء حوار فعَّال ومستدامٍ بين مجتمع الأعمال بالبلدين بهدف استكشاف المزيد من فرص الاستثمار في مجالات التحول الأخضر، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وأنشطة البحث العلمي، ونقل تكنولوجيا الصناعات الدوائية. كذلك، ثمة أهمية للتوصل إلى اتفاق يضمن لمصر الدخول في سلاسل الإنتاج الصيني بعد إعلان بكين نيتها إقامة مراكز لوجستية وفروع لشركاتها الصناعية الكبرى بالمنطقتين العربية والأفريقية.

من ناحية أخرى، ينبغي الإسراع في إنهاء الإجراءات الخاصة بعملية إصدار السندات المصرية باليوان الصيني لتنويع مصادر وأدوات التمويل، وجذب مستثمرين جدد، وخفض تكلفة تمويل الاستثمارات التنموية. وبرز مؤخرًا مقترح إنشاء فرع لبنك صيني هو الأول من نوعه داخل السوق المصرفية المصرية. وفي حال تأسيسه، سوف يعمل على زيادة الاستثمارات الصينية داخل مصر، وارتفاع الصادرات المصرية للسوق الصينية، وسيقلل كذلك الضغط على استخدام الدولار في

التعاملات التجارية بين البلدين. في هذا السياق، يتم العمل على تشجيع البنوك الصينية على افتتاح أفرع لها داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر بما يُسهم في تيسير المعاملات المالية اللازمة للمشروعات الجاري تنفيذها.

على صعيد آخر، سيضيف انضمام مصر إلى جانب الصين في تجمع البريكس وآلية "البريكس+" فرصًا جديدة لتعزيز العلاقات الثنائية، خاصة زيادة التبادل التجاري بالعملة المحلية، خاصة أن من أهداف المجموعة إصدار عملة موحدة، وهو ما سيخفف الضغط على الدولار باعتماد مبادلة العملات في جزء من الواردات المصرية، وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات الصينية، وتقديم تمويلات مُيسرة للمشروعات التنموية المختلفة من خلال بنك التنمية للبريكس الذي تعد الصين أكبر مساهم فيه كدولة مؤسسة، بينما تُعتبر مصر أكبر دولة مساهمة غير مؤسسة. أضف إلى ذلك، تطوير القطاع الصناعي عبر نقل الخبرات التكنولوجية الصينية، واستيراد المواد الخام بأسعار مخفضة، بما يعزز من القدرات التنافسية للمنتجات المصرية.

- **أولوية دبلوماسية التنمية،** ترى القاهرة في تطوير العلاقة مع بكين مجموعة من المزايا قد تنعكس على تعزيز جهودها التنموية بكلفة أقل من مثيلاتها في الدول الغربية. في هذا الصدد، تتلاقى القيادتان المصرية والصينية في حرصهما على الانطلاق في مشاريع عملاقة ذات أبعاد استراتيجية وتنموية. فالرئيس الصيني أطلق منذ سبتمبر 2013 مبادرة إحياء طريق الحرير، وهذا يتشابه مع مبادرة الرئيس السيسي بإطلاق أول مشروع قومي عملاق، هو حفر قناة السويس الجديدة لتوسيع وتعميق الممر المائي ذي الأهمية الاستراتيجية العالمية، وإقامة مناطق ومشروعات صناعية وتجارية على جانبي القناة، ما يفتح مجالًا للاستثمار في سيناء، ويعزز التبادل التجاري.
- **الاستفادة من الدبلوماسية الصينية،** خاصة في قضية سد النهضة، ولا سيما مع نجاح الوساطة الصينية بين الرياض وطهران، والعلاقات القوية التي تملكها بكين مع أديس أبابا، بما يؤهلها للعب دور الوسيط في الأزمة. إضافة إلى أن عضوية مصر مع الصين وإثيوبيا في البريكس قد توفر فرصًا جديدة للتفاوض بين البلدين، خاصة أن أحد أهداف البريكس هو توفير التعاضد بين الدول الأعضاء، ومن ثم يجد المفاوض المصري منبرًا جديدًا لتغيير شكل التفاوض مع إثيوبيا وسياستها القائمة على فرض الأمر الواقع.

يعزز ذلك عدة عوامل أخرى تدفع باتجاه تنامي علاقات مصر والصين، منها: تشارك سياسة البلدين في السعي إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، والاتفاق على مبدأ الدولة الوطنية، ورفض مبدأ "عالمية القيم"، وضرورة احترام خصوصية الدول. يضاف لذلك، تأييد قطاع واسع من الرأي العام المصري لتطوير علاقة مع بكين باعتبارها دولة ليس لها تاريخ استعماري، ولا تُملي شروطًا سياسية لمساعداتها، بخلاف أنها نموذج تنموي يُحتذى به.

وهناك توافقٌ تامٌ بين القاهرة وبكين بالنسبة للقضية الفلسطينية وتسوية الصراعات وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية، وهو ما انعكس جليًا في البيان المشترك الصادر في 14 يناير 2024 الذي شدد على ضرورة الوقف الفوري والكامل لإطلاق النار في قطاع غزة، وتأمين أمن وسلامة الملاحة بالبحر الأحمر.

ختامًا، إن تطوير علاقات مصر والصين يقتضي إدراك أن مصالح الدول ترتبط بالاستفادة المتبادلة بين الطرفين، وأنهما يملكان الكثير مما يمكن أن يقدماه لبعضهما برغم التحديات والضغوطات، بما يدعم خطط التنمية الطموحة لكل منهما، وهو ما يتطلب من مصر تفهم الخطط التنموية الصينية وطموحاتها الإقليمية والدولية، وأن تجعل ذلك إطارًا أساسيًا للتعامل المصري مع بكين في إطار الجمهورية الجديدة.

توسيع التعاون الاستراتيجي بين مصر وروسيا

تستند العلاقات المصرية-الروسية إلى المصالح المشتركة، فضلًا عن التاريخ الطويل الذي يعود إلى الحقبة السوفيتية. وتطورت تلك العلاقات وبدت أكثر رسوخًا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية برغم تأثر الدولتين بتقلبات النظام العالمي والديناميكيات الإقليمية. بالنسبة للقاهرة، توفر العلاقة الاستراتيجية مع موسكو ثقلًا موازنًا للنفوذ الغربي، وتساعد على تنويع الشراكات العالمية. في الوقت نفسه، ترى موسكو في مصر بوابةً مهمة للعالم العربي، فضلًا عن أن التعاون مع القاهرة يساعد في تعزيز مكانة روسيا كلاعب إقليمي ودولي، ويضمن لها وجودًا أكبر في منطقة حيوية. لذلك، تعد روسيا أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين لمصر على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

أحمد السيد
باحث بوحدة الدراسات الآسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مجالات التعاون

تشكلت العلاقات بين مصر وروسيا من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك التطورات السياسية في الشرق الأوسط، والمصالح الاقتصادية، والاعتبارات الاستراتيجية. وفي السنوات الأخيرة، سعى البلدان إلى تعزيز علاقتيهما في عددٍ من المجالات من أبرزها:

- **سياسيًا،** يتسم التعاون السياسي بين القاهرة وموسكو بالزيارات والتبادلات المنتظمة رفيعة المستوى، كما دَعَمَ البلدان بعضهما بعضًا في القضايا الدولية الرئيسية، بالإضافة إلى التنسيق المشترك بشأن بؤر الصراعات مثل ليبيا وسوريا. ورغم أن المصالح ليست متوافقة بشكل كامل؛ إلا أن الشراكة تمنح البلدين تأثيرًا أكبر في حل وتسوية النزاعات.

- **عسكريًا،** تشتري مصر معدات عسكرية متقدمة من روسيا، بما في§ ذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات وأنظمة الدفاع الجوي والغواصات. ويمتد التعاون العسكري أيضًا ليشمل التدريبات العسكرية المشتركة وبرامج التدريب، والتي ساعدت في تعزيز قدرات القوات المسلحة في البلدين. وكان هذا التعاون مدفوعًا جزئيًا برغبة مصر في تنويع مصادرها من المعدات العسكرية، وتقليل اعتمادها على الموردين الغربيين. كما يُشكل التعاون الأمني أهمية بالغة نظرًا للمخاوف المشتركة بشأن الإرهاب، بجميع أشكاله، خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

- **اقتصاديًا،** شهد التعاون الاقتصادي بين مصر وروسيا نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة؛ حيث استثمرت روسيا في قطاعات مختلفة في مصر، بما في ذلك مجالات الطاقة والبنية التحتية والسياحة، بينما تنوعت الصادرات المصرية إلى روسيا. في السياق ذاته، زاد حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا خلال العام 2023 بمعدل 14% ليصبح 5.1 مليارات دولار مقارنة بـ4.5 مليارات دولار خلال 2022.

- **الطاقة النووية،** يُعتبر مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية في منطقة الضبعة في مصر بالتعاون مع روسيا ذا أهمية استراتيجية للبلدين، وتمت مناقشة هذا المشروع لأول مرة في عام 2015، فيما وُقّع الاتفاق بشأنه في عام 2017 للبدء في بناء المحطة. وشهد الرئيسان فلاديمير بوتين وعبد الفتاح السيسي، يوم 23 يناير 2024، عبر تقنية الفيديو كونفرانس بدء صب الخرسانة بقاعدة وحدة الكهرباء رقم 4 بمحطة الضبعة للطاقة النووية في مصر. وتنفذ شركة روساتوم الحكومية الروسية أعمال الإنشاءات. وتتكون المحطة من أربع وحدات للكهرباء بقدرة إجمالية تبلغ 4.8 جيجاوات، وتبلغ تكلفتها حوالي 30 مليار دولار.

يُعزز هذا المشروع الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، حيث يساهم في تلبية احتياجات مصر المتزايدة من الكهرباء، وتقليل اعتمادها على الطاقات الحالية مثل الغاز الطبيعي، كما يوفر فرص عمل جديدة، ويدعم النمو الاقتصادي في مصر، فضلًا عن تعزيز التعاون التقني والعلمي بين مصر وروسيا في مجال الطاقة النووية السلمية. بالنسبة لموسكو، يمثل المشروع فرصة للشركات الروسية للحصول على مشاريع جديدة وتصدير تقنياتها النووية، كما يعزز التعاون الاقتصادي والسياسي مع مصر، فضلًا عن دور روسيا كلاعب رئيسي في مجال الطاقة النووية في المنطقة.

- **ثقافيًا،** شهدت العلاقات بين مصر وروسيا تبادلًا نشطًا في مجالات الثقافة والشباب، وهو ما ظهر في تبادل الزيارات الثقافية والفنية بين البلدين، وتنظيم المعارض والمؤتمرات الثقافية المشتركة، بالإضافة إلى تبادل الطلاب والشباب في مجالات التعليم والثقافة والرياضة. في هذا السياق، وقّع البلدان اتفاقيات تهدف إلى زيادة التبادل الثقافي، وتعزيز اللغة والثقافة الروسية في مصر، وتشجيع السياحة بين البلدين، كما قدمت روسيا منحًا دراسية للطلاب المصريين للدراسة في الجامعات الروسية.

تحديات التعاون

تُواجه العلاقات المصرية-الروسية تحديات لعل أبرزها الوضع الأمني المضطرب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلكلا البلدين مصلحة راسخة مشتركة في الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب بالمنطقة. وتواجه مصر تهديدات أمنية من الجماعات المتطرفة، كما شاركت روسيا بنشاط في جهود مكافحة الإرهاب، خاصة في سوريا. لذا فإن تعزيز التعاون في هذا المجال أمر بالغ الأهمية لمصالح الأمن القومي لكلا البلدين.

أما التحدي الآخر، فيتعلق بالجانب الاقتصادي، فبرغم التقدم الذي تم إحرازه في زيادة التجارة والاستثمارات الثنائية بين القاهرة وموسكو، إلا أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. ويحتاج البلدان إلى استكشاف فرص جديدة للتعاون الاقتصادي، ومعالجة أي حواجز قائمة قد تعيق تدفقات التجارة والاستثمار.

ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على البلدين مواصلة الحوار والتعاون على أعلى المستويات. ويشمل ذلك عقد اجتماعات منتظمة بين كبار المسئولين، فضلًا عن تنفيذ المشاريع والمبادرات المشتركة. وفي حين أن التحديات ستنشأ حتمًا من التغيرات في البيئة الدولية، فإن الرؤية الاستراتيجية والتواصل بين مصر وروسيا يُشَكِّل الأساس لتعزيز التعاون المشترك، ويلعب تحالفهما دورًا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار وسط تغير ديناميكيات القوة العالمية باستمرار.

ختامًا، إن العلاقة الراسخة بين مصر وروسيا ستظل تعمل على تعزيز التعاون والتنسيق الثنائي لخدمة مصالحهما. ومع بدء فترة رئاسية جديدة لكل من الرئيسين السيسي وبوتين، فمن المرجح أن تشهد العلاقات الثنائية مرحلة جديدة من النمو والتوسع، كما يمكن للزيارات المتبادلة واللقاءات الثنائية رفيعة المستوى أن تدفع بالعلاقات إلى آفاق أرحب. ومن المتوقع أن تسهم السنوات المقبلة في تعزيز الثقة المتبادلة وزيادة التنسيق بشأن القضايا الاستراتيجية، ما يضمن استمرار ازدهار العلاقات الثنائية بين البلدين.

مستقبل علاقة مصر وأوروبا في ضوء اتفاق الشراكة

مع بدء الفترة الرئاسية الجديدة للرئيس عبد الفتاح السيسي، تشهد العلاقات المصرية-الأوروبية تحولًا نوعيًا بموجب اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي أُبرمت في الـ17 من مارس 2024 بين مصر والاتحاد الأوروبي، خلال زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين للقاهرة، بصحبة كلٍ من رئيس وزراء بلجيكا (رئيس الاتحاد الأوروبي حاليًا)، ورئيسة وزراء إيطاليا، ورئيس وزراء اليونان، ورئيس قبرص، والمستشار النمساوي. فإلى أين يتجه مستقبل الشراكة بين الجانبين، في ظل تصاعد التحديات المشتركة المتعلقة بأزمات وصراعات منطقة الشرق الأوسط، فضلًا عن قضايا الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، والتطرف، وغيرها.

آية عبد العزيز
باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولويات الشراكة

تمثلت أهم أولويات الشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوربي في الآتي:

- **تقويةُ العلاقات السياسية عبر عقد قمة دورية كل سنتين،** على رأس مجلس الشراكة السنوي، واستمرار تعزيز الاستقرار، والديمقراطية، والحريات الأساسية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص.

- **دعم الاقتصاد المصري عبر تقديم حزمة مالية تُقدر بـ7.4 مليارات يورو في الفترة بين عامي 2024 و2027،** تتضمن قروضًا ميسرة بقيمة 5 مليارات يورو، واستثمارات بنحو 1.8 مليار يورو في إطار الخطة الاقتصادية والاستثمارية للجوار الجنوبي، ومنح بقيمة 600 مليون يورو، بما في ذلك 200 مليون يورو لإدارة ملف الهجرة.

- **تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب،** ومنع ومجابهة التهديدات الأمنية، لا سيما السيبرانية، واستكشاف التعاون في مجال إنفاذ القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتوفير بناء القدرات والتدريب، بجانب استمرار التعاون في مجال البحث والابتكار والتعليم.

دوافع الشراكة

دفعت جُملة عوامل إلى تطور العلاقات المصرية-الأوروبية إلى حد الشراكة الاستراتيجية الشاملة يتجلى أبرزها فيما يلي:

- **ترفيع العلاقات:** تعكس اتفاقية الشراكة مدى رغبة الاتحاد الأوروبي ومصر في تعزيز التعاون في العديد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، بجانب استكشاف مجالات جديدة للتعاون، اعتمادًا على عمق واستمرار العلاقات التاريخية والمتوازنة، وشراكتهم القائمة منذ عام 2004، والتي بموجبها تم تحديد أولويات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي.

- **تدعيم الدور:** تُعد اتفاقية الشراكة بمثابة ترجمة عملية لدعم الاتحاد الأوروبي للجهود المصرية الرامية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، والتأكيد على أهمية ضمان استقرار الدولة المصرية، باعتبارها قوة محورية، وشريكًا مهمًا في المنطقة.

- **تعزيز التوافق:** جاءت الشراكة كنتاج لتقارب وجهات النظر بين الجانبين حول سبل التعاون المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية ذات الأولوية المشتركة الناتجة عن تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية، والتنسيق المستمر بشأن بحث آليات تسوية الأزمات في المنطقة، ودعم سيادة الدول، وهو ما تجلى خلال الحرب الراهنة في غزة، والتوافق بشأن رفض تصفية القضية عبر التهجير القسري للفلسطينيين.

- **توجه قائم:** تأتي اتفاقية الشراكة في سياق تحرك الاتحاد الأوروبي نحو تكثيف التعاون مع بعض دول شمال أفريقيا لتعزيز استجابتهم لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية والدولية، وهو ما تجلى في إبرام الاتحاد الأوروبي اتفاقية مُماثلة مع تونس وموريتانيا.

- **تنامي الاضطرابات:** أدت حالة عدم الاستقرار المتصاعدة التي تمر بها المنطقة نتيجة استمرار حرب غزة، وما ارتبط بها من تزايد حدة الاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله، والتوترات في البحر الأحمر، علاوة على تفاقم المشهد السياسي في بعض دول الجوار، إلى تكثيف وتسريع وتيرة التعاون للعمل على احتواء تداعيات الوضع الراهن.

مستقبل التعاون

ستكون الفترة الرئاسية الجديدة شاهدة على مواصلة التعاون المشترك بين مصر والقوى الأوروبية في العديد من المجالات، بموجب اتفاقية الشراكة، وفي سياق مجلس الشراكة الأوروبي-المصري؛ حيث تم التأكيد خلال اجتماعه العاشر الذي

عُقد في يناير 2024، على الرغبة المشتركة للارتقاء بالعلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، **وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:**

- **سياسيًا:** من المُتوقع أن تتجه العلاقات المصرية-الأوروبية نحو المزيد من التوافق بشأن إدارة الأزمات وفي مقدمتها: الأزمة السودانية، والليبية، والسورية، فضلًا عن مواصلة الجهود المشتركة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، واستدامة دخول المساعدات للقطاع، تمهيدًا لإحياء عملية السلام في المنطقة، وذلك في إطار موقف مصر الثابت بشأن تسوية القضية الفلسطينية، وموافقة القوى الأوروبية بالإجماع على الدعوة إلى وقف إطلاق النار في القطاع في ختام قمة التكتل التي عقدت في مارس 2024، وهو ما يُعد تحولًا إيجابيًا في الموقف الأوروبي، خاصة أن قمة الاتحاد التي عُقدت في أكتوبر الماضي شهدت تباينًا بشأن وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى تنامي العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية، مثل اليونان على خلفية توقيع القاهرة وأثينا الإعلان المشترك حول تأسيس مجلس تعاون رفيع المستوى على هامش القمة المصرية-الأوروبية.

- **اقتصاديًا:** من المُرجح أن يشهد التعاون الاقتصادي والتجاري نقلة نوعية في سياق الشراكة باعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر؛ حيث وصل حجم التبادل التجاري لنحو 37 مليار يورو في عام 2023 مُقارنة بعام 2004 الذي بلغ فيه نحو 12 مليار يورو. علاوة على تنامٍ مُحتمل للاستثمارات على خلفية المؤتمر المُقرر عقده في القاهرة خلال النصف الثاني من عام 2024، للتعريف بالفرص والإمكانيات الاستثمارية في مصر. بالإضافة إلى التعاون في قطاع الطاقة، وتصدير الغاز لأوروبا في سياق منتدى شرق المتوسط، وصناعة الهيدروجين المتجدد، واحتمالية التوسع في مشاريع الربط الكهربائي. فقد سبق وأن وقعت مصر واليونان مذكرة تفاهم في أكتوبر 2021، لنقل الطاقة إلى أوروبا، فضلًا عن تعاون مصر على المستوى الثنائي والثلاثي مع إيطاليا في قطاعات الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي، والنمسا في مجال مكافحة الإرهاب، ومع اليونان وقبرص في إطار آلية التعاون الثلاثي.

- **أمنيًا:** من المُتوقع أن يحتل ملف الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، والاتجار في البشر، وتأمين الحدود، مكانة متقدمة على أجندة أولويات الجانبين، بموجب الاتفاقية، وتبني مصر مقاربة شاملة في التعاطي مع هذه الملفات، واستكمالًا للجهود السابقة، فقد سبق وأن وقعت مصر اتفاقًا مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، في أكتوبر 2018. أما فيما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب، فمن المُحتمل أن تتزايد فرص النقاش بشأنه، خاصة أن القاهرة تتولى رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي لمدة عامين.

- **عسكريًا:** من المُرجح أن يستمر التعاون العسكري بين مصر والاتحاد الأوربي لكونه ركيزة أساسية في مسار تطور العلاقات، واستجابة لتنامي التهديدات الإقليمية التي أكدت أن الأمن الأوروبي مرهون باستقرار المنطقة، فضلًا عن تعزيز القدرة على الردع والدفاع من خلال إجراء المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تساهم في نقل الخبرات. إضافة إلى استمرار اعتماد القاهرة على السلاح الأوروبي وذلك في إطار التعاون القائم. فعلى سبيل المثال، استحوذت ألمانيا على 27% من واردات الأسلحة المصرية، وإيطاليا على نحو 22%، وفرنسا بحوالي 17%. وقد تضمنت واردات مصر من ألمانيا 3 فرقاطات وغواصتين، ومن إيطاليا فرقاطتين، و3 فرقاطات وصواريخ بعيدة المدى من فرنسا، في الفترة بين عامي 2019 و2023، بحسب تقرير لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث والسلام في مارس 2024.

ختامًا، انطلاقًا من الرغبة في تحقيق المصالح المشتركة عبر رفع مستوى الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وفي سياق التحولات الدولية والإقليمية؛ من المُتوقع أن تشهد الولاية الرئاسية الجديدة للرئيس السيسي فصلًا جديدًا في مسار تطور العلاقات، بما يُعزز من قدرة مصر على الاستجابة للتحديات، ويُحقق الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

تقديرات
مصـــرية

قضـــايا أمن ودفـــــاع

- سياسة مصر وصراعات الإقليم بين التوازن والاستباقية
- تطور سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب غزة
- أولويات مصر إزاء السودان بعد عامٍ من الصراع الداخلي
- أثر التفاهمات الإقليمية على إدارة مصر للملف الليبي
- تحديات الدور الإقليمي المصري في المشهد اليمني
- مرتكزات السياسة المصرية إزاء الأزمة السورية
- كيف تتعامل مصر مع الأمن البحري في المنطقة؟

تقديـــم

سياسة مصر وصراعات الإقليم بين التوازن والاستباقية

تُحدد مصر هدف سياستها الخارجية خلال المرحلة القادمة من عمر الجمهورية الجديدة، كما عبر عن ذلك الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنه "الاستمرار في سياسات الاتزان الاستراتيجي.. التي تنتهجها الدولة المصرية، تجاه القضايا الدولية والإقليمية، والتي تحددها محددات وطنية واضحة، وفي مقدمة هذه المحددات مراعاة أبعاد الأمن القومي المصري، والسعي لإقرار السلام الشامل القائم على العدل، ودعم مؤسسات الدول الوطنية، واحترام إرادة الشعوب".

د. دلال محمود
مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وبقدر وضوح أولويات السياسة الخارجية المصرية، تظهر أمامها تحديات في القضايا الإقليمية التي تزداد تعقيدًا بتداخلها مع قضايا دولية معقدة بطبيعتها. فمنذ عام 2011، تفجرت الصراعات والأزمات في عدة دول عربية، وما تزال غير مستقرة، من أبرزها: سوريا، وليبيا، واليمن، والسودان. وعلى الرغم من استمرار القضية الفلسطينية على أجندة السياسة المصرية على الدوام؛ إلا أنها تصدرتها منذ 7 أكتوبر 2023، مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، كما ألقت بانعكاساتها على الإقليم لتضيف المزيد من التهديدات والتحديات لأمن مصر القومي.

وواقع الأمر أنّ السياسة الخارجية المصرية قد نجحت في التعامل مع الصراعات الإقليمية منذ بداياتها وحتى الآن، وَتَمَثَّلَ هذا النجاح في أمرين أساسيين: الأمر الأول، تحجيم تأثير هذه الصراعات على الأمن القومي المصري، خاصة الصراعات المجاورة لمصر مباشرة ولا سيما في ليبيا والسودان. الأمر الثاني، تحديد ثوابت للسياسة المصرية تتسق مع المحددات الوطنية التي تحترم سيادة الدول، وإرادة شعوبها، ودعم المؤسسات الوطنية، وتحث على السلام والاستقرار والدفع في طريق التنمية.

لهذين الاعتبارين، تحظى السياسة المصرية بالقبول الإقليمي على المستويين الرسمي والشعبي، ويظل التحدي الرئيسي أمامها في المرحلة القادمة متمثلًا في بُعدين أساسيين، الأول: تنافس الأدوار لدول أخرى إقليمية ودولية، فالدول المؤثرة في هذه الصراعات لا تتبنى الرؤى المصرية نفسها بالضرورة وتتدخل لمصالحها الذاتية التي لا تدعم تحقيق السلام والاستقرار. ويعد الارتباط بين بعض القوى السياسية داخل الدول التي تشهد صراعات والقوى الخارجية عاملًا أساسيًا في إعاقة الجهود المصرية الدافعة للاستقرار، بما يزيد من صعوبة هذا التحدي.

أما التحدي الثاني، فيتعلق بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية لهذه الصراعات، والتي تنعكس على مصر في تزايد أعداد اللاجئين من هذه الدول إلى مصر. وعلى الرغم من اندماج هؤلاء اللاجئين في المجتمع المصري، وعدم تحديد أماكن لإقامتهم؛ فإن هناك تداعيات لهذه الزيادات خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر في هذه المرحلة. وتمتد الأبعاد الإنسانية لهذه الصراعات إلى كيفية تقديم المساعدات لشعوب هذه الدول التي تعاني من الظروف الصحية والاجتماعية السيئة، خاصة في اليمن.

ورغم أن الحرب الراهنة في غزة تُعد حديثة مقارنة بالصراعات الإقليمية الأخرى، فإن طبيعتها وتطوراتها المتسارعة تجعلها تهديدًا أساسيًا يواجه الدولة المصرية، خاصة مع ما تسببت فيه هذه الحرب من تهديد للملاحة البحرية في البحر الأحمر، وتأثر إيرادات قناة السويس سلبًا بهذا التهديد. وواقع الأمر، فإن استمرار حرب غزة واتجاهها المتزايد إلى التوسع يزيد من التهديد الإقليمي والوطني الذي تمثله، ويدلل على هذا الاتجاه بعض المؤشرات، مثل: التشبث الإسرائيلي باجتياح رفح بريًا والمخاطر المحتملة لهذا الإجراء، وقيام بعض الحركات المسلحة التابعة لإيران بالعمل في نفس هذا الاتجاه التوسعي لدائرة الحرب (جماعة الحوثي، حزب الله، المقاومة الإسلامية في العراق)، بل وانخراط إيران نفسها في المشهد، وعودة التدخل الأمريكي المباشر في الإقليم، وزيادة مظاهر التنافس بين الدول الكبرى في المنطقة.

إجمالًا، يمكن القول إن الإقليم يشهد حراكًا غير مسبوق، واتجاهًا لتشكيل التحالفات بين قوى إقليمية وبعضها بعضًا أو بينها وبين قوى دولية، ويتطلب الحفاظ على التوازن الاستراتيجي المبتغى من مصر نشاطًا وفاعلية للسياسة الخارجية المصرية، وربما "الاستباقية" تكون متطلبًا لها في المرحلة المقبلة.

تطور سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حـــرب غـــزة

واجهت القضية الفلسطينية منعطفًا خطيرًا وغير مسبوق منذ اندلاع عملية "طوفان الأقصى" التي قامت بها حركة حماس في السابع من أكتوبر 2023، والتي ردت عليها إسرائيل بإعلان الحرب على قطاع غزة بهدف القضاء على حماس عسكريًا وسياسيًا. لم تمثل هذه الأحداث تحديًا للقضية الفلسطينية فحسب؛ بل للدور المصري، ولا سيما مع ارتباط غزة بالأمن القومي المصري المباشر وسيادته على شبه جزيرة سيناء. وعليه، فقد تطلب الوضع من مصر رسم سياسات تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية في إطار مبدأ حل الدولتين الذي يمثل محدِّدًا ثابتًا في السياسة الخارجية المصرية ومحددات أمنها القومي.

شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات ما بعد 7 أكتوبر

خلّفـت أحـداث السـابع مـن أكتوبـر العـام الماضـي جملـةً مـن التحديـات أمـام القضيـة الفلسـطينية والـدور المصـري تجـاه الشـعب الفلسـطيني، ويمكـن تقديرهـا علـى النحـو التالـي:

- **عـزل قطـاع غـزة وتفتيـت الأراضـي الفلسـطينية:** طالما كان أسـاس مبـدأ حـل الدولتيـن أن يتـم إقامـة دولـة فلسـطينية ذات ارتبـاط جغرافـي وديموغرافـي واحـد يجمـع أراضـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة تحـت مظلـة حكـم فلسـطيني واحـدة لا تنفصـل. لكـن بعـد إعلان إسـرائيل الحـرب علـى غـزة واعتزامهـا القضـاء علـى حمـاس، اتفقـت محـددات الرؤيـة الإسـرائيلية المبدئيـة علـى أن قطـاع غـزة لـن يعـود كمـا كان، بـل إنـه سـيقع تحـت ترتيبـات أمنيـة إسـرائيلية مشـددة تجعـل مـن الصعوبـة أن يتـم ربـط القطـاع بالضفـة الغربيـة. لـذا، تعمـل إسـرائيل علـى عـزل القطـاع عـن ترتيبـات الحكـم الموجـودة حاليًـا فـي الضفـة الغربيـة التـي تتـم بالتنسـيق الأمنـي بيـن السـلطة الفلسـطينية والجيـش الإسـرائيلي. وأن يتـم اقتـراح (ضمـن مـا يُعـرف بسـيناريوهات اليـوم التالـي) إقامـة حكـم ذاتـي إمـا بالتعـاون مـع الـدول العربيـة تحـت مظلـة الجامعـة العربيـة، أو تحـت إدارة حكومـة فلسـطينية محليـة يتـم تشـكيلها بواسـطة رجـال أعمـال وكبـار عشـائر فلسـطينية فـي غـزة.

- **عـدم وجـود دور واضـح للسـلطة الفلسـطينية فـي غـزة:** وفـق لوائـح منظمـة التحريـر الفلسـطينية والسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية فـإن الممثـل الشـرعي والوحيـد للشـعب والفصائـل الفلسـطينية هـو منظمـة التحريـر. لكـن فـي واقـع الأمـر فـإن إسـرائيل عملـت منـذ عقـود مضـت، ولا تـزال منـذ انـدلاع أحـداث السـابع مـن أكتوبـر، علـى إضعـاف السـلطة الفلسـطينية علـى كل المسـتويات، سياسـيًا وأمنيًـا وتمويليًـا واجتماعيًـا، بالإضافـة إلـى مجهـودات إسـرائيلية غيـر مسـبوقة تقـوم علـى رفـض وجـود أي دور مسـتقبلي للسـلطة الفلسـطينية فـي غـزة، وتقليـص دورهـا الأمنـي فـي الضفـة الغربيـة. يتضـح ذلـك جليًـا فـي ملـف أزمـة الأمـوال الضريبيـة، حيـث تمتنـع إسـرائيل عـن تسـليم ملاييـن الـدولارات إلـى السـلطة الفلسـطينية بعـد جبايـة الضرائـب، بحجـة أنـه يتـم تسـليم الأمـوال إلـى عناصـر المقاومـة فـي الضفـة وغـزة. كمـا تتفاقـم الأزمـة بسـبب إصـرار إسـرائيل علـى موقفهـا الرافـض لوجـود السـلطة الفلسـطينية فـي غـزة ضمـن سـيناريوهات اليـوم التالـي.

- **اختـزال القضيـة الفلسـطينية فـي الـدور الإنسـاني فقـط:** تعتمـد إسـرائيل فـي الوقـت الراهـن علـى تحييـد الآفـاق السياسـية لمسـتقبل القضيـة الفلسـطينية، وقصرهـا فقـط علـى الأدوار والخطـط الإنسـانية تجـاه الشـعب الفلسـطيني، وبالتحديـد تجـاه أهالـي غـزة، حيـث يواجهـون كارثـة إنسـانية غيـر مسـبوقة. وتقتصـر جميـع الجهـود الدوليـة علـى المبـادرة بالـدور الإنسـاني فقـط دون سـواه مـن خـلال اقتـراح فتـح ممـرات إنسـانية أو إقامـة موانـئ عائمـة لإنفـاذ المسـاعدات، وهـو مـا يصـب فـي صالـح الخطـة الإسـرائيلية تجـاه الشـعب الفلسـطيني.

- **تراجـع مفهـوم حـل الدولتيـن:** رغـم أن الخطـاب السياسـي لعـدد مـن العواصـم الغربيـة، وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة، يميـل إلـى تبنـي مبـدأ حـل الدولتيـن فـي إطـار إقامـة دولـة فلسـطينية منزوعـة السـلاح يتـم الاعتـراف بهـا مـن جانـب أحـادي فقـط؛ إلا أن الثوابـت الواضحـة لمفهـوم حـل الدولتيـن فـي تراجـع ملحـوظ، ويغيـب عنهـا الاعتـراف بالعاصمـة وهـي القـدس الشـرقية، أو الاعتـراف بحدودهـا الرسـمية وفـق المقـررات الأمميـة الشـرعية. يعـود ذلـك إلـى عـدة عوامـل مـن بينهـا، الانجـراف الشـعبي الإسـرائيلي إلـى اليميـن المتطـرف خاصـة بعـد أحـداث السـابع مـن أكتوبـر، إذ ذهبـت نتائـج اسـتطلاعات الـرأي الإسـرائيلية طيلـة الشـهور الخمسـة الماضيـة إلـى رفـض حـل الدولتيـن ومنـح الفلسـطينيين حـق تقريـر المصيـر وإقامـة دولـة مسـتقلة.

السياسة المصرية

عملت مصر على تطوير مجموعة من السياسات تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث غزة الأخيرة من أبرزها ما يلي:

- **منع تصفية القضية الفلسطينية:** استقرأت مصر منذ اللحظات الأولى على إعلان إسرائيل الحرب على غزة والقضاء على حماس، أنها محاولة من حكومة نتنياهو الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية. لذلك، سعت مصر إلى رفض سياسة العقاب الجماعي، ومنع التهجير القسري للفلسطينيين إلى أراضي سيناء للحيلولة دون خلق نكبة ثانية تقوم على تصفية الشعب الفلسطيني باعتباره الذخر الاستراتيجي للقضية. كما عملت مصر على المبادأة بتقديم وساطة عبر القنوات السياسية والأمنية لوقف الحرب في غزة، واعتبارها جريمة ضد الشعب الفلسطيني في القطاع. دفعت مصر وساطتها إلى إسرائيل وحركة حماس لعقد صفقة إفراج عن المحتجزين الإسرائيليين لدى حماس مقابل وقف إطلاق النار، ونجحت بذلك في عقد هدنة إنسانية مؤقتة.

- **تطوير عمل عربي مشترك:** حرصت مصر على توحيد الموقف العربي، خاصة بين دول السعودية والإمارات والأردن وقطر، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية؛ بهدف تفويت الفرصة على إسرائيل بالذهاب في خطط تقضي بتصفية القضية الفلسطينية، مثل وضع قوات دولية أو قوات إسرائيلية في قطاع غزة، أو تحييد دور السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. بالإضافة إلى تفويت الفرصة على إسرائيل لخلق موقف متعارض بين مصر وقطر في جهود الوساطة في مفاوضات الإفراج عن المحتجزين وعقد الهدن الإنسانية في غزة. كما تستهدف مصر من خلال توحيد الموقف العربي الذهاب إلى خلق مناخ سياسي مستقر بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار مبدأ حل الدولتين.

- **توحيد الصفّ الفلسطيني:** على خلفية محاولات إسرائيل تحييد أي دور للسلطة الفلسطينية في ترتيبات اليوم التالي في قطاع غزة، تسعى مصر جاهدة لخلق مناخ وأفق سياسي مستقر للشعب الفلسطيني في إطار المصالحة بين فتح وحماس، بهدف تطوير عمل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة أو غزة.

- **تطوير العملية الإنسانية في غزة:** تحاول مصر منع وقوع كارثة إنسانية في قطاع غزة بسبب استهداف إسرائيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني عدة مرات متتالية مما تسبب في تدمير البنية التحتية وصعوبة إنفاذ المساعدات من معبر رفح البري. لذلك، عملت مصر على إعادة تأهيل معبر رفح وبناء الأرصفة والممرات لتسهيل عملية دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى اعتبار مطار العريش شمالي سيناء نقطة استقبال مركزية للمساعدات التي يتم إرسالها إلى مصر من جميع دول العالم تقريبًا، كما تم فتح مسار جديد يربط مصر بقطاع غزة من خلال معبري العوجة وكرم أبو سالم لزيادة كميات القوافل النافذة إلى القطاع. ووحدت مصر أيضًا جهودها بالتعاون مع الأردن والإمارات والولايات المتحدة في تنفيذ عمليات إنزال جوي للمساعدات على قطاع غزة، وبالتحديد في منطقة شمال غزة التي يقبع بها أكثر من 300 ألف فلسطيني يواجهون خطر المجاعة.

ختامًا، إن القضية الفلسطينية تواجه تحديات حرجة دفعت مصر إلى تطوير مجموعة من السياسات الجديدة تجاه القضية الفلسطينية كان من أهمها منع تصفية القضية، وإحباط المخططات الإسرائيلية الساعية لإبادة الشعب الفلسطيني إما عن طريق الحرب أو تهجيرهم في نكبة جديدة إلى أراضي دول أخرى.

أولويات مصر إزاء السودان بعد عامٍ من الصراع الداخلي

يُشكّل السودان شريكًا رئيسيًا لمصر في عدة دوائر رئيسية تشهد تركزًا للمصالح المصرية كحوض النيل، والبحر الأحمر، والساحل والصحراء. جعل هذا الارتباط من الأمن والاستقرار السوداني أحد العوامل المهمة لضمان المصالح المصرية المتعلقة بمياه النيل أو الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومنها إلى قناة السويس، أو أمن الحدود المصرية البرية الجنوبية. وبينما كان متوقعًا مساهمة سقوط نظام الإنقاذ في أبريل 2019 في إعادة صياغة العلاقات المصرية-السودانية، على نحو يتجاوز النمط المتقلب للعلاقات الذي ساد منذ 1989؛ جاء تفجّر الصراع الداخلي في السودان في أبريل 2023 ليُعيد صياغة الأولويات المصرية المتصلة بالسودان، والتي تتباين بين أولويات أمنية وسياسية واقتصادية وإنسانية، وبين أولويات ملحة وعاجلة، وأخرى تتصل بالأفق الممتد لمستقبل السودان في الأمدين المتوسط والبعيد.

د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الأفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

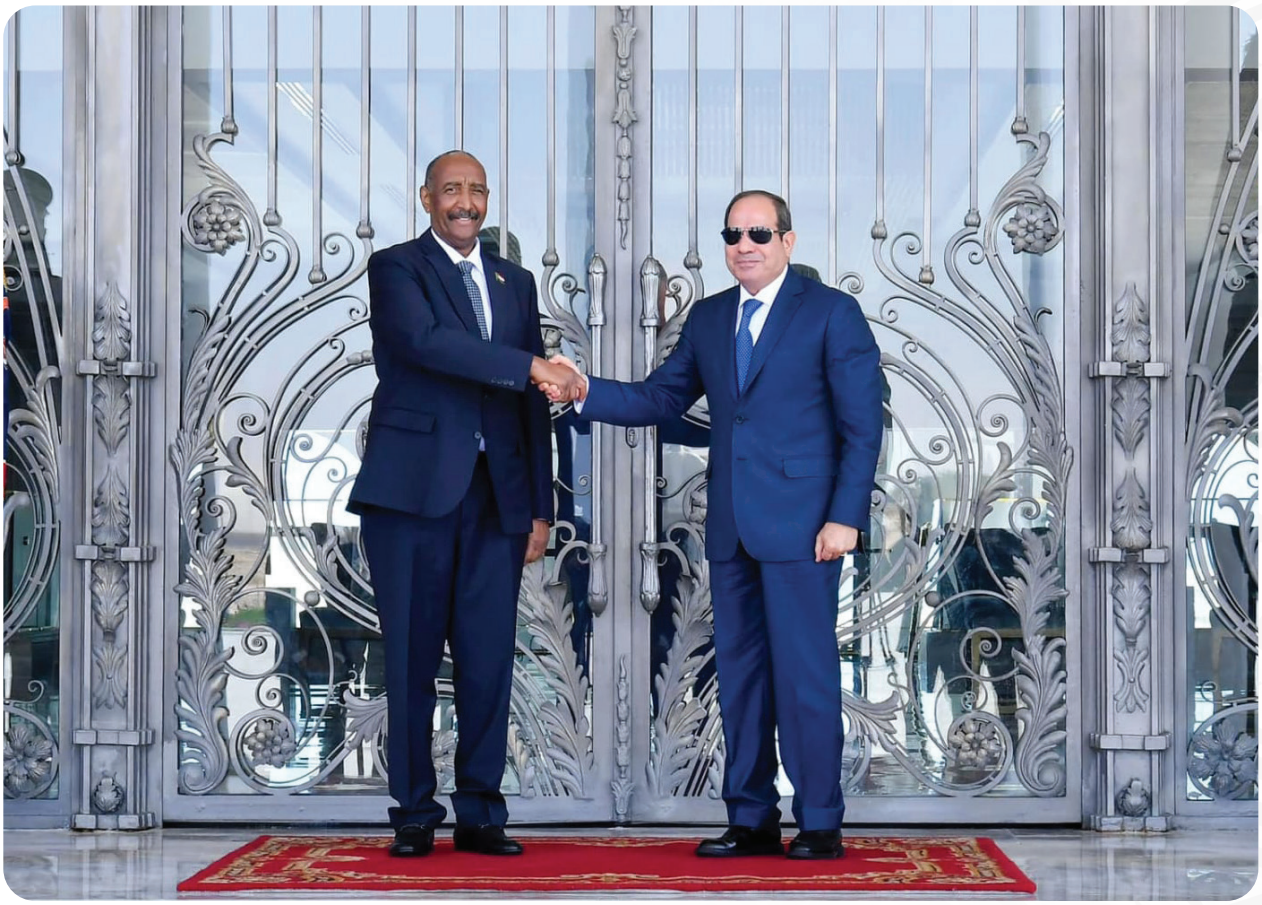

آثار متعددة

حمل الصراع السوداني منذ تفجره في أبريل 2023 تداعيات عديدة على المصالح المصرية على نحو تعددت أبعاده بصورة لافتة. فعلى المستوى الأمني، فرض هذا الصراع حالة متجددة للحرب الأهلية في جوار مصر الجنوبي تتجاوز منطق الصراعات المحلية المحدودة التي شهدها السودان من قبل في دارفور والجنوب قبل انفصاله، خاصة بعد وقوع حرب شاملة بين قوتين عسكريتين تتمتعان بمستوى متقدم من التسليح وهما: **القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع**.

كما كشف مسار الصراع في السودان الذي اقترب من إتمام عامه الأول قدرته على التفاعل مع دوائر صراعية محيطة نتيجة جوار السودان للجنوب الليبي المضطرب أمنيًا، فضلًا عن التداخل الكبير بين الصراع في دارفور والداخل التشادي، والتي زاد منها الوضع الانتقالي الهش الذي لم تَجْتَزْهُ تشاد بنجاح بعد. هذا بالإضافة لما يحيط السودان من دوائر أزمات تضررت من تفجر الصراع السوداني بفعل حالة الاضطراب الإقليمي الناجمة عنه، وهو ما شمل كلًا من إثيوبيا وجنوب السودان.

وتُشكل الأزمة الإنسانية، خاصةً تدفق اللاجئين السودانيين على مصر، بُعدًا خطيرًا للأزمة؛ حيث قدرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين عدد اللاجئين السودانيين في مصر بنحو 270 ألف لاجئ في مارس 2024، وهو الرقم الأكبر من بين جميع دول جوار السودان، والذي يُضاف إلى نحو خمسة ملايين من السودانيين الذين أتاحت لهم مصر فرصة الإقامة على أرضها. أما على المستوى الاقتصادي فقد تسبب الصراع السوداني في فقدان مصر فرصًا اقتصادية مهمة، حيث كان السودان من الوجهات الرئيسية للصادرات المصرية، فضلًا عن كونه مصدرًا رئيسيًا لواردات مصر من الحاصلات الزراعية. كذلك فرض الصراع حالة من الغموض بشأن وضع أكثر من مليارى دولار من الاستثمارات المصرية في السودان في عدد كبير من القطاعات الصناعية والخدمية.

قائمة الأولويات

- **حماية وحدة الدولة السودانية من مخاطر الانفصال:** تتمثل الأولوية المصرية الأولى في السودان في حماية وحدة البلاد وسلامتها الإقليمية وتجنيبها مخاطر الانفصال التي تظهر في العديد من المناطق في الغرب والجنوب والشرق. ويتصل بهذه الأولوية عنصران إجرائيان مهمان، يتمثل أولهما في ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية بعد أن تسببت التعددية العسكرية الموروثة من سنوات حكم الإنقاذ في تفجير الصراع الدائر حاليًا بين القوات المسلحة بكافة وحداتها التابعة للقيادة العامة من جانب، وبين قوات الدعم السريع من جانب آخر. أما العنصر الإجرائي الثاني، فيتمثل في أهمية إعادة تشكيل حكومة توافقية تمثل مختلف الأطراف في السودان، وتستعيد بفاعلية دورها في تمثيل الدولة السودانية في الداخل والخارج، بعد أن شكل غياب الحكومة التوافقية منذ أكتوبر 2021 مصدرًا رئيسيًا لاضطراب الأوضاع في السودان وصولًا لتفجر الصراع بعد عام ونصف.

- **ضمان استقرار المناطق السودانية على البحر الأحمر:** تتأثر المصالح المصرية بكون السودان من الدول الرئيسية المطلة على البحر الأحمر، وهو الممر الملاحي الدولي الرئيسي الذي يشهد منذ نوفمبر 2023 تحديًا جسيمًا هدد الملاحة البحرية الدولية بسبب الهجمات المتكررة للحوثيين التي تنطلق من الأراضي اليمنية لتهدد السفن التجارية والعسكرية في دائرة واسعة مركزها مضيق باب المندب. على هذا الأساس تتمثل إحدى الأولويات المصرية في ضمان استقرار المناطق الشرقية من السودان المطلة على البحر الأحمر. فعلى الرغم من الوضع الآمن نسبيًا الذي تتسم به مناطق شرق السودان والتي حولت مدينة بورتسودان إلى عاصمة فعلية للبلاد بعد تضرر العاصمة الخرطوم من استمرار المعارك، جاء تمدد الصراع في ديسمبر 2023 إلى ولايات وسط وشرق السودان بعد سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية الجزيرة ليفرض تهديدًا مباشرًا لمناطق شرق السودان.

- **التنسيق المصري السوداني في إدارة مياه النيل:** يشكل استعادة التنسيق الفعال مع السودان في مجال مياه النيل أولوية مصرية ملحة. وفي هذا الصدد، تتضمن الأولويات المصرية بُعدين مهمين، أولهما ضمان سلامة المنشآت السودانية المقامة على نهر النيل خاصة بعد أن وقع بعضها تحت تهديد التضرر من الأعمال القتالية، وهو ما يمكن أن يحمل تداعيات خطرة على سلامة السد العالي. أما البعد الثاني فيتصل بأهمية العودة السريعة للتنسيق المصري السوداني في ملف مفاوضات سد النهضة في ظل استمرار النهج الأحادي الذي تتبعه إثيوبيا في ملف بناء وتشغيل السد والذي أعاق إحراز أي تقدم يُذكر في المفاوضات.

- **توحيد المبادرات الإقليمية لتسوية الصراع السوداني:** فيما يتعلق بالتفاعل الدولي مع الصراع السوداني، فهناك أولوية مصرية في توحيد المبادرات الإقليمية المتعددة التي قدمت لتسوية الصراع السوداني لضمان خروجها بنتائج ملموسة. ففي ظل الأهمية الكبيرة للسودان كدولة محورية في الدائرتين العربية والأفريقية، تعددت الاستجابات التي رمت إلى الاحتواء السريع للأزمة في السودان بشقيها العسكري والإنساني. حيث كانت الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) من بين الأطراف المبادرة لطرح مبادرة لتسوية الصراع السوداني. كما انخرط كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في رعاية مفاوضات جدة، وذلك قبل أن تنجح مصر في إطلاق آلية دول جوار السودان التي تجمعها بكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا، والتي تميزت باستهدافها السير المتوازي في المسارين السياسي والإنساني. لكن اللافت أن تعدد رعاة مبادرات التسوية لم يزد الوضع إلا تعقيدًا، خاصة في ظل تباين مقاربات التسوية المطروحة من كل مبادرة.

- **إطلاق آلية إقليمية لضمان تدفق المساعدات:** فمع صعوبة إحراز نجاح سريع في مسار التسوية السياسية في السودان، فإن واحدة من الأولويات المصرية تتعلق بإطلاق آلية إقليمية ضامنة لتدفق مستمر للمساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق الأكثر تضررًا من الصراع في السودان، وهو الأمر الذي يمكن أن يحول دون تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان على نحو كارثي. وفي هذا الشأن تظهر الحاجة للتنسيق بين الدول والهيئات المانحة من جانب من أجل ضمان تخصيص أكبر قدر من المساعدات للسودان، وبين دول جوار السودان من جانب آخر، والتي ستلعب بالضرورة الأدوار الأهم في نقل هذه المساعدات للداخل السوداني بصورة فعالة.

إجمـــالًا، يحتل السودان تقليديًا مرتبة متقدمة على قائمة الأولويات المصرية؛ إلا أن الصراع الداخلي الدائر في مختلف مناطق السودان منذ نحو عام فرض أهمية إضافية للانخراط المصري المكثف بما يعالج الجوانب العاجلة والملحة للأزمة، ويستشرف -في الوقت نفسه- آفاق تبني استراتيجيات جديدة تضمن استدامة القدرة المصرية على تأمين مصالحها في المستقبل الممتد.

أثر التفاهمات الإقليمية على إدارة مصر للملف الليبي

انفجرت مواجهات مسلحة يوم 18 مارس 2024 عند معبر رأس جدير الحدودي بين ليبيا وتونس، نتيجة النزاع بين القوات التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق ومقرها طرابلس العاصمة، ومجموعة مسلحة محلية تابعة "للغرفة العسكرية زوارة" التي تدير المعبر وتعتبره من مسئوليتها. تأتي هذه المواجهات على الرغم من انعقاد الآمال على تحقيق مصالحة وطنية بعد فيضان درنة في سبتمبر 2023، والذي أودى بحياة الآلاف وشرد الآلاف، وربما الاتجاه لإعادة الإعمار، واستكمال بناء المؤسسات الليبية. وفي ظل هذا المشهد تتجلى عوامل جديدة تؤثر على أولويات السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا.

د. معتمر أمين
مدرس علوم سياسية بالجامعة البريطانية

عوامل مؤثرة

- **متطلبـات الأمـن القومـي المصـري:** يُعـد اسـتقرار الأوضـاع في ليبيـا مـن أولويـات الأمـن القومـي المصـري، ليـس فقـط لكونهـا دولـة جـوار مباشـر علـى طـول الحـدود المصريـة الغربيـة وإنمـا أيضًـا باعتبـار أن اسـتمرار الصـراع فـي ليبيـا يمثـل انتشـارًا للعديـد مـن التهديـدات علـى مسـتوى الإقليـم كلـه، مثـل تنظيمـات الإرهـاب وأعمـال الجريمـة المنظمـة وزيـادة الهجـرات غيـر الشـرعية مـن أفريقيـا عبـر ليبيـا إلـى أوروبـا. يُضـاف إلـى هـذه التهديـدات بالنسـبة لمصـر وجـود عمالـة مصريـة فـي ليبيـا.

- **تدخـل القـوى الكبـرى فـي ليبيـا:** جـددت الولايـات المتحـدة العقوبـات المفروضـة علـى ليبيـا منـذ سـقوط نظـام القذافي لمـدة عـام بـدءًا مـن 19 مـارس الماضـي، وتشـمل حظـر التسـليح، وتجميـد بعـض الأمـوال والأصـول التـي تعـود للدولـة الليبيـة، وحظـر السـفر لبعـض الشـخصيات السياسـية. رافـق هـذا التجديـد الروتينـي للعقوبـات، إعلان الولايـات المتحـدة فـي 11 مـارس الماضـي إعـادة فتـح سـفارتها فـي طرابلـس ليبيـا، المغلقـة منـذ 2014، والتـي نقلـت أعمالهـا إلـى تونـس العاصمـة بسـبب انعـدام الاسـتقرار الأمنـي فـي طرابلـس الـذي راح ضحيتـه السـفير الأمريكـي كريسـتوفر ستيفنز عـام 2012. وتخطـط واشـنطن حاليًـا للعـودة مجـددًا لموازنـة النفـوذ الروسـي المتصاعـد فـي ليبيـا. حيـث حـذر الجنـرال مايـكل لانجلـي، قائـد القيـادة الأمريكيـة في أفريقيا، مطلـع شـهر مـارس الماضـي، مـن توسـع النفـوذ الروسـي في ليبيـا، وأكـد أن شـمال أفريقيـا هـي الجبهـة الجنوبيـة لحلـف شـمال الأطلسـي (ناتـو)، ويجـب تأميـن نفـوذ الناتـو فيهـا مـن المغـرب إلـى ليبيـا.

تقـوم ليبيـا بـدور مهـم بالنسـبة لموسـكو للتهـرب مـن العقوبـات التـي فرضهـا عليهـا الغـرب منـذ انـدلاع حربهـا ضـد أوكرانيـا عـام 2022. وتطـورت هـذه العلاقـة بعـد زيـارة وفـد روسـي إلـى ليبيـا مطلـع شـهر مـارس الماضـي، قـام بهـا الجنـرال أندريـه أفريانـوف، قائـد "فيلـق الاسـتطلاع الروسـي"، الـذي تحمـل أعمـال شـركة فاجنـر الروسـية فـي أفريقيـا بعـد مقتـل قائدهـا السـابق يفغينـي بريغوجيـن في أغسـطس 2023. ويتبنـى الفيلـق الروسـي فـي تعاملـه مـع البلـدان الأفريقيـة، لا سـيما ليبيـا، اسـتراتيجية "الأمـن مقابـل المـوارد"، ومـن ثـم تدعـم فاغنـر شـرق ليبيـا مقابـل السـماح لهـا باسـتخدام ثلاث قواعـد جويـة ليبيـة، واسـتخراج الذهـب ونقلـه إلـى روسـيا، فـضلًا عـن نقـل شـحنات الـسلاح. وعـززت زيـارة أفريانـوف هـذه الشـراكة التـي يطلـق عليهـا "حزمـة بقـاء النظـام" والتـي تسـعى روسـيا لنشـرها فـي العديـد مـن الـدول الأفريقيـة، وذلـك مقابـل الوصـول إلـى المـوارد الطبيعيـة ذات الأهميـة الاسـتراتيجية.

- **المشـاركة فـي جهـود إعـادة الإعمـار:** وقّـع صنـدوق إعـادة إعمـار درنـة يـوم 22 ينايـر عقـودًا لإنشـاء 11 كوبـري مـع شـركات مصريـة، منهـا 6 بمدينـة درنـة، و2 فـي أجدابيـا، و3 فـي بنغـازي. وعلـى الرغـم مـن بـطء جهـود إعـادة الإعمـار بشـكل عـام بسـبب الانتقـادات الشـعبية لهـا، والاتهامـات بالفسـاد المالـي والإداري؛ إلا أن مشـاركة مصـر فـي تلـك الجهـود تمثـل مدخـلًا لتأميـن الاسـتقرار الداخلـي فـي ليبيـا، والحـد مـن فـرص التدخـلات الخارجيـة، ناهيـك عـن الفـرص الاقتصاديـة الواسـعة.

تحديات أساسية

- **دخـول ليبيـا علـى خـط الصـراع السـوداني:** تحركـت الأطـراف السـودانية لاجتـذاب الدعـم مـن داخـل ليبيـا، حيـث زار كل مـن البرهـان وحميدتـي ليبيـا فـي شـهر فبرايـر الماضـي علـى خلفيـة تقاريـر تتهـم معسـكر شـرق ليبيـا بدعـم قـوات الدعـم السـريع، وهـو مـا نفـاه الجيـش الوطنـي الليبـي. وبالتالـي، فمـن مصلحـة مصـر إيقـاف أي دعـم مـن داخـل ليبيـا إلـى الحـرب الأهليـة السـودانية كـي لا يطـول أمدهـا، فضـلًا عـن النتائـج الكارثيـة لهـذه الحـرب التـي أسـفرت عـن نـزوح عشـرة ملاييـن مواطـن حتـى الآن، فيمـا يعتبـر أكبـر أزمـة نـزوح عالميـة.

- **ترسيم الحدود البحرية المصرية الليبية:** كانت مصر قد أصدرت قرارًا رئاسيًا حمل رقم 595 لسنة 2022 يُحدد من طرف واحد الحدود البحرية الغربية في البحر المتوسط والمشتركة مع ليبيا، وقامت بإخطار الأمم المتحدة بالتعديل. ولم يمسّ القرار الخط البحري التركي الليبي، وإنما عمل على ترسيخ سيادة مصر البحرية على مناطقها الخالصة وفق اتفاقيات دولية سابقة مع اليونان مودعة لدى الأمم المتحدة. وفي المقابل، صدر بيان ليبي يدعو مصر إلى مراجعة القرار. بدورها، أكدت تركيا أن الترسيم لا يتداخل مع الشريحة القارية التركية في شرق البحر المتوسط، وحثت كلًا من مصر وليبيا على التفاوض بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما في أقرب وقت ممكن.

- **انعكاسات توافق مصر وتركيا على ليبيا:** مثّل الملف الليبي إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في العلاقات المصرية التركية، حيث وضعت مصر في عام 2020 خط سرت-الجفرة كخط أحمر أمام توسع قوات غرب ليبيا المدعومة من تركيا، وهددت بأن تجاوزه سيجعل مصر تتدخل بصورة مباشرة. ثم مع انفراج العلاقات المصرية التركية بداية من صيف 2022، وزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر في 14 فبراير 2024؛ توقع الجميع أن ينعكس ذلك إيجابيًا على الوضع السياسي الليبي.

وقد صرح أردوغان خلال المؤتمر الصحفي بالقاهرة الذي جمعه بالرئيس عبد الفتاح السيسي: "أنا، إلى جانب الرئيس المصري، لا نرغب في رؤية النزاع وعدم الاستقرار في ليبيا. أنا أدعم بشكل كامل، بجانب السيسي، وحدة وسلامة أراضي ليبيا، ونحن على اتصال على جميع المستويات لضمان السلام والاستقرار هناك. ومن الضروري تعزيز التشاور بين مصر وتركيا في الملف الليبي بما يساعد في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتوحيد المؤسسة العسكرية في البلاد". وأضاف أردوغان: "نجاحنا في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا سيمثل نموذجًا يُحتذى به، إذ إن دول المنطقة هي الأقدر على فهم تعقيداتها وسبل تسوية الخلافات القائمة فيها".

وعلى إثر التقارب المصري التركي، دعت جامعة الدول العربية، الأطراف الليبية لاجتماع في القاهرة يوم 11 مارس الماضي، حضره رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، ورئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح، ورئيس مجلس الدولة السيادي الدكتور محمد تكالة، وغاب عنه كل من المشير خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة. وهدف الاجتماع إلى وضع الأطراف الليبية على مسار الحل السياسي، والدفع بالانتخابات الرئاسية والتشريعية. وقال البيان الختامي للاجتماع: اتفق الحاضرون على وجوب تشكيل حكومة موحدة، تكون مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية، وتقديم الخدمات الضرورية للمواطن، بالإضافة إلى توحيد المناصب السيادية بما يضمن تفعيل دورها المنوط بها على مستوى الدولة الليبية". كما اتّفقوا -وفقًا للبيان- على تشكيل لجنة فنية، خلال فترة زمنية محددة، للنظر في التعديلات المناسبة لتوسيع قاعدة التوافق والقبول بالعمل المنجز من لجنة (6+6) المشتركة بين مجلسي النواب والدولة، وحسم الأمور العالقة حيال النقاط الخلافية.

ختامًا، نجحت سياسة مصر في التعامل مع ليبيا في فرض أمرين؛ الأول: عدم توسيع قاعدة الحرب الأهلية الليبية شرقًا، والثاني: هو عدم مساس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا-وليبيا بحقوق مصر في منطقتها الاقتصادية الخالصة بالبحر المتوسط. بينما في المقابل منعت أمرين آخرين، الأول: توسيع دور ليبيا في الحرب الأهلية السودانية بما يخدم مصالح الدول الكبرى على حساب دول الإقليم، والثاني: عدم انهيار العملية السياسية في ليبيا مع التمسك بمسار الحل السياسي عن طريق الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وينعكس تحسن العلاقات بين مصر وتركيا على هذه الملفات في ظل بناء تفاهمات إقليمية تساهم في مزيد من الاستقرار داخل ليبيا، وقد يسفر هذا التفاهم عن إجراء الانتخابات الرئاسية الليبية في المستقبل القريب.

تحديات الدور الإقليمي المصري في المشهد اليمني

ثمة أولويات تُحدد تحركات سياسة مصر الخارجية إزاء اليمن، أبرزها السعي لاستعادة صلابة ووحدة الدولة اليمنية بعد تصدعها خلال الثورات العربية عام 2011، وتأمين خطوط الملاحة البحرية في اليمن، وتسوية الأزمة اليمنية بالطرق السلمية، وتعزيز التعاون المشترك لمحاربة الإرهاب "تنظيم القاعدة". إلا أنّ هنالك تحديات تجابه ذلك، منها: محاولة الحوثيين الهيمنة على جميع مفاصل الدولة اليمنية وإحداث اضطرابات في البحر الأحمر، والتأثيرات السلبية الانتشارية لحرب غزة الأخيرة على مصر، وبروز تدخلات إقليمية غير عربية في المشهد اليمني، وحاجة القاهرة إلى الدعم لحل أزمة الرعايا اليمنيين. ومع تصاعد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتأثيراتها على السفن المارة عبر قناة السويس، فقد أعاد ذلك الحديث عن الدور المصري في المشهد اليمني في ظل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة.

د. محمد عز العرب
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أولويات رئيسية

ثمة أولويات تُحدد ملامح الدور المصري في المشهد اليمني في ضوء التطورات الجارية على الساحة الإقليمية والدولية، من أبرزها:

- **استعادة وحدة الدولة الوطنية اليمنية:** يعد اليمن ركنًا جيوسياسيًا مهمًا في معادلة الأمن القومي المصري، لكونه بوابة هامة لأمن مصر في العمق الجنوبي، لذلك نلحظ أن مصر لم تنخرط بشكل عسكري في أية جهود ضد الحوثيين، حيث اكتفت بالمشاركة في قوات التحالف العربي ضد الحوثيين عام 2015 بقطع بحرية لتأمين الملاحة في البحر الأحمر بدون قوات برية على الأرض، كما رفضت المشاركة في "تحالف الازدهار" الذي دشنته الولايات المتحدة في ديسمبر الماضي للرد على هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، إذ ترى مصر أن من مصلحتها عدم خوض أية مغامرة عسكرية تؤثر على اقتصادها، فضلًا عن خبرتها السابقة في الانخراط بقوات مسلحة داخل "المستنقع اليمني" في ستينيات القرن الماضي.

إضافةً إلى أن مصر لديها رؤية مفادها أن حل الأزمة اليمنية ليس من خلال الانتشار العسكري، ومد الوكلاء بالأسلحة وإدخال البلاد في فوضى تعيدها إلى نقطة ما قبل اندلاع الصراع؛ لذلك فإن من أولويات مصر أن يكون للدولة اليمنية الوطنية جيش نظامي يدمج كافة كياناتها، وتكون له الكلمة الأولى فيما تخوضه البلاد من حروب أو أعمال تصعيدية، ومنع أي مليشيا أو جماعة من أن تكون لها الكلمة الأولى في التحرك العسكري.

- **تأمين خطوط الملاحة البحرية في اليمن:** تمثل مصر قطبًا محوريًا في إرساء أمن البحر الأحمر مع اليمن نظرًا للموقع الجغرافي الاستراتيجي لكل منهما، إذ إن مضيق باب المندب الذي يمر في الأراضي اليمنية يُعد المدخل الأول لقناة السويس (تدر أكثر من 9 مليارات دولار سنويًا)، كما أنه أحد أهم الممرات المائية في العالم نظرًا لكونه يربط البحر الأحمر وخليج عدن الذي تمر منه كل عام 25 ألف سفينة تمثل 7% من الملاحة العالمية، وتزيد أهميته بسبب ارتباطه بقناة السويس وممر مضيق هرمز، لذلك من الأولويات المصرية ضمان عملية تأمين خطوط ملاحية دولية. ولطالما أكدت مصر أن تأمين الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب يعد مسألة "أمن قومي"، وهو ما أشار إليه الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" في أبريل 2015 إبان محاولة الحوثيين السيطرة عليه، قائلًا: "تأمين الملاحة في البحر الأحمر وحماية مضيق باب المندب تُعد أولوية قصوى من أولويات الأمن القومي المصري".

- **تسوية الأزمة اليمنية بالطرق السلمية:** لطالما أبدت مصر حرصها على تسوية الأزمة اليمنية المستمرة منذ عقد بالطرق السلمية، كما دعت طرفي الصراع للتفاوض والتوقف عن أي محاولات تعرقل جهود عملية التسوية، وانعكس ذلك في الزيارات التي جمعت مسئولين من الجانبين المصري واليمني وأيضًا الجانب الأممي المعني باليمن. فقد استقبل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني "رشاد العليمي" في يونيو 2022، بعد أربعة أشهر من تولي الأخير منصبه في أبريل 2022، وخلال هذه الزيارة أكد السيسي استعداد مصر لتقديم خبرتها لدعم وحدة وسيادة الدولة اليمنية وسلامة مؤسساتها الوطنية.

هذا بجانب اللقاءات التي عقدها مسئولون مصريون مع المعنيين بالملف اليمني من الأمم المتحدة، ومن أبرزها اللقاء الذي جمع وزير الخارجية المصري سامح شكري أواخر أغسطس 2023، مع هانس جروندبرج المبعوث الأممي إلى اليمن، وخلال هذا اللقاء أكد شكري التزام مصر بدعم دور الأمم المتحدة في اليمن، وما يتم بذله من جهود تستهدف ترسيخ مسار التهدئة ودعم إتمام الحل السياسي، فضلًا عن تخفيف الأعباء الإنسانية عن الشعب اليمني، كما استقبل شكري مطلع أبريل الماضي، نظيره اليمني أحمد بن مبارك في القاهرة، وبحث الطرفان الجهود الجارية للتوصل لحل سياسي للأزمة اليمنية.

إضافـةً إلـى لقـاء منـدوب مصـر الدائـم لـدى الأمـم المتحـدة فـي نيويـورك أسـامة عبدالخالـق فـي مايـو الماضـي مـع جروندبـرج، إذ أكـد عبدالخالـق علـى دعـم مصـر للجهـود الجاريـة لتحقيـق تسـوية شـاملة ودائمة للأزمة اليمنية، وكانت آخر مناقشات مصرية يمنية، بيـن رئيسـي الـوزراء اليمنـي بـن مبـارك ونظيـره المصـري مصطفـى مدبولي، خلال اتصال هاتفي في 15 مارس 2024؛ حيث أكد الأخير علـى دعـم بلاده لليمـن وحكومتهـا الشـرعية، وحـرص مصـر علـى دعـم جهـود اسـتقرار الدولـة اليمنيـة ووحدتهـا وسلامـة أراضيهـا.

- **تعزيـز التعـاون المشـترك لمحاربـة الإرهـاب فـي اليمـن:** تعـد محاربـة الإرهـاب هدفًـا رئيسـيًا فـي السياسـة المصريـة. ونظـرًا للجهـود التـي قادتهـا مصـر خـلال السـنوات الماضيـة فـي هـذا المجـال، ونجاحهـا إلـى حـدٍّ كبيـر فـي دحـر التنظيمـات الإرهابيـة؛ فإنّ لديهـا الهـدف ذاتـه فيمـا يخـصّ علاقاتهـا مـع اليمـن التـي ينتشـر بهـا تنظيـم القاعـدة فـي جزيـرة العـرب فـي جنـوب اليمـن. لذلـك وقّعـت وزارتـا الداخليـة فـي مصـر واليمـن منتصـف يوليـو 2015 علـى بروتوكـول للتعـاون فـي المجـال الأمنـي وتنسـيق الجهـود المشـتركة فيمـا يخـص مكافحـة الإرهـاب، خاصـة بعدمـا اسـتولى الحوثيـون علـى بعـض الأجهـزة الأمنيـة التـي كانـت توفـر المعلومـات الاسـتخباراتية اللازمـة للهجمـات الأمريكيـة ضـد تنظيـم القاعـدة فـي اليمـن الـذي يعمـل فـي الوقـت الحالـي علـى اسـتغلال أحـداث التوتـر القائمـة، ومحاولـة العـودة إلـى المشـهد اليمنـي بالسـيطرة علـى المحافظـات اليمنيـة الحيويـة خاصـة فـي جنـوب البـلاد.

إضافـة إلـى أنـه فـي أواخـر يونيـو 2021، أجـرى وزيـر الداخليـة اليمنـي إبراهيـم علـي حيـدان زيـارة إلـى القاهـرة، عقـد خلالهـا مباحثـات مـع نظيـره المصـري محمـود توفيـق، ركـزت علـى تطلـع أجهـزة الأمـن اليمنيـة إلـى المزيـد مـن التعـاون الأمنـي مـع نظيرتهـا المصريـة، لمواجهـة مـا تفرضـه المرحلـة الراهنـة مـن تحديـات مرتبطـة بتنامـي ظاهـرة الإرهـاب. مـن جهتـه، أكـد وزيـر الداخليـة المصـري علـى أهميـة زيـارة نظيـره اليمنـي للقاهـرة فـي إطـار تبـادل الـرؤى الأمنيـة المتصلـة بمكافحـة الإرهـاب والفكـر المتطـرف علـى المسـتوى الإقليمـي.

تحديات أساسية

فـي ضـوء أولويات السياسـة الخارجيـة المصريـة إزاء اليمن، هنالك تحديـات تواجههـا فيمـا يتعلـق بالملف اليمني، مـن أبرزهـا:

- **محاولـة الحوثييـن الهيمنـة علـى الدولـة اليمنيـة:** أي إن الجماعـة الحوثيـة لا تتعامـل علـى أنهـا "مليشـيا" بـل كـ"دولـة"، أو مـا يطلـق عليـه "الدولـة المليشـيا"، لهـا كامـل الحـق فـي السـيطرة علـى جميـع المناطـق اليمنيـة وإقامـة علاقـات خارجيـة مـع مختلـف الأطـراف الإقليميـة والدوليـة، وتمثيـل اليمـن فـي المنظمـات الدوليـة، بجانـب تدشـين أجهـزة اسـتخباراتية، وصـولًا إلـى العمـل المسـتمر علـى تطويـر قدراتهـا العسـكرية لتشـكيل قـوات تتمتـع بمهـارات قتاليـة تمكنهـا مـن التصـدي لأي عـدوان خارجـي، وجميـع هـذه العناصـر مكتملـة ستشـكل ضغطًـا علـى أيـة جهـود يمكـن أن تقودهـا مصـر لتسـوية الأزمـة اليمنيـة، أو محاولاتهـا لتأميـن حركـة الملاحـة، خاصـة مـع امـتلاك الحوثييـن عناصـر قـوة وضغـط.

- **التأثيـرات السـلبية الانتشـارية لحـرب غـزة الأخيـرة علـى مصـر:** إن الاضطرابـات الحاليـة فـي البحـر الأحمـر كنتـاج لحـرب غـزة الأخيـرة، تركـت انعكاسـات سـلبية علـى الصعيديـن الأمنـي والاقتصـادي، ليـس فقـط علـى الـدول محـل أعمـال القرصنـة الحوثيـة، لكـن أيضًـا علـى اليمـن ومصـر ودول المنطقـة عمومًـا، حيـث تسـببت هجمـات الحوثييـن فـي البحـر الأحمـر فـي تراجـع حجـم التجـارة عبـر قنـاة السـويس بأكثـر مـن 40% خاصـة خـلال شـهري ديسـمبر 2023 ويناير 2024 مقارنـة بالفتـرة نفسـها مـن العـام السـابق، وفقًـا لمـا أعلنـه الفريـق أسـامة ربيـع رئيـس هيئـة قنـاة السـويس، ويرجـع ذلـك إلـى أن بعـض الشـركات المشـغلة للسـفن أوقفـت رحلاتهـا مـن العبـور مـن خلال قنـاة السـويس إلـى أجـل غيـر مسـمى بسـبب هجمـات الحوثييـن، والبعـض الآخـر تجنـب المـرور تمامًـا والقيـام بـرحلات أطـول مـن خلال طريـق رأس الرجـاء الصالـح، وهـو مـا أضـر كثيـرًا بالاقتصـاد المصـري.

هـذا الأمـر دفـع مستشـار الرئيـس المصـري للموانـئ ورئيـس هيئـة قنـاة السـويس السـابق مهـاب مميـش للمطالبـة بضـرورة توفيـر قـوة تأميـن مصريـة تتمركـز بمحاذاة إحـدى الـدول، ويكـون هدفهـا مصاحبـة قوافـل السـفن المتجهـة إلـى قنـاة السـويس والمـارة بمضيـق بـاب المنـدب، لرؤيتـه أن أي تغييـر يحـدث بهـذا المضيـق سـيؤثر سـلبًا علـى الممـر الملاحـي المصـري، فـضلًا عـن أن قنـاة السـويس هـي المصـدر الرئيسـي للعملـة الصعبـة للاقتصـاد المصـري، ولا بـد مـن المحافظـة عليـه.

- **بـروز تدخـلات إقليميـة غيـر عربيـة فـي المشـهد اليمنـي:** إن وجـود قـوى خارجيـة داعمـة لمصالـح الحوثييـن أو حـزب الإصلاح اليمنـي (فـرع الإخـوان فـي اليمـن) سـيؤثر علـى الأمـن القومـي المصـري، حيـث إن الدعـم الإيرانـي للحوثييـن لتمكينهـم مـن الهيمنـة علـى اليمـن وموقعـه الاسـتراتيجي، خاصـة مضيـق بـاب المنـدب، يمثـل خطـرًا ليـس فقـط موجّهًـا لـدول الخليـج، وإنمـا للأمـن القومـي المصـري أيضًـا. إضافـة إلـى أنـه منـذ أواخـر 2021، هنـاك تكهنـات عـن حضـور تركيـا بشـكل متزايـد فـي المشـهد اليمنـي مـن خلال دعمهـا حـزب الإصلاح الإخوانـي بمحافظـة تعـز المطلـة علـى البحـر الأحمـر، وهـو مـا فسـره بعـض المراقبيـن بأنـه محاولـة مـن قبـل تركيـا لامـتلاك ورقـة ضاغطـة ضـد مصـر فـي بـاب المنـدب للحصـول علـى أيـة مكاسـب بهـذه المنطقـة الحيويـة.

- **حاجـة مصـر إلـى الدعـم لحـل أزمـة الرعايـا اليمنييـن:** إن اسـتمرار الأزمـة اليمنيـة سـينجم عنـه تزايـد موجـة اللجـوء، وتعـد مصـر مـن أبـرز البلـدان التـي يلجـأ إليهـا اليمنيـون بعـد عـام 2015 حيـث يفـوق عددهـم المليـون شـخص، ولطالمـا رحبـت مصـر بذلـك وكانـت تقـوم بتسـهيلات لتيسـير عمليـة اسـتئناف الـرحلات التجاريـة بيـن مطـاري القاهـرة وصنعـاء، بجانـب إرسـالها للمسـاعدات الطبيـة والإنسـانية للشـعب اليمنـي، خاصـةً في المناطـق الأكثـر تأزمًـا؛ إلا أن حـدوث ذلـك في الوقـت الراهـن سـيؤثر عليهـا بشـكل كبيـر، نظـرًا للأزمـة الاقتصاديـة التـي تمـر بهـا مصـر منـذ فتـرة، بعدمـا سـجل معـدل التضخـم السـنوي مسـتوى قياسـيًا بلـغ حاليًـا 35.2 % مدفوعًـا بتراجـع قيمـة العملـة المحليـة ونقـص العملـة الأجنبيـة، فضلًا عـن تزايـد حجـم الديـن الخارجـي الـذي يبلـغ 164.7 مليـار دولار.

هـذا الأمـر دفـع السـلطات المصريـة مؤخـرًا لإقـرار تعـديلات علـى نظـام الإقامـة علـى أراضيهـا، يشـمل المقيميـن اليمنييـن، إلـى جانـب قـرارات بتعديـل نظـام دخـول اليمنييـن إليهـا، وينـص علـى أن "المواطـن اليمنـي يمنـح إقامـة تسـجيل ثلاثـة أشـهر خلال أسـبوع مـن وصولـه مجانًـا بـدلًا مـن سـتة أشـهر، كمـا يتـم تجديـد الإقامـة لمـدة ثلاثـة أشـهر بالرسـوم المعتـادة، ومـن تجـاوز عمـره 60 سـنة أو أقـل مـن 16 سـنة معفـي مـن غرامـة التخلـف عـن الإقامـة"، إضافـةً إلـى أن "حاملـي الإقامـة غيـر المحـددة يشـترط عليهـم الحصـول علـى تأشـيرة خـروج وعـودة قبـل سـفرهم مـن مصـر، ويمنحـون تأشـيرة خـروج وعـودة لمـدة 6 أشـهر بـدلًا مـن سـنة، ويمكنهـم العـودة خلال تلـك الفتـرة إلـى مصـر والاحتفـاظ بسـريان الإقامـة غيـر المحـددة"، وفقًـا لوسـائل الإعلام اليمنيـة.

- **تراجـع الاهتمـام الإقليمـي والدولـي بإعـادة إعمـار اليمـن:** أدى تعـدد بـؤر الصراعـات المسـلحة الداخليـة العربيـة، وانتشـار نمـط السـيادة المتعـددة فـي دول الصراعـات، والانشـغال مـن جانـب القـوى الإقليميـة والدوليـة بتداعيـات كوفيـد- 19، وتأثيـرات الحـرب الروسـية الأوكرانيـة، وانفجـار حـرب غـزة الأخيـرة؛ إلـى هامشـية طـرح إعـادة إعمـار اليمـن، ولا سـيما في ظـل نمـط الجمـود أو خفـض التصعيـد بيـن طرفـي الصـراع، علاوةً علـى تكيـف اليمنييـن مـع تلـك الحالـة، وغيـاب صيـغ مسـتقرة تقـود للتسـوية السياسـية فـي البـلاد، الأمـر الـذي يُضعـف مـن أي جهـود لمصـر أو غيرهـا في اتجـاه إعـادة بنـاء أو اسـتقرار اليمـن.

مرتكزات السياسة المصرية إزاء الأزمة السورية

تنطوي الأزمة السورية على طبيعة معقدة ناتجة عن تعارض الرؤى والمصالح بين أطراف النزاع المحليين، وكذا الفاعلين الخارجيين، الذين رسخوا على مدار عمر الأزمة مصالح وترتيبات عسكرية واقتصادية ومجتمعية داخل الأراضي السورية، مما فرض في النهاية ضرورة التوفيق بين مصالحهم ورؤاهم المتعارضة أملًا في التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة الممتدة منذ ما يزيد على عقد من الزمان. هذه التسوية باتت أكثر إلحاحًا الآن، في ضوء ما يفرضه استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من تبعات قد تؤدي إلى تحول الحرب إلى صراع إقليمي ممتد، وستصبح الأراضي السورية حينها -بشكل مباشر- إحدى ساحاته الرئيسية. في هذا الإطار، تؤكد مصر على ضرورة التوصل إلى تسوية سورية-سورية بعيدًا عن الحل العسكري كحل وحيد لإنهاء هذه الأزمة.

نوران عوضين
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دور بنّاء

تستند ثوابت الموقف المصري إزاء الأزمة السورية إلى مجموعة محددات رئيسية هي: وحدة وسلامة الأراضي السورية، أولوية الحل السياسي للأزمة تبعًا لما جاء بقرار مجلس الأمن رقم 2254، رفض كافة التدخلات العسكرية الخارجية غير المشروعة بالشأن السوري، العمل على عودة سوريا إلى محيطها العربي مرة أخرى. وانخرطت مصر منذ عام 2014 في جهود عدة للدفع نحو التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، الأمرُ الذي شهد دفعة أكبر عقب ما أحدثه زلزال السادس من فبراير 2023 من تدمير بالعديد من المناطق السورية، وتنامي الحاجة إلى ضرورة التوصل إلى حلٍّ سياسي نهائي من شأنه وضع حد للأزمة الإنسانية المتفاقمة، **وهو ما يمكن رؤيته على النحو التالي:**

- **التنسيق بين أطراف النزاع:** استنادًا إلى موقفها المتوازن، حرصت مصر على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة القوى السياسية السورية، كما استضافت، على مدى السنوات الماضية، عدة اجتماعات مع تلك القوى بغرض بحث سبل التسوية السياسية للأزمة، الأمر الذي مكنّها لاحقًا من التوسط في عددٍ من مبادرات "التسوية المحلية" التي من شأنها التمهيد لتسوية شاملة، منها : التوسط -بالتعاون مع روسيا- للتوصل إلى اتفاق هدنة بين الجيش السوري وقوات المعارضة بمنطقة الغوطة الشرقية (يوليو 2017)، علاوة على التوسط في اتفاقات المصالحة بين عدد من فصائل المعارضة المعتدلة والنظام السوري بمنطقة الساحل السوري (في يوليو 2018)، وبمناطق الشمال والشرق في أغسطس 2018. هذا إلى جانب رعاية القاهرة لعدد من اتفاقيات وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة ببعض مناطق جنوب دمشق والغوطة الشرقية وشمال حمص.

- **التنسيق الدوري مع الأمم المتحدة:** انطلاقًا من قناعتها بأهمية دور الأمم المتحدة وتكامله مع الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة، حرصت مصر على استمرار التنسيق والتشاور وتبادل الرؤى مع المبعوث الأممي الخاص بسوريا حول آليات التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، وتداعيات استمرارها على الوضع الإنساني، وسبل إنهاء كافة صور الإرهاب والتدخل الأجنبي بها.

- **دعم جهود عودة سوريا إلى الحاضنة العربية:** حرصت مصر على المشاركة في كافة الجهود العربية الرامية إلى عودة سوريا إلى محيطها العربي. ففي أبريل 2023، اجتمع وزير الخارجية سامح شكري مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والأردن، في جدة، للتشاور حول الأزمة السورية، وبحث إجراءات عودتها للجامعة العربية والمعوقات التي تحول دون ذلك. أعقب ذلك اجتماع آخر بالأردن في الأول من مايو من العام نفسه، والذي دعا إلى وجود دور قيادي عربي بالأزمة، وأكد على أولوية تسويتها عبر "حل سياسي يحفظ وحدة سوريا وتماسكها وسيادتها، ويُلبي طموحات شعبها، ويخلصها من الإرهاب، ويسهم في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين، ويُفضي إلى خروج جميع القوات الأجنبية غير المشروعة منها".

تأسيسًا على ما تقدم، تبنى مجلس وزراء الخارجية العرب في ختام أعمال دورة غير عادية خُصصت لمناقشة تطورات الوضع في سوريا القرار رقم 8914، والذي نص على "استئناف مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، ابتداءً من يوم السابع من مايو 2023"، وربط قرار العودة السورية بتنفيذ التوافقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها مع الحكومة السورية في اجتماع عمّان، واتخاذ خطوات تدريجية لتسوية الأزمة وفقًا لمنهج "خطوة مقابل خطوة" لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254. كما تضمّن القرار تشكيل لجنة الاتصال العربية، بمشاركة مصر والأردن والسعودية والعراق ولبنان والأمين العام للجامعة العربية لمتابعة التنفيذ والاستمرار في الحوار المباشر مع الحكومة السورية بما يدفع نحو التوصل لحل شامل للأزمة السورية.

- **دعم اللاجئين وتقديم المساعدات الإنسانية:** منذ اليوم الأول للأزمة، فتحت مصر أبوابها أمام اللاجئين السوريين الفارين من الصراع، حيث يتمتعون بكافة الخدمات الصحية والتعليمية التي يتمتع بها المصريون. كما تحرص الدولة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني،

على تقديم مساعدات مالية لأسر اللاجئين الذين يسجلون للحصول على هذه المساعدات. وبحسب ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس 2023، بلغت أعداد اللاجئين السوريين في مصر نحو 1.5 مليون سوري. وفي أعقاب زلزال السادس من فبراير 2023، كانت مصر من أوائل الدول التي قدمت مساعدات إنسانية إلى سوريا، إذ أرسلت مصر فرقًا للإغاثة إلى جانب تقديم أكثر من 1500 طن من المساعدات لضحايا الزلزال من الشعب السوري.

أولويات رئيسية

تأسيسًا على ما تقدم، تتحدد توجهات السياسة المصرية إزاء الأزمة السورية خلال الفترة المقبلة تبعًا لمجموعة من الأولويات، هي:

- **إنهاء الجمود السياسي والدفع نحو التسوية:** خلال كلمته باجتماع وزراء الخارجية العرب، مايو 2023، أكد وزير الخارجية سامح شكري على "أن جميع مراحل الأزمة السورية أثبتت أنه لا حل عسكريًا لها، وأنه لا غالب ولا مغلوب". ومن ثم تستند المقاربة المصرية لحل الأزمة السورية إلى ضرورة إنهاء الجمود السياسي الراهن عبر مواصلة اجتماعات اللجنة الدستورية، والدفع في اتجاه تحقيق توافق سوري-سوري دون إملاءات خارجية، بما يؤدي إلى توصل الأطراف إلى حل سياسي من شأنه إنهاء التدخلات الخارجية في الشئون السورية، ويضمن استعادة سوريا لأمنها واستقرارها الكاملين، ويحفظ وحدة أراضيها وسيادتها، ويقضي على جميع صور الإرهاب والتنظيمات الإرهابية دون استثناء، ويتيح العودة الطوعية والآمنة للاجئين السوريين وإعادة إعمار سوريا وتفعيل مؤسسات الدولة.

- **عودة اللاجئين:** تتمثل الأولوية الثانية للسياسة المصرية إزاء سوريا في تعزيز التعاون المصري مع الحكومة السورية لتنظيم وتسهيل العودة الطوعية والآمنة للاجئين. وفي سياق التعاون السوري مع لجنة الاتصال العربية، يجري التأكيد على أهمية ثلاث قضايا رئيسية هي: توفير الحوافز والتسهيلات التي ستقدم للاجئين العائدين والإجراءات التنسيقية مع الدول المستضيفة لهم، والعمل على إنشاء منصة لتسجيل أسماء اللاجئين الراغبين في العودة بالتنسيق مع الدول المستضيفة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأهمية توفير الحكومة السورية المعلومات عن احتياجات المناطق التي ستشهد عودة للاجئين إليها.

- **القضاء على الإرهاب وإخراج كافة القوى الأجنبية:** ترتكز الأولوية الثالثة للسياسة المصرية إزاء سوريا على دعم الجهود الهادفة إلى إنهاء تواجد جميع الجماعات الإرهابية، وإخراج كافة القوى الأجنبية غير المشروعة وما يرتبط بها من مليشيات ومرتزقة وعصابات من الأراضي السورية، نظرًا لما تحمله هذه القوى من أجندات تهدد بشكل مباشر وحدة وتماسك الدولة السورية، وتحول دون المضي في طريق إعادة إعمار الدولة السورية.

- **تأكيد الدور العربي لحلحلة الأزمة:** ترتبط الأولوية الرابعة باستمرار الحرص المصري خلال الفترة المقبلة على استمرار التشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء بلجنة الاتصال العربي بشأن سوريا، لتنفيذ المخرجات التي تم التوافق عليها في بياني عمان والقاهرة، والتي من شأنها وضع حلول جذرية للتعامل مع كافة أبعاد الأزمة السورية، السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، وذلك انطلاقًا من إيمان القيادة المصرية بمبدأ الحلول العربية للقضايا العربية، وأهمية تفعيل الدور العربي القيادي لتسوية أزمات المنطقة، بما في ذلك الأزمة السورية.

ختامًـــا، تُعد العودة السورية إلى المحيط العربي خطوة أولى في طريق التسوية، فيما ستظل فاعلية كافة الجهود المصرية والعربية مرهونة بمدى استعداد النظام السوري للمضيّ في طريق حلحلة الأزمة، وهو ما سيتضح من خلال ما سيُبديه النظام من جدية في بذل المزيد من الجهد نحو إنهاء الجمود السياسي الراهن، ومواصلة اجتماعات اللجنة الدستورية، إلى جانب تهيئة البيئة المناسبة لإعادة اللاجئين والنازحين، ومكافحة تهريب المخدرات، واحترام القرارات الدولية ذات الصلة.

كيف تتعامل مصر مع الأمن البحري في المنطقة؟

تشهد الممرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط تهديدًا متصاعدًا من جانب إيران ووكلائها المسلحين، غير أن وتيرة هذه التهديدات اتسعت مع سعي الحوثيين في اليمن لاستغلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لتأكيد امتلاك القدرة على تهديد الملاحة في مضيق باب المندب، كما أنّ إيران في إطار الصراع مع إسرائيل تقوم بمهاجمة السفن الإسرائيلية في المنطقة. ونظرًا لعجز واشنطن عن وقف هذه التهديدات، فإن إيران قد تقوم هي ووكلاؤها باستخدام قدراتهم العسكرية لتهديد الممرات المائية مستقبلًا، بهدف تحقيق مصالح أخرى. وهو ما يثير التساؤل حول وضع الأمن البحري في المنطقة، وكذلك ماهية الآليات التي قد تضمن استعادة الاستقرار.

د. شادي عبد الوهاب منصور
أستاذ مشارك في كلية الدفاع الوطني، الإمارات

محددات عامة

يمكن رصد عددٍ من المؤشرات العامة حول وضع الأمن البحري في المنطقة وانعكاساته على أمن البحر الأحمر، وذلك فيما يلي:

- **صعوبة توفير الأمن البحري:** يلاحظ أنه من الصعب توفير الحماية الكاملة للسفن التجارية من الهجمات بواسطة الطائرات المسيرة، أو الصواريخ الباليستية. تأكد هذا الأمر مع عجز الولايات المتحدة وبريطانيا عن كبح تهديدات الحوثيين للملاحة بالقرب من باب المندب. فقد اعترف دان شابيرو، كبير مسئولي البنتاجون لشئون الشرق الأوسط، في جلسة استماع بالكونجرس في أواخر فبراير 2024، بأنه على الرغم من أن الجيش الأمريكي لديه "تقدير جيد" بما دمره، فإنه "لا يعرف الحجم الأصلي لترسانة الحوثيين قبل بدء الحملة العسكرية الأمريكية في 12 يناير 2024"، وهو ما يشير إلى عجز واشنطن عن تقدير مدى نجاحها في إضعاف الجماعة.

كما أنّ الاهتمام الأمريكي بتهديدات الحوثيين قد يتراجع في حالة تراجع العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، خاصة وأن الصحف الغربية تشير إلى أن البنتاجون يواجه "تحديًا كبيرًا" في الموازنة بين الاحتياجات العسكرية المستمرة لمراقبة الصين في المحيط الهادئ مع الطلبات المتزايدة على القدرات الاستخباراتية في الشرق الأوسط وأوروبا، وهو ما يعني أن هذه القدرات سوف تتراجع في حالة توقف الحرب الإسرائيلية، وذلك لصالح المسرحين الأوروبي والصيني.

ولعل ما قد يفسر استمرار نجاح الحوثيين في تهديد الملاحة هو تنوع الأسلحة التي يقومون بتوظيفها لتهديد السفن التجارية بين الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، فضلًا عن إمداد إيران للحوثيين بالمعلومات الاستخباراتية، من خلال السفينة الإيرانية "بهشاد"، والتي تزوّد الحوثيين بمعلومات استخباراتية عن تحركات السفن في المنطقة.

- **ارتباط الصراعات الجيوسياسية بالأمن البحري:** لا تنفصل التهديدات المتزايدة للأمن البحري في الشرق الأوسط عن الاضطرابات الجيوسياسية الأوسع، خاصة الصراع بين إيران ووكلائها من جانب، والولايات المتحدة وإسرائيل من جانب آخر، سواء فيما يتعلق بالبرنامج النووي أو النفوذ الإقليمي الإيراني، أو ما يتعلق بمحاولة طهران استثمار الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة لتهديد الأمن البحري عبر وكلائها الحوثيين في اليمن.

ويلاحظ أنه إذا كانت الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة قد انعكست سلبًا على الأمن البحري، فإن ذلك لا يمنع من توسع نطاق التهديدات لتشمل أمن الطاقة، على نحو ما وضح من تصريح محمد علي الحوثي، عضو المجلس السياسي الأعلى لجماعة الحوثي، يوم 25 مارس 2024، بأن الجماعة "وجهت رسالة إلى السعودية مفادها أنها ستكون هدفًا إذا سمحت للمقاتلات الأمريكية باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي في عدوانها على اليمن".

ومن الغريب أن هذه التصريحات قد جاءت عقب تأكيد الرياض رفضها المشاركة في عملية "حارس الازدهار" الأمريكية، والتي تهدف لوقف تهديدات الحوثيين للملاحة، وذلك لأنه كان سيتم النظر إلى هذه المشاركة باعتبارها دعمًا لإسرائيل في حربها ضد غزة. لذلك، فإن التصريحات السابقة تعني أن الحوثيين يوجهون تهديدات ضمنية باستهداف البنية التحتية للطاقة في السعودية في حالة واصلت الولايات المتحدة هجماتها ضد الجماعة، أي أن الجماعة إذا استشعرت أن الضربات الأمريكية سوف تُضعف من قدراتها العسكرية، فإنها سوف تتجه لاستهداف أمن الطاقة في المنطقة، وذلك بغض النظر عن مشاركة السعودية في هذه العمليات من عدمها.

- **استثمار بعيد الأمد للحوثيين:** حتى في حالة التسليم بتوقف الهجمات الإسرائيلية ضد قطاع غزة، فإن الحوثيين استطاعوا التأكيد على امتلاكهم القدرة على تهديد حرية الملاحة في جنوب البحر الأحمر، خاصةً إذا ما أخفقت الضربات الأمريكية-البريطانية المتواصلة ضدهم في ردعهم، أو إضعاف قدراتهم، وهو الأمر الذي سوف يغريهم بتكرار استهداف الأمن البحري في المنطقة تحت ادعاءات متعددة مستقبلًا، مثل محاولة توسيع نطاق نفوذها داخل اليمن في مواجهة الحكومة الشرعية.

- **اهتزاز المظلة الأمنية الأمريكية:** تتباين سياسات الإدارة الأمريكية من فترة لأخرى، بل وفي الإدارة نفسها، وهو ما يتضح بجلاء من السياسة الأمريكية تجاه إيران ووكلائها في المنطقة، إذ إن إدارة بايدن هي من قامت برفع اسم الحوثيين من قوائم الإرهاب، قبل أن تقوم بإضافته مرة أخرى، بسبب تهديدات الجماعة لإسرائيل. ويلاحظ أن بايدن قام برفع اسم الجماعة من قوائم الإرهاب، على الرغم من تهديدها لأمن السعودية، غير أن تلك السياسة اختلفت عندما تعلق الأمر بإسرائيل، وهو ما أرسل رسالة مفادها أن واشنطن حليف أمني غير موثوق به، على الأقل بالنسبة للرياض.

- **التكلفة المرتفعة لتهديدات الملاحة:** أثرت هجمات الحوثيين على التجارة الدولية، إذ يتوقع أنه إذا استمرت هذه الهجمات فإن الأمر لن يتوقف على تأخر انتقال السلع بين آسيا وأوروبا، ولكنه سوف يؤدي كذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميًا إلى حوالي 2٪، كما أن هناك تكلفة إضافية نتيجة اتجاه السفن إلى تغيير مسار سفنها من البحر الأحمر وقناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح، وهو المسار الأطول، فضلًا عن ارتفاع التكلفة على الشحن البحري للسفن المارة من خلال قناة السويس. وتراجعت إيرادات قناة السويس المصرية بنسب تتراوح بين 40٪ و50٪ منذ بداية عام 2024.

التعامل المصري

تمثل التهديدات للملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر تهديدًا مباشرًا للأمن والمصالح المصرية، وتحديدًا الحفاظ على جاذبية قناة السويس كممر بحري رئيسي، خاصة في ظل وجود محاولات لبناء ممرات بديلة بعضها يحظى بتأييد أمريكي، مثل الممر الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في 9 سبتمبر 2023، على هامش قمة العشرين، والذي كشف فيه عن خطط لبناء خط سكك حديدية وممر شحن يربط الهند بأوروبا، مرورًا بالسعودية والإمارات والأردن وإسرائيل، وفقًا لما صرح به جيك سالیفان، مستشار الأمن القومي لبايدن. وقد تدفع تهديدات الحوثيين للملاحة في البحر الأحمر إلى تعزيز الجهود الأمريكية لإحياء هذا الممر. وفي ضوء البيئة الإقليمية المضطربة، **قد يكون من المفيد أن تقوم مصر بما يلي:**

- **تقييم تهديدات الحوثيين:** سوف يكون تقييم سياسة الحوثيين فيما بعد حرب غزة أمرًا ضروريًا للوقوف على مدى استعدادهم لتوظيف تهديد الملاحة كورقة ضغط لتحقيق أهداف سياسية أخرى لا تتصل بالقضية

الفلسطينية، سواء تمثل ذلك في تعزيز سيطرتهم على اليمن، أو تحقيق أهداف السياسة الإيرانية الإقليمية. ففي حالة اتجاه الحوثيين للقيام بذلك، فإن مستوى التهديدات البحرية سوف يتصاعد، وهو ما يؤثر في النهاية على جاذبية قناة السويس كممر بحري، كما أنه سوف يعزز النفوذ الإيراني بشكل أكبر، خاصة في حال أخفقت واشنطن في ردع هجمات الحوثيين من خلال عملية "حارس الازدهار". وفي هذه الحالة، فإنه سوف يكون من المفيد لمصر البحث عن أطر إقليمية فاعلة لوقف تهديدات الحوثيين.

- **تعزيز الأطر القائمة:** لا تزال مصر طرفًا فاعلًا في قوة المهام المشتركة 153 بقيادة أمريكية لعام 2022، والذي يهدف إلى مكافحة أعمال التهريب والقرصنة والتصدي للأنشطة غير المشروعة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، غير أن هذا التحالف لا يستهدف وقف هجمات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر. لذلك قد يتم توسيع أهداف هذا التحالف ليتضمن وقف تهديدات الحوثيين، وذلك في المرحلة التالية على انتهاء العمليات الإسرائيلية على قطاع غزة، غير أن قدرة واشنطن على قيادة هذه الجهود بفاعلية سوف تكون محل شك، خاصة في ظل تركيزها على صراعات القوى الكبرى في المسرحين الأوروبي والآسيوي، وهو ما يعني أنه قد يكون من المناسب أن تتجه مصر إلى التعاون مع واشنطن لإمدادها بأجهزة الاستخبارات والاستطلاع لكي تتمكن من مراقبة تهديدات الحوثيين، ومحاولة منعها. وفي حالة عدم تحمس واشنطن لمثل هذا الدعم، فإنه قد يكون من الأفضل التفكير في أطر جماعية إقليمية تستبعد الدول الكبرى، وإن حافظت على العلاقات التعاونية معها، وذلك لتأمين الملاحة.

- **استدعاء الصين وروسيا:** توصلت الصين وروسيا إلى تفاهم بعد محادثات بين دبلوماسييهما في عمان والحوثيين، يقوم على أنهم لن يستهدفوا السفن التي تتبع الدولتين، والتي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن. وقد يكون من المناسب فتح قنوات تواصل مع الدولتين واستثمار ما تمتلكانه من نفوذ على إيران والحوثيين من أجل ضمان الامتناع عن تهديد الملاحة في البحر الأحمر مستقبلًا.

ختامًـــا، قد يكون من المفيد أن تواصل القاهرة جهودها الرامية إلى امتلاك قنوات تواصل مفتوحة مع الحوثيين، ومحاولة إقناعهم بأهمية تجنب تهديد الملاحة في البحر الأحمر بعد وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، غير أن هذه الجهود الدبلوماسية لن تكون كفيلة وحدها بضمان أمن الملاحة، ولكن يجب أن تسعى مصر لامتلاك القوة العسكرية اللازمة لردع الحوثيين، سواء كان ذلك من خلال تعزيز الوجود العسكري المصري في جنوب البحر الأحمر، أو من خلال الانخراط بشكل أكبر في التحالفات البحرية الجماعية لتأمين الملاحة هناك، سواء كانت هذه التحالفات بمظلة أمريكية، أو حتى من دونها.

قضايا السياسات العامة

- رؤى إصلاحية لمواجهة تحديات السياسات العامة
- نحو نظام سياسي مستدامٍ في الولاية الرئاسية الجديدة
- متطلبات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في مصر
- التعليم قبل الجامعي.. مؤشرات الأداء ومراجعة الأولويات
- تجديد السياسات الثقافية لتعزيز الهوية ومكافحة التطرف

تقديـــم

رؤى إصلاحية لمواجهة تحديات السياسات العامة

مع بدء فترة رئاسية جديدة، يواجه الوطن (مصر) تحديات وتهديدات وأطماعًا خارجية متصاعدة، تأخذ أشكالًا جديدة باستمرار. وتتوقف قدرة الوطن على ضمان أمنه وبقائه في مواجهة هذه التحديات المتصاعدة على قواه وموارده الذاتية، ومهارة قادته في تعظيم الموارد واستخدامها بطريقة سليمة، وعلى التضامن الداخلي بين أبناء الوطن، وشعورهم بالملكية المشتركة للوطن، وتحملهم نصيبًا من المسئولية عما يجري فيه، ورضاهم عن النصيب الذي يحصلون عليه من الثروة والسلطة، واقتناعهم بأن الأنصبة في الوطن يتم توزيعها وفقًا لأسس عادلة وأخلاقية ومبادئ وقواعد معروفة ومحترمة من الجميع.

د. جمال عبد الجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فإذا كانت السياسات الاقتصادية تهدف إلى الارتقاء بالقدرات المادية للوطن، فإن السياسات العامة في المجالات المختلفة تهدف إلى الارتقاء بموارد وقدرات الوطن والمجتمع غير المادية، من المعرفة، ومهارات التنظيم، وقيم التقدم، ورسوخ الهوية الوطنية، والإيجابية والتفاؤل، والثقة، والأمل في المستقبل. من بين مجالات السياسات العامة المتعددة التي يمكنها المساهمة في تحقيق هذه الأهداف اخترنا التركيز على مجالات أربعة، هي: التعليم قبل الجامعي، والثقافة، والحماية الاجتماعية، والممارسة السياسية. وفي التفكير في هذه المجالات الأربعة اخترنا الإصلاح مدخلًا، والذي نعرفه باعتباره عملية تكيف متواصلة، للارتقاء بقدرات المجتمع في المجالات المختلفة.

الإصلاح بهذا المعنى ليس تصحيحًا لأوضاع خاطئة، لكنه تمكين للدولة والمجتمع من ملاحقة التغيرات التي لا تكفّ عن الحدوث في بيئة المجتمع، والتي قد تجعل من سياسات واختيارات كانت ملائمة وفعالة في مرحلة ما، عبئًا، أو أقل قدرة على تحقيق مستويات النجاح نفسها في مرحلة تالية بسبب التغيرات في المجتمع والبيئة المحيطة به.

يتمثل الاتجاه الأهم لإصلاح السياسة التعليمية في العمل على الارتقاء بجودة مخرجات العملية التعليمية، بعد النجاح في تحقيق الإتاحة الكاملة، بما سمح باستيعاب كافة التلاميذ في سن التعليم، لكن دون أن يرتبط ذلك بالارتقاء بجودة ناتج العملية التعليمية، كما تعبر عنها نتائج الاختبارات الدولية. زيادة عدد الفصول الدراسية، بحيث ينخفض متوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد، وزيادة عدد المعلمين، بحيث ينخفض نصيب المدرس من التلاميذ، بالإضافة إلى التركيز على تدريب المعلمين؛ هي أهم المقترحات التي جرى عرضها في هذا السبيل.

الثقافة مفهوم واسع النطاق، اخترنا التركيز على جوانبه المتعلقة بتعميق الهوية الوطنية، ومحاربة التطرف. الثقافة هي الوعي، لذلك اقترحنا المسارعة بتنفيذ التوصية الصادرة عن الحوار الوطني، والمتعلقة بتطوير وتبني استراتيجية وطنية لتشكيل الوعي، على أن تقوم بمتابعة تنفيذها لجنة وزارية تمثل التعليم والتعليم العالي والشباب والإعلام والثقافة، فالوعي والثقافة هي مفاهيم مرنة واسعة النطاق، يسهم في تشكيلها آليات ومؤسسات متعددة، لا بد من توفير آلية مؤسسية للتعاون بينها في هذا المجال، مع الاستعانة بكبار المثقفين في المجالات ذات الصلة.

أيضًا اقترحنا تعميق العمل الثقافي في المحافظات، عبر إنشاء فروع للدراسات الحرة لأكاديمية الفنون في المحافظات، وكذلك عبر تركيز مؤسسات العمل الثقافي في المحافظات، بدلًا من التكاثر الأفقي وتشتيت الموارد، بحيث يكون في كل محافظة مركز ثقافي رئيسي، تتاح له إمكانيات كافية، ويقوم على إدارته مثقفون مرموقون.

لمصر تجربة رائدة في مجال الحماية الاجتماعية، والمطلوب في هذه المرحلة، أولًا توسيع نطاق مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات التي تضررت من الأزمة الاقتصادية الأخيرة، في الوقت نفسه من المطلوب تطوير آليات عمل مظلات الحماية الاجتماعية المختلفة لتركز على مفهوم التخارج من الفقر، وليس فقط الصمود في مواجهته.

أما في المجال السياسي، فالمطلوب هو تعزيز كتلة الوسط التي تمثل ضمانة الاستقرار، عبر تطوير تنظيماتها وخطابها السياسي والأيديولوجي وقواعد تأييدها بين الفئات الوسطى المدينية. ومطلوب أيضًا إحياء نظام المجالس المحلية المنتخبة من أجل تقريب المسافات بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية، وزيادة العمق السياسي للنظام والطبقة السياسية. كذلك نوصي بإصلاحات توسع مساحات التعبير عن الرأي، وتعيد صياغة قواعد الحبس الاحتياطي.

نحو نظامٍ سياسي مستدامٍ في الولايةِ الرئاسية الجديدة

الفترة الرئاسية الجديدة للرئيس عبد الفتاح السيسي هي فرصة مناسبة تمامًا لإعادة هيكلة النظام السياسي؛ حيث تتيح بداية تلك الفترة تدارس خبرات الماضي، والتفكير في كيفية البناء عليها. تأتي هذه اللحظة في وقت تتدافع فيه التغيرات والضغوط العاتية في الإقليم والعالم، والتي سيكون من الصعب مواجهتها بغير نظام سياسي يحظى بالاستقرار والتماسك الداخلي والشرعية المعززة، الأمر الذي يجعل من إعادة الهيكلة والإصلاح السياسي من ضرورات الأمن القومي، ويغير نظرتنا لها من قضية حقوق إنسان إلى قضية واجبات أوطان.

د. جمال عبد الجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لقد نجح نظامنا السياسي في العشرية المنقضية في القضاء على خطر الإرهاب، وتثبيت الدولة، وتعزيز مؤسسات الحكم، والمطلوب في فترة الرئاسة الجديدة البناء على هذه الإنجازات من أجل تعزيز مؤسسات التمثيل، وحكم القانون، وتوسيع المجال العام، بينما تتواصل عملية عزل التيارات الأكثر تطرفًا، وتمكين تيارات الإصلاح والاعتدال من ترسيخ وجودها في المجتمع.

المُركّب السياسي - الثقافي

الدور المركزي للدولة ومؤسساتها هو أهم ما يميز المركب السياسي الثقافي المصري، فالتقييم الموضوعي للعلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر يبين بوضوح تفوق الدولة، والدور القيادي الذي تقوم به في مجالات عدة. كان هذا هو الحال السائد في مصر لقرون طويلة سبقت الدخول إلى العصر الحديث، وأصبحت هذه الصيغة للعلاقة بين الدولة والمجتمع من أهم خصائص التكوين الاجتماعي الثقافي المصري، وعليها تأسست تقاليد اجتماعية وقيم ثقافية انتقلت بسلاسة إلى مصر الحديثة التي بدأت في التشكل منذ مطلع القرن التاسع عشر، وفيها تلعب الدولة الدور القيادي في عملية التحديث والتحول الاجتماعي في البلاد، بينما يتسم دور المجتمع بالتقلب وعدم الانتظام، خاصة بسبب الانقسام الأيديولوجي الذي يستهلك القسم الأكبر مما كان مقدرًا له في ظروف أخرى أن يضاعف طاقة المجتمع على الإصلاح والتغيير وتحقيق التقدم.

في إطار هذه التركيبة الاجتماعية - الثقافية، تحتل قوى محافظة ورجعية معادية للتحديث والتقدم مواقع مؤثرة في المجتمع، في حين تظل الدولة، رغم البطء والتردد وفقدان الحماس، قاطرة التغيير والتقدم في التركيب الاجتماعي - الثقافي المصري. ومثلما تلعب الدولة دورًا قياديًا في تطوير البنية الأساسية وتحفيز النمو الاقتصادي، فهي في المجال السياسي تلعب دورًا أساسيًا في تطوير البنية التحتية للسياسة المصرية، وتحفيز التنمية السياسية. لقد كانت العشرية المنقضية شديدة الأهمية في وضع أسس الانطلاق نحو المستقبل، وفي اختبار فرضيات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والإدارة العامة، ضمن فلسفة التجربة والخطأ التي تمثل الفلسفة الحاكمة في مصر منذ عام 1952.

درس السنوات العشر

اقتصاديًا، وخلال العقد الماضي، طبقت الدولة سياسة تنمية اقتصادية مزدوجة التكوين. فمن ناحية، كان هناك الدور الأساس للدولة في توسيع المعمور المصري وتطوير البنية التحتية. ومن ناحية أخرى، كان هناك توسعٌ في الاستثمارات الاقتصادية للدولة، بما في ذلك في مجالات يعمل فيها القطاع الخاص بكفاءة. الدرس الأهم في هذه السنوات العشر هو أنه بينما استطاعت الدولة أن تحقق نجاحات كبيرة في مجال التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية، فإن التوسع في الاستثمارات العامة في مجالات إنتاجية وخدمية جاء مزاحمًا للقطاع الخاص، وطاردًا له، وتسبب في إضعاف مساهمة القطاع الخاص في التنمية، وكان من بين أسباب الأزمة الاقتصادية التي دخلها الاقتصاد المصري خلال العامين الأخيرين.

لقد اجتازت مصر هذه المرحلة، وتعلمنا منها دروسًا ثمينة، أهمها هو أن للدولة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية، وأنه لا بد من التمييز بين المجالات التي يلزم فيها للدولة القيام بدور مباشر، مثل مجالات البنية التحتية، وبين المجالات الأخرى التي يتعاظم فيها العائد للمجتمع ككل عندما تفسح الدولة المجال للقطاع الخاص، فيما تحتفظ لنفسها بوظيفة التوجيه من بعيد، وخلق الظروف المواتية لتنشيط المبادرات الفردية والشعبية، وأن الدور المركزي للدولة لا يساوي وضع يدها بشكل مباشر على مجالات الاقتصاد والتنمية المختلفة، وأن تحقيق الاستفادة القصوى للمجتمع يستلزم قدرًا ليس قليلًا من تخفيف القبضة المركزية، وهو ما توافقنا على تسميته بتخارج الدولة.

هناك قدر كبير من التشابه بين دروس الاقتصاد ودروس السياسة، والمطلوب في المرحلة القادمة هو تعميم الدروس

والخبرات التي اكتسبناها في مجال الاقتصاد إلى المجال السياسي، مع مراعاة الفروق المهمة المترتبة على الطبيعة الخاصة للمجالين. وبشكل خاص فإنه سيكون على الدولة القيام بدور أساسي ومباشر في إحداث التنمية السياسية عبر وضع البنية التحتية للمجال العام، فيما سيكون عليها إفساح المجال السياسي للسماح بظهور فاعلين سياسيين يتمتعون بقدر مناسب من الاستقلال، بالضبط مثل المستثمرين من القطاع الخاص في المجال الاقتصادي، على أن تحتفظ الدولة لنفسها بدور المنظم، الذي يرسم حدود الملعب، ويحدد قواعد اللعب، ويختار حكم المباراة.

التشابه بين المجالين السياسي والاقتصادي لا يقف عند هذا الحد. فبعد قرنين من التحديث ومحاولات النهضة، بات حتميًا على مصر التقدم سريعًا لتتجاوز وضعية الدولة النامية ذات الأداء الاقتصادي المتواضع، والنظام الاقتصادي المرتبك، اللذين يحرمان مصر من امتلاك نظام اقتصادي مستدام، لا يتكرر دخوله في أزمات دورية أو يحتاج من حين لآخر إلى تدخل جراحي وبعض من نقل الدم والمحاليل لإخراج الاقتصاد من أزمته.

فلسفة الإصلاح وقضاياه

أما في المجال السياسي، فإن الوقت قد حان، بعد مائتي عام من وضع أسس الدولة الحديثة، لكي يكون لدى مصر نظام سياسي مستدام، تحكمه قواعد مستقرة، يجتاز بسلام اختبارات الخلافة السياسية وانتقال السلطة، يستند إلى تيار وسطي معتدل، يمثل التيار السياسي الرئيسي، الذي يحظى باحترام وتأييد شعبي طوعي، وعلى هوامشه إلى اليمين واليسار تنشط تيارات معارضة غير متطرفة وسلمية، إصلاحية لا ثورية، تنتقد أخطاء الممارسة، فتدفع إلى الإصلاح، وتستوعب المنشقين، فتبقيهم ضمن حدود الملعب السياسي الشرعي المحكوم بالقواعد والقوانين.

هذه هي الفلسفة العامة والخطوط العريضة للإصلاح السياسي، أما برنامج العمل القادر على تحقيق هذه الفلسفة فيحتاج إلى كثير من التدارس والنقاش حول ثلاث قضايا رئيسية، **على النحو التالي:**

- **أولًا- تعزيز مؤسسات السياسة والتمثيل:** لكل نظام سياسي تعريف للمجتمع السياسي الذي يقوم عليه، يتضمن تعيينًا لحدود هذا المجتمع، والقوى المكونة له، والتي تقف ضمن حدوده، وهي القوى المتمتعة بوجود قانوني شرعي، والمسموح لها بممارسة نشاط سياسي ينظمه ويحميه القانون، والموقع الذي تشغله في المجتمع السياسي، وما إذا كانت قريبة عند مركزه، أو بعيدة عند الأطراف.

قطع نظامنا السياسي شوطًا في اتجاه بناء مجتمع سياسي، توجد عند مركزه قوى الوسط التي ترشح ممثلوها على قائمة "من أجل مصر" في انتخابات 2020 البرلمانية، والتي يشارك النشطاء الشبان منها في تنسيقية الشباب والسياسيين، والتي تنافس قادتها في انتخابات الرئاسة الأخيرة. هذه هي قوى الوسط الحاكمة والمعارضة. حول هذا القلب توجد قوى سياسية تتمتع بالشرعية القانونية، لكنها تقف على الهامش، ليست جزءًا من تكتل القلب بحكامه ومعارضيه. خارج حدود النظام السياسي، ومحرومة من الشرعية القانونية، تقف تيارات الإسلام السياسي، وقوى ثورية وفوضوية يسارية.

كقاعدة، فإنه كلما اتسعت حدود المجتمع السياسي، وكلما طالت قائمة القوى المكونة له والتي تعمل في إطاره، كان أفضل. وكقاعدة أيضًا، فإنه كلما كانت قوى الوسط أكثر شعبية وقوة وتماسكًا ونفوذًا وشرعية، زادت قدرة المجتمع السياسي على استيعاب الأقليات السياسية المتطرفة إلى اليسار واليمين في الوقت الذي يجري فيه تحييد قدرتها على تهديد الاستقرار.

حالة المجتمع والنظام السياسي تتوقف -إذن- على مدى تماسك وشعبية وتنظيم وأخلاقية وشرعية قوى الوسط، وثقة هذه القوى بنفسها، وثقة المواطنين فيها. لقد تم بناء كتلة الوسط بدعم ورعاية الدولة خلال السنوات الماضية، والمهمة الملحة الآن هي تعزيز قوى وأحزاب الوسط السياسي، وتطوير تنظيماتها، وخطابها السياسي، وأساسها الأخلاقي، وتواصلها مع الطبقات الوسطى المدينية، وتعزيز استقلالها الذاتي، وقدرتها على المبادرة.

- **ثانيًا- إصدار قانون المحليات، وتنظيم الانتخابات المحلية:** لقد تم حل المجالس المحلية المنتخبة في أعقاب ثورة يناير 2011 كجزء من عملية إزالة النظام السابق. منذ ذلك الحين لم يَجْرِ انتخاب مجالس محلية جديدة. هناك ضرورتان، واحدة تنموية والأخرى سياسية لإعادة تشكيل المجالس المحلية المنتخبة. فمصر بلد كبير جدًا، يزيد سكانه على المائة مليون نسمة، وسوف تظل المركزية هي السمة الراسخة للنظام الإداري والسياسي المصري، ولكن هناك فرصة حقيقية لتسريع معدلات التنمية، ولإطلاق ديناميات تنموية جديدة تسمح بإطلاق مبادرات محلية، تستكشف أساليب وطرقًا جديدة للتنمية وخدمة المجتمع، وتبث روح المنافسة في أجهزة الإدارة المحلية.

سياسيًا، يمثل انتخاب المجالس المحلية خطوة هامة لتقريب المسافات ومد الجسور بين مركز السلطة السياسية في العاصمة والمواطنين في المحافظات. تقوم الهيئات التشريعية المتمثلة في مجلسي النواب والشيوخ بأداء جزئي لهذه المهمة، لكن احتياجات المواطنين والمجتمعات المحلية أكبر من أن يتم التعبير عنها فقط عبر هيئات مركزية الطابع، وهو الاحتياج الذي يمكن للمجالس المحلية المساهمة في سده. في الوقت نفسه، فإن انتخابات المحليات تمثل حجر زاوية وساحة اختبار وتدريب في عملية بناء نخب سياسية محلية، ترتقي عناصرها الأكثر نجاحًا بعد ذلك للمستويات المركزية، بما يسهم في بث الحيوية ورفع كفاءة النخب السياسية المصرية، وإعادة تشكيلها بشكل مستمر بما يتوافق مع تغير اتجاهات المواطنين في المجتمعات المحلية.

- **ثالثًا-** توسيع نطاق حرية التعبير: مر النظام السياسي في مصر بفترات صعبة، كان من الضروري فيها تبريد الوضع السياسي الملتهب، تجنبًا لوصوله إلى نقطة الانفجار. كان هذا ضروريًا في منطقة أسفر فيها تصعيد الصراعات السياسية في غياب آليات التهدئة والسيطرة وحل الصراعات، عن انهيارات طويلة الأمد في عدد كبير من بلاد المنطقة.

لقد نجح نظامنا السياسي في تجاوز مرحلة الخطر، وتم استكمال عملية تثبيت الدولة بكل ما تطلبته من منظور سياسي محافظ وإجراءات استثنائية، ومع بدء فترة رئاسية جديدة يبدو الوضع ناضجًا لاتخاذ خطوات محسوبة وتجريبية في اتجاه انفتاح سياسي تجريبي، باتجاه تعزيز استدامة النظام السياسي. في هذا السياق، هناك ضرورة لمراجعة النصوص التشريعية المنظمة للحبس الاحتياطي، ولإعادة تعريف جرائم الرأي والجرائم السياسية، بحيث يتم توسيع مساحة حرية التعبير. وأظن أن فتح نقاش موضوعي حول هذه القضية سيسمح بظهور أفكار وتوافقات جديدة توسع مساحات حرية التعبير، دون أن تقود إلى الإضرار بالاستقرار.

متطلبات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في مصر

تُعد مصر من البلدان ذات التاريخ الطويل في وجود نظم حماية اجتماعية متنوعة ومتعددة، سواء كانت قائمة على اشتراكات المستفيدين منها (مثل: التأمينات الاجتماعية، والتأمين الصحي)، أو غير قائمة على اشتراكات المستفيدين والتي يطلق عليها شبكات الأمان الاجتماعي، سواء اتخذت أشكال المعاشات الدورية كتكافل وكرامة والضمان الاجتماعي، أو المنح الطارئة وغيرها من أشكال المساعدات، يضاف إليها بالطبع برامج دعم الغذاء. ولا تقتصر شبكات الأمان الاجتماعي في مصر على الشبكات الحكومية، فهناك المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية، والتي تلعب دورًا هامًا في تقديم العون والمساعدة للفقراء والفئات الهشة بأشكال نقدية وعينية وخدمية.

د. هويدا عدلي
أستاذ العلوم السياسية
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

في العقود القليلة الماضية، عانت نظم الحماية الاجتماعية بأنماطها المختلفة تحديات كبيرة، من حيث قدرتها على التغطية وكفاية المنافع المقدمة، والاستدامة المالية، مما دفع الدولة المصرية إلى إدخال إصلاحات تشريعية ومؤسسية، من أجل إحداث تغييرات جوهرية في منظومة الحماية الاجتماعية. ومن أبرز تلك الإصلاحات، إصدار قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019. وقد تضمنت هذه التشريعات إصلاحًا مؤسسيًا جذريًا لكلا النظامين. كما شهدت الأسابيع القليلة الماضية مناقشة البرلمان بمجلسيه لقانون الضمان الاجتماعي، والذي ينظم التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي.

تحديات كبيرة

برغم جهود الدولة في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، لكن تلك المنظومة لا تزال تعاني تحديات كبيرة، بعضها ذو صلة بمنهجية إدارة المنظومة ككل ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق المستهدف منها وهو التغطية الواسعة للفئات المستهدفة، وكذلك كفاية المنافع المقدمة واستجابتها لمعدلات التضخم. كما أن هناك تحديات أخرى بسبب الأزمات والصدمات المتتالية منذ جائحة كوفيد19-، مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية والأزمات الاقتصادية، والتي كان لها أبلغ الأثر على ارتفاع معدلات التضخم، وتردي الأحوال المعيشية لفئات عديدة في المجتمع المصري، سواء من الفقراء أو الطبقة المتوسطة.

اتخذت الحكومة المصرية بالفعل إجراءات وقرارات للتخفيف من هذه الآثار، على مدى السنوات القليلة الماضية، من أحدثها القرارات الأخيرة في فبراير 2024، والتي شهدت صدور حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية شملت رفع الحد الأدنى للأجور إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، والعلاوات الدورية للعاملين بجهاز الدولة وأصحاب المعاشات، وكذلك العلاوات الاستثنائية. كما شملت الحزمة رفع معاشات تكافل وكرامة بنسبة 15٪ لتصبح الزيادة خلال سنة 55٪ من قيمة المعاش، وكذلك رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالحكومة والقطاع الخاص والعام من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه بنسبة 33٪ [1].

مع كل هذه التدخلات الحمائية للدولة، ما تزال هناك حاجة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، سواء المستندة إلى اشتراكات كالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، أو غير المستندة لاشتراكات كشبكات الأمان الاجتماعي والمساعدات والتحويلات النقدية ودعم الغذاء. فلم يعد كافيًا، في ظل التحديات الداخلية والخارجية، أن تتم إدارة ملف الحماية الاجتماعية من خلال الاقتصار على معالجة الآثار التي تترتب على سياسات اقتصادية أو ظروف عالمية، خاصةً أن العالم أصبح حبيس ما يُطلق عليه "عصر الصدمات"، وبالأخص ذات الصلة بالتغيرات المناخية، والتي لها أبلغ الأثر على الفقراء وحالة الأمن الغذائي.

أولًا- الإصلاحات المطلوبة في منظومة الحماية الاجتماعية غير المستندة إلى اشتراكات (شبكات الأمان الاجتماعي):

برامج دعم الغذاء: تغطي بطاقات التموين 63.3 مليون مواطن 2022-2023، في حين يغطي دعم الخبز 71 مليون مواطن في العام نفسه[2]. وعلى الرغم من اتساع التغطية بشكل كبير، إلا أن السؤال الكاشف هنا هو عن مدى تأثير هذه التغطية على الحالة التغذوية للمصريين، فبالنظر إلى مؤشرات حالة الأمن الغذائي في مصر، تظهر بعض المؤشرات الخطرة، والتي تفرض إعادة النظر في سياسة دعم الغذاء، حيث ارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية في مصر من 3.8 ملايين شخص في الفترة من 2002-2000 إلى 7.8 ملايين شخص في الفترة من 2020-2022[3].

كما بلغت نسبة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 28.5٪ من السكان في الأعوام 2020-2022[4]، فيما يقدر عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الفترة نفسها بـ31.1 مليون شخص[5]. وترتفع نسبة النساء اللائي

يعانين من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد إلى 29.9٪ مقارنة بـ27٪ للرجال في الفترة نفسها[6]، كما أن ما يقرب من 40٪ من الأطفال تحت خمس سنوات (أي ما يقرب من خمسة ملايين طفل) يقعون في خطر عدم تطور إمكاناتهم الكاملة.

يتمثل التهديد الأكثر خطورة في الافتقار للصحة الجيدة، وعدم توافر الغذاء الكافي والمغذي، وضعف قدرات الأسر على دعم وحماية أطفالهم بسبب الفقر وغيرها من العوامل، لكن تظل العوامل ذات الصلة بالتغذية والصحة على قائمة العوامل المهددة للأطفال في مصر. وبالطبع، يرتبط مثل هذا الوضع بالأسر الأكثر فقرًا، مما يوضح أنه على الرغم من وجود تحسن في مؤشرات صحة الطفل على المستوى القومي، فإن الأسر الأكثر فقرًا ما زالت تعاني من تراجع هذه المؤشرات مقارنة بالأسر الأكثر يُسرًا[7].

ما سبق يطرح سؤالين أساسيين؛ **الأول** عن صحة الاستهداف بالنسبة لبرامج دعم الغذاء، وهل تصل بالفعل إلى الفئات المستحقة وبالأخص أفقر الفقراء، وهل تراعي احتياجات الأطفال الغذائية؟ وهذا يقود للسؤال **الثاني** وهو: ألا تستدعي المؤشرات التغذوية السابقة التفكير في نوعية الغذاء، خاصة للأسر التي بها أطفال وفئات هشة؟ وربما التفكير في قسائم غذاء للأسر التي تعول أطفالًا تفي بقدرٍ من احتياجات الأطفال الغذائية، وهو ما يُعد أمرًا ضروريًا إذا كنا نريد أن نستثمر في المستقبل، فبناء رأس المال البشري مرهون بالاستثمار في التغذية والصحة والتعليم. جدير بالذكر أن من أهم فجوات الحماية الاجتماعية للأطفال في مصر هي للفئة العمرية من سن صفر إلى خمس سنوات، وهي من أهم مراحل نمو الطفل البدنية والعقلية والنفسية.

- **التحويلات النقدية:** وفقًا لأحدث البيانات المنشورة على موقع وزارة التضامن الاجتماعي في مارس 2024، يبلغ عدد المستفيدين من معاشات تكافل 2.674.505 مواطن، فيما يبلغ عدد المستفيدين من معاشات كرامة والضمان الاجتماعي 1.783.944 و230.797 مواطن على التوالي، وذلك بإجمالي 4.689.246 مواطنًا[8]، كما يقوم التحالف

الوطني للعمل الأهلي بتقديم دعم شهري لعدد 400 ألف أسرة فقيرة[9]، مما يشير إلى تغطية ما يزيد قليلًا على خمسة ملايين أسرة (5.089.246 أسرة). بالطبع لا تقتصر المساعدات التي تقدمها وزارة التضامن على ما سبق، فهناك برامج نوعية عديدة تغطي كثيرًا من الفئات الاجتماعية الهشة، مثل: **برنامج تكافؤ الفرص التعليمية،** والألف يوم الأولى من حياة الطفل، وغيرها من البرامج.

تتمثل نقاط الضعف الأساسية في المساعدات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، في التجزئة الشديدة والتفتت، حيث تتعدد البرامج والمبادرات دون وضوح ما يربط بينها. على صعيد آخر، فإن التحدي الرئيسي هو كيفية التوسع في برامج التخارج من الفقر، فمن المعروف أن التحويلات النقدية المشروطة محددة بوقت معين وليست دائمة، وأنه لا بد أن يحدث الانتقال من تلقي المساعدات إلى التمكين الاقتصادي. بالفعل، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامجًا لتخريج المستفيدين والمستفيدات من تكافل، عبر تمكينهم اقتصاديًا من خلال دمجهم في برنامج "فرصة" الذي يقوم على شقين: نقل الأصول والشمول المالي، ويتم تنفيذه كمرحلة أولى في ثماني محافظات في 161 قرية.

مع ذلك، فقد أظهرت نتائج المسح الأساسي للتقييم التجريبي لبرنامج "فرصة" الذي أجراه معهد بحوث سياسات الغذاء الدولية IFPRI بعض النتائج ذات الأهمية، حيث تم طرح سؤال افتراضي على المشاركين المحتملين في البرنامج عن تفضيلاتهم الوظيفية، حيث أشاروا إلى أنهم يُفضلون الوظائف غير الرسمية عن الرسمية نتيجة ضعف العائد من الوظيفة الرسمية ذات العقد والحماية الاجتماعية، كما كان من ضمن النتائج التي تحتاج فهمًا عميقًا في تصميم برنامج "فرصة" أن 85٪ من العينة تفضل البقاء في برنامج تكافل، ولا ترحب بالانضمام إلى فرصة، وما يترتب على ذلك من إيقاف معاش تكافل[10].

بناء عليه، فإن إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية يتطلب الآتي:

- **تحقيق التكامل بين كل برامج وزارة التضامن الاجتماعي،** من خلال توضيح الفئات المستهدفة من البرامج المختلفة، وعدد البرامج التي تستفيد بها الأسر المستهدفة، بغية الوصول لسجل اجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شامل الخدمات التي تقدم لهم، والتحولات والتغيرات التي طرأت عليهم إيجابًا وسلبًا نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم. ومما لا شك فيه أن تطوير منصة رقمية، في هذا الصدد، شاملة مؤشرات لقياس الأداء (وهو ما تقوم به وزارة الاتصالات في الوقت الراهن) هو خطوة هامة على طريق الإصلاح الجذري للمنظومة نحو تحقيق مزيد من الكفاءة والفاعلية والأثر، مع ضرورة الربط الشبكي بين المنصات، مما يظهر التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسر المستهدفة، نتيجة حدوث تغيرات في أوضاع الأسرة غير متصلة بالحماية الاجتماعية.

- **التوسّع في برامج التخارج من الفقر،** فليس منطقيًا أن يستمر التوسع في تغطية المستفيدين من معاشات تكافل في الحالات التي يمكن تمكينها اقتصاديًا، نظرًا للتأثيرات السلبية على الاستدامة من جانب، وخلق ثقافة اتكالية بين المستفيدين من جانب آخر. يقتضي ذلك، إعادة النظر في تصميم برنامج "فرصة" كي يكون أكثر جاذبية للمستفيدين من تكافل، مما يقلل مقاومتهم له، وربما يكون توسيع الخدمات المقدمة من خلال الاقتداء ببرامج التخارج من الفقر التي نجحت دوليًا، حيث تم تصميم حزمة للخدمات المتكاملة تشمل خمس مجموعات أساسية: دعم الاستهلاك، والادخار، والتدريب على المهارات، والإرشاد المنتظم، ونقل الأصول.

بناء على ذلك، فإن برامج التخارج من الفقر تسعى للدمج بين إشباع ومخاطبة الاحتياجات الآنية للمستهدفين مع استثمار طويل الأجل في المهارات الفنية ومهارات الحياة ونقل الأصول وتنمية المشروعات وتعزيز فرص الادخار والتخطيط للمستقبل لضمان الانعتاق من الفقر، وتوفير حياة مستدامة لهذه الفئات الاجتماعية[11]. كما يتعين ضرورة تعريف الملتحقين الجدد ببرنامج تكافل بأن هذا البرنامج محدد المدة وليس دائمًا، كي يعدوا أنفسهم للانخراط في برامج التمكين الاقتصادي المتاحة، مع العمل على البدء في تأهيلهم على ذلك منذ بدء التحاقهم ببرنامج تكافل.

ثانيًا- الإصلاحات المطلوبة في منظومة الحماية الاجتماعية المستندة إلى اشتراكات كالتأمينات الاجتماعية والتأمين والصحي:

- **التأمينات الاجتماعية:** وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة التضامن الاجتماعي في مارس 2024، يبلغ عدد المؤمن عليهم 13.463.622 مواطنًا، في حين يبلغ أصحاب المعاشات والمستفيدين 11.260458 مواطن[12]. بناء على هذه البيانات، فإن نسبة تغطية المشتغلين بالتأمينات الاجتماعية من إجمالي المشتغلين البالغ 27.939 مليونًا وفقًا لتقديرات 2022 تصل إلى 48.2٪، في حين تبلغ النسبة إلى قوة العمل البالغ حجمها 30.122 مليون نسمة 44.7٪. وتكشف هذه الأرقام عن فجوة للتغطية بالتأمينات الاجتماعية تزيد على نصف المشتغلين وقوة العمل، مما يؤشر على وجود قطاع غير رسمي كبير يزيد على نصف قوة العمل.

استكمالا للصورة، يشير التعداد الاقتصادي إلى أن عدد المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي بلغ مليوني منشأة، ما نسبته 53% من إجمالي المنشآت العاملة في مصر 2017. كما تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه العمالة من الفقراء، حيث يشير آخر بحث للدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2019 - 2020 إلى أن 51% من الفقراء المشتغلين يعملون في القطاع غير الرسمي[13].

ربما يكون الرد هنا أن هذا القطاع مغطى بالحماية الاجتماعية غير المستندة إلى اشتراكات، مثل شبكات الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة، وغيرها). بالفعل، قد يكون جزء منه مغطى، ولكن من المؤكد أن هذه النوعية من الشبكات لا تغطي كامل القطاع غير الرسمي، لكونه لا يتمتع بتغطية التأمينات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه فإن المندرج فيه يتكسب من عمله غير النظامي أو الموسمي مما يحرمه من التغطية بشبكات الأمان الاجتماعي، ومن ثم هناك حاجة لرؤية واضحة لكيفية دمج القطاع غير الرسمي وتحويله إلى قطاع رسمي، عبر مجموعة من الحوافز المشجعة، مع مراعاة الظروف المتغيرة والمتنوعة لهذا القطاع، مما يتطلب حزمًا متنوعة تناسب احتياجات كل الفئات[14].

ومما لا شك فيه أن تفعيل المواد الخاصة بالتغطية التأمينية للعمالة غير المنتظمة في قانون التأمينات الاجتماعية يجب أن يحظى بأولوية. وعلى صعيد آخر، فإن التقارب العددي بين التغطية التأمينية للمشتغلين وأصحاب المعاشات يعد من التحديات التي تهدد الاستدامة المالية، مما يتطلب وضع خطة دقيقة لتحقيق هذه الاستدامة، عبر عدد من الآليات مثل: توسيع التغطية، والاستثمار الآمن لاشتراكات المؤمن عليهم، وغيرها.

التأمين الصحي الشامل: يقوم نظام التأمين الصحي الشامل على أساس الشمول، حيث يتم تقديم الخدمة لكل المواطنين، وتعد الأسرة وحدة التغطية، وتتحمل الدولة أعباء غير القادرين، طبقًا لضوابط الإعفاء الذي يحددها رئيس مجلس الوزراء. ومن المخطط أن يستغرق التطبيق 15 عامًا اعتبارا من 2018 حتى 2032. وبالفعل، تم التطبيق في عدد من المحافظات محدودة الكثافة السكانية (مثل: بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية، وجنوب سيناء، وأسوان، والسويس). بناء عليه، هناك حاجة ملحة لحدوث تقييم مستقل للنظام في المحافظات الذي تم التطبيق فيها، من أجل استخلاص الدروس وتجنب التحديات في المحافظات المزمع التطبيق فيها في المراحل التالية.

أخيـــرًا، من الضروري تطوير رؤية لكيفية الربط بين برامج المساعدات الاجتماعية/ التحويلات النقدية ومنظومة التأمينات الاجتماعية تنطلق من ضرورة رفع قدرات ومهارات الأشخاص القادرين على العمل والكسب من الفقراء، ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل، والحصول على فرص عمل لائقة ومحمية، مما يحرك هذه الفئات من خانة الحماية الاجتماعية غير المستندة إلى اشتراكات إلى الحماية الاجتماعية المستندة لاشتراكات، بما يحقق الاستدامة المالية لكلا المنظومتين.

المصـــــــــادر

1. انظر المزيد عن هذه الإجراءات، الهيئة الوطنية للإعلام، maspero.eg
2. رئاسة مجلس الوزراء، حكاية وطن، الرؤية والإنجاز، القاهرة، 2023، ص 163
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا- التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية، مرجع سابق، ص 51
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، الاحصائيات والاتجاهات 2023، ص 52
5. المرجع السابق، ص 53
6. المرجع السابق، ص 54
7. UNICEF Egypt, Early Childhood Development in Egypt, September 2019, p 3
8. www.moss.gov.eg
9. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2023، القاهرة 2024
10. جمهورية مصر العربية – وزارة التضامن الاجتماعي، البنك الدولي، معهد بحوث الغذاء الدولي، نتائج المسح الأساسي للتقييم التجريبي لبرنامج فرصة، ديسمبر 2022
11. Brac's Ultra-poor Graduation Programme, An End to Extreme Poverty in our Life Time.
12. www.moss.gov.eg
13. عبد الفتاح الجبالى، القطاع غير الرسمى وسوق العمل، مركز معلومات مجلس الوزراء idsc.gov.eg
14. انظر المزيد عن إشكاليات الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية في هويدا رومان، الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية، التحديات والفرص، بيروت، مبادرة الإصلاح العربي، 2023

التعليم قبل الجامعي..
مؤشرات الأداء ومراجعة الأولويات

شهد التعليم قبل الجامعي المصري تغيرات عديدة بين 2014 و2024، حيث أثبت نظام التعليم القديم عدم كفاءته في مواكبة احتياجات سوق العمل، وضعف قدرته على المنافسة دوليًا، وبدا ذلك واضحًا في التصنيفات الدولية المعنية بقياس جودة وكفاءة نظم التعليم حول العالم، لينضم نظام التعليم المصري لمجموعة الدول في آخر الترتيب حتى 2016، لتبدأ الدولة المصرية في مشروعها الإصلاحي منذ 2018، بما أسفر عن تحسن بعض المؤشرات التي انعكست بالضرورة على تحسن تصنيف نظام التعليم إلى مستويات مكافئة لنظم التعليم في الدول ذات الظروف الشبيهة؛ إلا أن بعض المؤشرات الأخرى ما زالت تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد، وتخصيص قدر أكبر من الموارد لتحقيق الأهداف المنشودة خلال الفترة الرئاسية الجديدة.

محمود سلامة
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مؤشرات الأداء

يستند الحكم على أداء نظام تعليمي ما بالتحسن أو التراجع على أدلة وبيانات دقيقة مستمدة من أرض الواقع، ولا يمكن أن يرتكز هذا الحكم على مجموعة من المؤشرات الكمية فقط، ويغفل المؤشرات المتعلقة بالكيف أو الجودة. لذلك، يمكن التركيز على عدد من المؤشرات التي يمكن قياسها لتحديد مدى تحسن أو تراجع أداء نظام التعليم المصري خلال عشر سنوات، **أبرزها ما يلي:**

- **تطور أعداد الفصول مقارنةً بأعداد التلاميذ:** ارتفع عدد الفصول من 467 ألف فصل في عام 2014 إلى أكثر من 556 ألف فصل في عام 2024، بزيادة تقترب من 90 ألف فصل خلال تلك الفترة، أي بمتوسط حوالي 10 آلاف فصل لكل سنة، ولكن في المقابل زاد عدد التلاميذ من 19.3 مليون تلميذ تقريبًا إلى ما يزيد على 25.6 مليون تلميذ خلال الفترة نفسها، بزيادةٍ قدرها 6.3 ملايين تلميذ، أي إن الدولة المصرية كانت تبني فصلًا واحدًا لكل 70 تلميذًا خلال تلك الفترة، وهو ما انعكس على متوسط كثافة الفصل، حيث ارتفع من 41.26 تلميذًا/فصلًا في 2014/2015 إلى 46.07 تلميذًا/فصلًا في 2023/2024.

تطور متوسط كثافة الفصول بين 2014 و2024

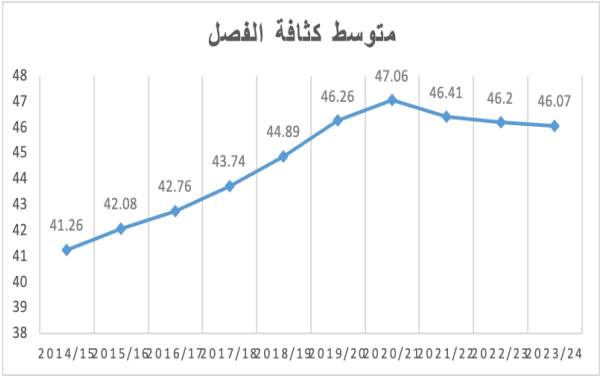

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

كما هو موضح بالشكل، استمرت كثافة الفصول الدراسية في الزيادة حتى العام الدراسي 2020/2021، إلى أن توسعت وزارة التربية والتعليم في بناء الفصول بمقدار 21 ألف فصل خلال ذلك العام، بما ساهم في تراجع الكثافة في العام التالي. وعلى الرغم من أن الزيادة في الفصول الجديدة بلغت 12 ألف فصل في العام التالي؛ إلا أن كثافة الفصول استمرت في التراجع نتيجة تراجع أعداد الأطفال الملتحقين بالصف الأول الابتدائي بحوالي 100 ألف تلميذ، وهو نفس ما حدث في العامين التاليين.

- **تطور أعداد المعلمين مقارنةً بأعداد التلاميذ:** بعد أن تحسن عدد المعلمين بشكل تدريجي بين عامي 2014 و2018 بزيادة قدرها حوالي 50 ألف معلم، تراجعت أعداد المعلمين بشكل تدريجي بين 2019 و2024، لنجد أنه على الرغم من زيادة أعداد التلاميذ بحوالي 6.3 ملايين تلميذ، انخفض عدد المعلمين في 2023/2024 بحوالي 55 ألف معلم عما كان عليه في العام الدراسي 2014/2015، وهو ما أثّر على نصيب المعلم من التلاميذ، ليرتفع من 19.7 تلميذًا/معلمًا إلى 27.8 تلميذًا/معلمًا في 2023/2024.

تطور أعداد المعلمين بين عامي 2014 و2024

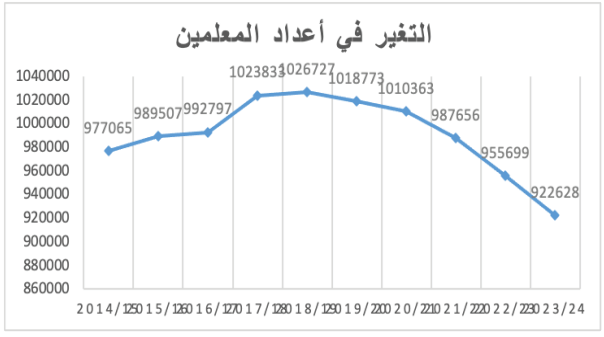

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

على الرغم من إعلان وزارة التربية والتعليم عن تعيين 150 ألف معلم خلال خمس سنوات، بواقع 30 ألف معلم كل عام؛ إلا أن أعداد المعلمين ما زالت تنخفض بشكل تدريجي، وقد يرجع

ذلك إلى زيادة أعداد المعلمين الذين يتقاعدون سنويًا عن الأعداد المقرر تعيينها، وهو ما يتطلب إعادة دراسة احتياجات الوزارة وزيادة أعداد المعلمين الذين تتعاقد معهم الوزارة، أو على الأقل تعيين الأعداد المعلن عنها، حيث لم يتم تعيين سوى 37 ألف معلم تقريبًا من إجمالي 60 ألف معلم خلال العامين الماضيين.

- **تراجع معدلات التسرب:** تراجعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي بمرحلتيه الابتدائية والإعدادية بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية، حيث انخفضت في المرحلة الابتدائية إلى 0.29% بعد أن كانت 0.56% في 2014، وفي المرحلة الإعدادية إلى 0.66% بعد أن كانت 4.0% في 2014.

- **إصلاح المناهج ونظم التقييم:** بدأت وزارة التربية والتعليم في عملية إصلاح شاملة منذ 2018، وتمثل أحد أبرز محاور الإصلاح في تغيير المناهج الدراسية لتركز على تكامل المواد الدراسية، وإكساب التلاميذ المهارات بدلًا من الحفظ والتلقين الذي كان سائدًا في نظام التعليم القديم. وقد صاحب عملية إصلاح المناهج استخدام آليات تقييم جديدة تتناسب مع أهداف نظام التعليم الجديد، وقد تمكنت الوزارة بالفعل من تطوير المناهج حتى الصف السادس الابتدائي، بالإضافة إلى تغيير نظام امتحانات الثانوية العامة ليركز على مهارات التفكير العليا.

- **دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية:** تمكنت وزارة التربية والتعليم منذ بدء تنفيذ برنامج إصلاح التعليم من إنشاء بنية تحتية رقمية في أكثر من 2500 مدرسة ثانوية، لتبلغ نسبة المدارس الثانوية العامة التي تم تجديدها وتزويدها بالتكنولوجيا 100%، كما زودت الوزارة هذه المدارس بشاشات تفاعلية وسبورات ذكية، وإنترنت عالي السرعة، وخدمات رقمية متكاملة، إضافة إلى تطوير مصادر المعلومات المختلفة والمنصات الرقمية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

- **أداء التلاميذ في التقييمات على المستويين الوطني والدولي:** يُعد أداء التلاميذ في التقييمات الدولية مؤشرًا رئيسيًا في تقييم أداء نظم التعليم، وقد شارك تلاميذ الصف الرابع الابتدائي في التقييم الدولي "PIRLS" في عامي 2016 و2021، وكانت النتائج في المشاركتين مخيبة، حيث لم يحقق التلاميذ سوى 330 و378 نقطة ليحلوا في المستوى الرابع "منخفض"، والذي يتطلب تحقيق 400 نقطة. تكرر الأمر نفسه مع طلاب الصف الثاني الإعدادي الذين شاركوا في التقييم الدولي "TIMSS" في المشاركات الأربع منذ 2003 وحتى 2019. جدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم نجحت بالفعل في تطبيق تقييم على المستوى الوطني لتلاميذ الصف الرابع في القراءة والحساب، إلا أن النتائج كانت مخيبة ولم تختلف كثيرًا عن نتائج مشاركات التلاميذ في التقييمات الدولية.

- **تغير الترتيب في التصنيفات الدولية:** انعكست جهود الإصلاح خلال السنوات الأخيرة على ترتيب نظام التعليم المصري في أبرز التصنيفات الدولية التي تهتم بأداء نظم التعليم حول العالم، حيث جاء نظام التعليم المصري في مرتبة متوسطة (80 من بين 133 دولة) في مجال التعليم قبل الجامعي ضمن مؤشر المعرفة العالمي، كما هو الحال في تصنيف US News، حيث حلت مصر في المرتبة 37 من بين 85 دولة فيما يتعلق بجودة التعليم، ليتفوق نظام التعليم المصري على عدد من نظم التعليم في دول ذات ظروف شبيهة بمصر مثل المكسيك وكولومبيا وجنوب أفريقيا.

تأثر المستهدفات

على الرغم من إحراز بعض التقدم في عدد من مؤشرات التعليم قبل الجامعي، خاصةً بين عامي 2018 و2020؛ إلا أن عوامل مثل جائحة كوفيد19- والآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها على الدول النامية

أثرت بشكل كبير على تحقيق مستهدفات قطاع التعليم قبل الجامعي بدايةً من العام الدراسي 2021/2022. **ولعل أبرز مستهدفات القطاع التي تأثرت سلبًا تتمثل فيما يلي:**

- **بناء الفصول وخفض الكثافات:** استهدفت وزارة التربية والتعليم في خطتها التنفيذية للفترة بين 2022 و2026 أن تتوسع في بناء فصول جديدة بمعدل 15 ألف فصل سنويًا، بالإضافة إلى حوالي 5 آلاف فصل ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"؛ إلا أن كتاب الإحصاء السنوي يُشير إلى أن إجمالي ما تمت إضافته من فصول خلال العام الدراسي 2022/2023 بلغ حوالي 12 ألف فصل فقط، وتراجع هذا العدد إلى حوالي 5 آلاف فصل في العام الدراسي 2023/2024، وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك التراجع هو ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة أسعار مواد البناء بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة بما أثر على تكلفة إنشاء الفصول.

- **زيادة عدد المعلمين وسد العجز:** كان من بين مستهدفات وزارة التربية والتعليم أن تحافظ على أعداد المعلمين عند مستويات أعلى من مليون معلم بتعيين 30 ألف معلم سنويًا بدايةً من العام الدراسي 2022/2023 وسد العجز في جميع المديريات التعليمية، إلا أن كتاب الإحصاء السنوي يشير إلى تراجع أعداد المعلمين إلى 922 ألف معلم تقريبًا، واستمرار العجز في أعداد المعلمين.

- **التقدم في تنفيذ برنامج إصلاح التعليم:** كان من المخطط أن تنهي الوزارة برنامج إصلاح التعليم بالشراكة مع البنك الدولي في سبتمبر 2023، إلا أن الوزارة أدخلت العديد من التعديلات وبررت تلك التعديلات بتوجيه الجهود للحد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد19-، ولم تكتفِ بإسقاط عدد من أهداف برنامج الإصلاح، بل تم تمديد موعد إنهاء برنامج الإصلاح حتى مارس 2025 نتيجة عدم إحراز تقدم نحو أهداف رئيسية مثل: التنمية المهنية المستمرة للمعلمين والمديرين، وإنشاء قواعد البيانات والربط الشبكي لتحسين العمليات الإدارية.

- **توفير التغذية المدرسية:** كان من المستهدف أن تصل التغذية المدرسية لأكثر من 13 مليون تلميذ في مختلف المراحل الدراسية بدايةً من العام الدراسي 2020، على أن يرتفع العدد تدريجيًا ليتجاوز 16 مليون تلميذ خلال العام الدراسي 2023/2024، إلا أن الأعداد التي أعلنتها الوزارة بنهاية 2023 تشير إلى أن أقل من 6 ملايين تلميذ استفادوا من الوجبات المدرسية، مما يعني أن برامج التغذية المدرسية تأثرت هي الأخرى بشكل كبير بالظروف المحيطة.

- **عودة الطلاب للمدارس:** كان أحد الأهداف الرئيسية لتنفيذ برنامج إصلاح التعليم أن تعود عملية التعليم والتعلم إلى المدرسة؛ إلا أن انقطاع الطلاب عن مدارسهم أثناء الجائحة ساهم في تمدد ظاهرة الغياب من الصفوف العليا مثل الصفين الثالث الثانوي والثالث الإعدادي إلى الصفوف الأدنى، إلى أن بلغت بعض صفوف المرحلة الابتدائية دون أن تعلن الوزارة عن استراتيجية واضحة أو آلية لضمان عودة الطلاب إلى المدارس.

المستقبل والأولويات

وضع الرئيس السيسي ملف التعليم ضمن أولويات رؤيته الانتخابية للفترة الرئاسية الجديدة، ما يعني أن اهتمام الدولة المصرية بقضية إصلاح التعليم ما زال قائمًا ويحظى بدعم القيادة السياسية رغم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال العام الماضي. وقد تضمنت وثيقة "أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة 2024 - 2030" عددًا من أولويات هذا القطاع، أكدت على ما جاء في "خطة قطاع التعليم 2023 - 2027"، حيث لم تختلف أهداف الخطة أو التوجهات الاستراتيجية لقطاع التعليم كثيرًا عما جاء في المحورين السابقين من التقرير.

اتفقت الوثيقتان على ضرورة بناء وتجديد المدارس لخفض معدلات الكثافة، وتوظيف المعلمين لسد العجز، وتقليل

العوائق المالية أمام قطاع التعليم، بالإضافة إلى تحسين جودة التدريس والتعلم داخل المدارس بما يشمل الاستمرار في عملية إصلاح المناهج، والعمل على تحقيق التنمية المهنية المستمرة للمعلمين. ولعل تلك الأهداف والتوجهات مجتمعة تمثل الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة الرئاسية الجديدة، **ولكن يمكن إعادة صياغة بعضها كما يلي:**

- يعد هدف الوصول بمتوسط كثافات الفصول إلى 35 تلميذًا/فصلًا بحلول 2030 هدفًا منطقيًا في ضوء ما أُعلن مؤخرًا حول تراجع معدلات المواليد إلى نحو مليوني مولود في 2023، ما يعني أن الطلب على الخدمة التعليمية في الصف الأول الابتدائي سيظل عند نفس المعدلات الحالية أو سيقل، ولكن الوصول إلى هذا المتوسط يعني إضافة قرابة 200 ألف فصل خلال ست سنوات، وهو ما يصعب تنفيذ المهمة، لذلك يمكن مراجعة هذا الهدف ليصبح متوسط الكثافة 40 تلميذًا/فصلًا، بما يتطلب إضافة حوالي 15 ألف فصل سنويًا.

- يمثل هدف توظيف المعلمين الهدف الأهم خلال الفترة الرئاسية المقبلة، فمع زيادة أعداد المعلمين الذين يتقاعدون سنويًا، وزيادة الطلب على الخدمة التعليمية، تحتاج الوزارة إلى تعويض المتقاعدين وإضافة 20 ألف معلم سنويًا، ولكن العائق الأكبر يتمثل في توفير الموارد المالية اللازمة لتعيين هذا العدد والتي تُقدر بحوالي 1.8 مليار جنيه.

- إعادة الطلاب إلى المدارس مرة أخرى يتطلب سياسات جديدة تتعلق بمدة العام الدراسي وتوزيع الإجازات بشكل يقلل الفاقد التعليمي، وتحقيق التناسق بين حجم المناهج التي يتم تدريسها وطول العام الدراسي، إضافةً إلى سياسات تتعلق بتنفيذ أنشطة تستمر باستمرار العام الدراسي، وأخرى تضمن توزيع التغذية المدرسية، التي تمثل دافعًا للحضور إلى المدارس في بعض المناطق ذات الدخول المنخفضة، بشكل منتظم.

- فيما يتعلق بالتنمية المهنية للمعلمين، فإن إعادة هيكلة الأكاديمية المهنية للمعلم وتحديث أدوارها لتتماشى مع متطلبات نظام التعليم الجديد أصبحت واجبة على المدى القصير، كما أن برامج الإعداد المهني للمعلمين قبل الخدمة في كليات التربية تتطلب تدخلًا لتصحيح مسارها في ظل تدني جودة المخرج التعليمي.

- يمثل التمويل عائقًا أزليًا أمام خطط الإصلاح التي وضعتها الدولة المصرية لقطاع التعليم، لذلك فإن الاستمرار في تعزيز التعاون مع الشركاء والمانحين الدوليين أمر بديهي، ولكن لا بد من وجود آليات للمتابعة والتقييم المستمر لأوجه الصرف. علاوةً على ذلك، فإن تطوير الشراكة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمة التعليمية قد يخفف قليلًا من الأعباء المالية المفروضة على الوزارة.

- التأكيد على تنفيذ البنود المتبقية من برنامج إصلاح التعليم مع البنك الدولي وفق الجدول الزمني الحالي يمثل أولوية، حيث سيسهم استكمال هذا البرنامج في حل مشكلات تتعلق بدمج التكنولوجيا في التعليم وتحسين جودة الخدمة، ووضع حجر الأساس لبرامج تنمية مهنية مستمرة للمعلمين والمديرين بحلول منتصف 2025.

في الأخير، يمكن القول إن التخطيط لتحسين أداء النظام التعليمي خلال الفترة الرئاسية الجديدة لا بد ألا يستند إلى تقديم وعود سياسية قد لا تتوفر موارد كافية لتحقيقها، لكن ينبغي أن تتم مراجعة الأهداف بشكل مستمر، وخفض سقف التوقعات ليتناسب مع الموارد المتاحة، خاصةً فيما يتعلق بخفض معدلات كثافة الفصول، ونصيب المعلم من التلاميذ، ونصيب التعليم من الإنفاق الحكومي. علاوةً على ذلك، قد يُسهم وجود آلية واضحة للتواصل مع أصحاب المصلحة في قطاع التعليم في إيجاد طريقة للتوافق بشأن السياسات التي ستطبق خلال الفترة المقبلة، كما ستسهم آليات المتابعة وتقييم التقدم نحو الأهداف في ضمان تحقيق نتائج أفضل على المدى القصير.

تجديد السياسات الثقافية لتعزيز الهوية ومكافحة التطرف

تشكلت الهوية المصرية على مدى قرون طويلة، ووصلت منذ القرن التاسع عشر إلى مرحلة التبلور الوطني المنفتح على التقدم والحداثة، فمثلت أهم عوامل انطلاق النهضة الحديثة في مصر، والتي شملت كل مجالات الحياة، من التعليم والفنون والآداب إلى العمران والصناعة والعلوم. تعرضت الهوية المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين لضغوط شديدة أسهمت في ظهور شروخ نفذ منها الفكر المتطرف والإرهاب الذي مَثَّل -وما يزال- أهم التهديدات لأمننا القومي.

د. أحمد مجاهد
أستاذ بكلية الآداب جامعة عين شمس
والرئيس الأسبق للهيئة المصرية العامة للكتاب

إن المواجهة الحقيقية للإرهاب لا يمكن أن تكون ناجزةً بالحلول الأمنية فقط بعيدًا عن الجهود الثقافية لتعزيز الهوية وإعادة تشكيل الوعي، وعلينا النظر إلى هذه القضية في ضوء ثلاث نقاط رئيسية:

1. يلجأ المتطرف إلى حمل السلاح عند العجز عن مواجهته فكريًا واحتواء أفكاره وتفنيدها. وأشد خطورة من الإرهابي ذاته، تلك الكتلة الحرجة التي قد تتعاطف مع جرائمه، لظروف اجتماعية أو اقتصادية خاصة، أو لرواسب متطرفة في اللا وعي يدعمها قصور في الجهود التنويرية المقاومة والمقوّمة.

2. حين يتحول المتطرف إلى إرهابي يحمل سلاحًا، فلا مواجهة له إلا بسلاح أشد فتكًا.

3. حاصل جمع النقطتين السابقتين يُطلعنا على فداحة تكلفة الفرصة البديلة، إذا استغنينا عن دعم اقتصاديات الثقافة في مواجهة الإرهاب.

الحديث عن دعم اقتصاديات الثقافة لا يعني الدعوة إلى تعزيز الإنفاق الحكومي عليها، بقدر ما يعني الدعوة إلى تغيير مفاهيم العمل الثقافي واستراتيجياته، بما يجعله أكثر فاعليةً وتأثيرًا في الواقع المعيش.

فرص النهضة الثقافية

تتيح بداية الولاية الجديدة للرئيس السيسي فرصة لتجديد التفكير والتخطيط لنهضة ثقافية، تستهدف تعزيز الهوية الوطنية ومحاصرة منابع التطرف، وفي هذا الاتجاه يُمكن طرح عدد من الأفكار.

1. تطبيق توصية لجنة الثقافة والهوية الوطنية في الحوار الوطني بالتضامن مع لجنة التعليم، بأن تكون هناك (استراتيجية وطنية لتشكيل الوعي)، لأن هذه المهمة لا يمكن لوزارة واحدة فقط النهوض بها، بل تتطلب تضافر جهود وزارات عديدة، وهي: الثقافة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والشباب، والهيئة الوطنية للإعلام. ولهذا كان الاقتراح بتشكيل (مجموعة وزارية) بقيادة رئيس الوزراء شخصيًا، تعمل على وضع الخطة الاستراتيجية المشتركة، وتقوم بتنفيذها، ومتابعة خطواتها، وتعديل مساراتها وفقًا لنتائج تطبيقها في الواقع.

2. اللغة عماد الهوية، ويجب أن تجعل مناهج اللغة العربية طالب التعليم قبل الجامعي محبًا للغته وثقافته ووطنه، ولهذا يُقترح تشكيل لجنة من كبار الأدباء والنقاد لاختيار النصوص المقررة بتلك المناهج من عيون الأدب العربي، على أن يُراعَى في هذه المختارات البعد عن أي تحيز أو تمييز ديني أو عرقي.

3. تتميز الهوية المصرية الراسخة عبر التاريخ بتعدد مشاربها، فبها من الحضارات التاريخية: الفرعونية، والرومانية، والقبطية، والإسلامية، والعربية، ومن الامتدادات الجغرافية: الأفريقية، والآسيوية، والعربية، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، والشرق أوسطية. ومقررات المواد الاجتماعية بالتعليم ما قبل الجامعي تغفل الكثير من هذه المراحل الحضارية وتلك الامتدادات الجغرافية في مناهجها، ويجب إشراك العلماء المتخصصين في اختيار هذه المناهج، وفقًا لرؤية وطنية واضحة.

4. تعظيم الاهتمام بالعدالة الثقافية، ويتجلى هذا بوضوح في تفعيل دور الهيئة العامة لقصور الثقافة، **ويمكن القيام بذلك عبر عدة محاور:**

- تعديل قانون الهيئة بحيث يسمح لها ببيع منتجاتها من الحرف التراثية لدعم ميزانيتها من جهة، وتطوير هذه الحرف وتدريب أجيال جديدة عليها، بما يضمن عدم اندثارها وتعزيز الهوية المصرية من جهة أخرى.
- تجسير الفجوة بين مؤسسات الدولة الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الثقافة، وتوفير الدعم اللوجستي لها بالقاهرة والمحافظات في الأوقات الطويلة الخالية من الأنشطة بمواقع الهيئة، بعد التأكد من نوعية الأعمال المقترحة وقيمتها الفنية.
- التحول من سياسة (التوسع الأفقي) لمواقع قصور الثقافة والتي بدت دعائية في بعض الأحيان؛ لأن أكثر من نصف عدد مواقع الهيئة يتألف من شقة صغيرة لا تضم أكثر من مكتبة محدودة لا يتم تزويدها بالكتب الحديثة، بما فيها تلك التي تطبعها الهيئة نفسها. والتحول إلى سياسة (التوسع الرأسي) التي ابتدعها ثروت عكاشة، حين نشر الثقافة في ربوع مصر كلها من خلال سبعة قصور ثقافة

فقط، عبر الاهتمام اللائق بهذه القصور، واختيار مديريها بعناية فائقة، فالعبرة ليست بالعدد ولكن بالكفاءة، بحيث يتم تحديد قصر ثقافة نموذجي واحد بكل محافظة، يتم الاهتمام به وتوفير الكفاءات والميزانيات اللائقة له، ولو قام هذا القصر بدوره كما ينبغي لكان كافيًا لإشاعة الثقافة والفنون بكافة أرجاء المحافظة، كما أنه سيكون قدوة يمكن لباقي المواقع الثقافية الاقتداء بها.

- إعادة تحصيل نسبة تمويل صندوق التنمية الثقافية من دخل الآثار، وفقًا للقرار الجمهوري لإنشاء الصندوق، والذي لم يتم تعديله أو إلغاؤه. حيث كانت المحافظات تتبرع بالأرض، ويقوم الصندوق ببناء الموقع وتجهيزه من هذه الموارد، ثم يقوم بإهدائه للهيئة العامة لقصور الثقافة لإدارته. وقد كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإضافة مواقع ثقافية جديدة بقرى مصر ونجوعها.

5. الاهتمام بالصناعات الثقافية، وبخاصة الحرف التراثية التي يمكنها -لما تتمتع به من تنوع في ربوع مصر- أن تصبح موردًا مهمًا لدعم الثقافة والاقتصاد وتعزيز الهوية الوطنية، والتي تنتجها: هيئة قصور الثقافة، وصندوق التنمية الثقافية، وقطاع الفنون التشكيلية.

6. **الاهتمام باستعادة التجارب الثقافية الناجحة وتطويرها، مثل:** المعرض السنوي لكتاب الطفل، ومسابقة تأليف ورسم كتب الأطفال للمحترفين والهواة، ومهرجان القراءة للجميع، ومشروع مكتبة الأسرة. فقد أسفرت هذه المشروعات عن تطور صناعة نشر كتب الأطفال، وظهور كثير من المبدعين في هذا المجال. كما أدت إلى زيادة الاهتمام بالقراءة لدى الأطفال الذين عاصروا هذه المرحلة، وهو ما يثبته ارتفاع معدلات القراءة لدى جيل الشباب في مصر الراهنة. يرتبط بهذا ضرورة تنفيذ دراسات ترصد بدقة النشر على وسائط النشر الإلكترونية، وعادات القراءة وشراء الكتاب على المنصات المختلفة، وتصنيف المنتجات الثقافية التي يهتم بها الشباب بما يسمح بفهم تفضيلاتهم.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الدور الوطني في تنمية الوعي والارتقاء به الذي لعبته مكتبة الأسرة في فترتها الذهبية، فلم يكن دورها ينحصر في توفير كتب رخيصة لمحدودي الدخل أو في دعم الناشرين فحسب؛ بل كان دورها الأكبر يتمثل في نوعية الكتب المختارة بمعرفة لجنة عليا من كبار المثقفين والنقاد والأدباء والعلماء وممثلي الأزهر والكنيسة، وكانت تعمل في اختياراتها وفقًا لأجندة وطنية محددة كل عام، لا يسمح بالتدخل في عملها.

وربما كان من المناسب في هذا السياق طرح فكرة (مكتبة الأسرة الإلكترونية)، بما تتكلفه من نفقات أقل بعيدًا عن أسعار الورق والطباعة، وبما تضمنه من توفير أمهات الكتب التي مر عليها خمسون عامًا مجانًا دون حقوق ملكية فكرية.

7. العمل على الانتهاء من إقرار قانون الملكية الفكرية الجديد، والموجود بين يدي مجلس النواب للدراسة والتعديل.

8. الحصول على موافقة وزارة الثقافة على أن تصبح مصر هي دولة المقر لاتحاد الناشرين العرب، بعد أن تم الحصول على موافقة كافة الجهات المعنية عدا وزارة الثقافة حتى الآن.

9. العمل على التوسع في إنشاء فروع لأكاديمية الفنون بالمحافظات، حتى وإن كانت للدراسات الحرة للهواة فقط.

10. وضع خطة شاملة للنهوض بصناعة السينما، تضم خططًا للأرشيف الوطني، والتوسع في إنشاء دور العرض، ومساهمة الدولة في الإنتاج، وتسهيل إجراءات ونفقات التصوير في المواقع الخارجية.

11. علاج تشوه العلاقة بالواقع الثقافي العالمي، والدور شبه المنعدم للثقافة المصرية على الساحة العالمية، وذلك عبر إعادة مشاركة وزارة الثقافة في تعيين المستشارين الثقافيين أو الملحقين على أقل تقدير.

ختامًا، إذا كان الهدف الأساسي للسياسة والاقتصاد هو تحقيق الحرية والرفاهية للمواطن، فإن الاهتمام بالثقافة التي تُشكل وعيه وتجعله عنصرًا فاعلًا في نهضة المجتمع لا يُعد نوعًا من الرفاهية، بل هو ضرورة ملحة، وأمن قومي.

قضايـــا اقتصـــادية

- أولويـات الاقتصـاد المصـري فـي الولايـة الرئاسـية الجديـدة
- فـرص وتحديـات الاقتصـاد المصـري فـي السـنوات المقبلـة
- اتجاهـات النهـوض بقطـاع الطاقـة التقليديـة والمتجـددة

تقديـــم

أولويات الاقتصاد المصري في الولاية الرئاسية الجديدة

تدخل مصر الفترة الرئاسية الجديدة واقتصادها في وضع استعداد جيد للتغلب على التحديات والمصاعب التي عانت منها طوال الأعوام الأربعة الماضية. فقد ساعدت صفقة رأس الحكمة، وما ستقدمه للاقتصاد المصري من أكبر استثمار أجنبي مباشر يبلغ 35 مليار دولار، وما أعقبها من اجتماع للجنة السياسة النقدية للبنك المركزي، حيث تقرر رفع سعر الفائدة بمقدار ستمائة نقطة مئوية وتعويم سعر صرف الجنيه بحيث يترك الحرية لقوى العرض والطلب على زيادة قرض صندوق النقد الدولي من ثلاثة إلى ثمانية مليارات دولار، وكذلك عقد قرض جديد من البنك الدولي بمقدار ستة مليارات دولار، ونحو ثمانية مليارات دولار من الاتحاد الأوروبي بحيث يكون ما سيدخل مصر نحو 57 مليار دولار.

أ. مجدي صبحي
رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تنقضي بذلك فجوة النقد الأجنبي التي كانت تُشكل تحديًا رئيسيًا في وجه السياسة الاقتصادية المصرية، وتزيد من تأزم الظروف المعيشية لغالبية المصريين، مع ارتفاع أسعار الواردات نتيجة للانخفاض المستمر في سعر صرف الجنيه المصري. ويحاول المقال الأول في هذا القسم الاقتصادي الإطلالة على الفرص والتحديات أمام الاقتصاد المصرية في الفترة الرئاسية الجديدة. فبينما هنالك تحديات على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية، توجد فرص للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، عبر الاتجاه نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة أمام الصدمات؛ إلا أنّ ذلك يتطلب تحديد الأولويات والسياسات خاصة لاحتواء التضخم، فضلًا عن القيام بعددٍ من الإصلاحات العاجلة خلال العامين المقبلين، ولا سيما على صعيد التعامل مع أزمة الديون، وإدارة المشروعات الكبرى، والاستثمار الأجنبي، وغيرها.

أما المقال الثاني، فيُشير إلى أعمدة سياسة الطاقة في مصر خلال الفترة الرئاسية الجديدة. حيث تستهدف الدولة المصرية خفض نسبة الاعتماد على المحطات الحرارية في توليد الطاقة من 80% عام 2022 إلى 55% بحلول عام 2035، مقابل زيادة نسبة الطاقة المتجددة من 20% إلى 42%، وأن تحتل الطاقة النووية نسبة 3%. وتنقسم نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة بين 22% للخلايا الشمسية، و4% مرتكزات شمسية، و14% طاقة رياح، إلى جانب 2% طاقة مائية.

ومن أهم أعمدة سياسة الطاقة، زيادة البحث والاستكشاف عن الموارد الطاقوية في الفترة المقبلة، نظرًا لأهميتها في تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلاد، وتفعيل خطط الربط الكهربائي، حيث من المرجح أن تشهد الفترة الرئاسية الجديدة استكمال مشروعات الربط الكهربائي بين مصر ودول العالم، حيث اتجهت الحكومة المصرية منذ سنوات إلى تصدير الفائض من الكهرباء للعالم الخارجي، من خلال تعزيز عمليات الربط مع الدول الأخرى بمختلف القارات الآسيوية والأفريقية والأوروبية.

كذلك، إصلاح منظومة الدعم، حيث طبقت الدولة برنامجًا متكاملًا لإصلاح السياسات المالية لمعالجة مشكلة تسرب الدعم داخل الموازنة العامة للدولة لغير المستحقين، وذلك منذ عام 2014، من خلال إعادة هيكلة أسعار المواد البترولية والكهرباء، وتطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بما يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغيير أسعار الصرف وأسعار النفط العالمية.

أيضًا، من المتوقع أن تبذل الدولة خلال الفترة القادمة المزيد من الجهود تجاه تمكين القطاع الخاص وتشجيعه على لعب دور في استراتيجية التحول الأخضر في البلاد، وإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، حيث تبنت الدولة خلال الفترة الماضية العديد من المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات عدة، مثل: مشاريع تحويل المخلفات إلى طاقة، والاستثمار في المخلفات الزراعية، والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية، إلى جانب مساعي زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات وتوطين صناعة السيارات الكهربائية.

فرص وتحديات الاقتصاد المصري في السنوات المقبلة

تبدأ فترة رئاسية جديدة للرئيس عبد الفتاح السيسي في ظل ظروف اقتصادية صعبة على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية. وبينما تطرح تلك الظروف تحديات متعددة ومتداخلة، فإنها تنطوي على فرص للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، عبر الاتجاه نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة أمام الصدمات؛ إلا أنّ ذلك يتطلب تحديد الأولويات والسياسات خاصة احتواء التضخم، فضلًا عن القيام بعددٍ من الإصلاحات العاجلة خلال العامين المقبلين، ولا سيما على صعيد التعامل مع أزمة الديون، وإدارة المشروعات الكبرى، والاستثمار الأجنبي، وغيرها.

د. مدحت نافع
مساعد وزير التموين
ورئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية سابقًا

تحديات متعددة

- **المستوى العالمي:** ما زال العالم يتعافى من صدمة كوفيد - 19 التي ضربته مطلع عام 2020، والتي اضطربت على إثرها سلاسل التوريد، وارتبكت حالة التجارة، وكسدت الأسواق، وتراجع الناتج الإجمالي، حتى ضرب العالم موجة تضخم عنيفة، ناتجة عن التعافي السريع للطلب، بعد ما يقرب من عام ونيف من التوقف والإغلاق لمراكز الإنتاج والتجارة. كان هذا التعافي السريع، وما أحدثه من موجة تضخمية غير مسبوقة منذ عقود، سببًا في توجه البنوك المركزية حول العالم تجاه التشديد النقدي، لاحتواء التضخم، واستعادة القوة الشرائية للعملات الوطنية، الأمر الذي سطّر نهاية حقبة الأموال الرخيصة والفوائد قرب الصفرية، لتبدأ حقبة جديدة مدار صدماتها يكمن في جانب العرض لا الطلب.

يشعل من صدمات العرض تلك الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي بدأت تأخذ منحى جديدًا منذ عام 2018، فضلًا عن الاتجاه العالمي نحو التخلي التدريجي عن العولمة de-globalization لصالح مفاهيم جديدة من الانكفاء حول الذات والاكتفاء بالجيران والأصدقاء nearshoring وfriend shoring. تلك المفاهيم والاتجاهات المستحدثة من شأنها أن تضاعف من حدة صدمات العرض، خاصة بعد محاصرة تيارات الهجرة غير الشرعية إلى دول العجز السكاني، والتي بدأت تنعكس سلبًا على معدلات الإنتاج، وكل من المعروض السلعي والخدمي في تلك الدول المنتمية -في الغالب- إلى العالم الأول.

ذلك السياق الملتبس لا يخلو من تعقيد إضافي تسببت فيه أزمة عقارية تطل برأسها في الصين، تهدد المحرك الأهم للنمو العالمي طيلة سنوات والمسئول عن 40% من النمو الاقتصادي العالمي، وتفسح مجالًا أوسع للهند كي تلعب دورًا أكبر في هذا السياق، خاصةً بعدما تخطى حجم السكان في الهند نظيره في الصين لأول مرة في التاريخ اعتبارًا من أبريل عام 2023. ويعتقد كثير من الخبراء أن الهند ستنمو بوتيرة أسرع من الصين، وستُحقق ما حققته الأخيرة من تقدّم في وقت أقل.

كذلك، تُعد الحرب الروسية-الأوكرانية أحد أهم التحديات التي تواجه مصر خلال الفترة الرئاسية الجديدة، خاصة أن الدولتين تمثلان مصدرًا هامًا للحبوب والزيوت بالنسبة لمصر، مما يضغط على مقومات الأمن الغذائي المصري بصفة خاصة، ناهيك عن التأثير العالمي الذي يرتد مجددًا إلى مصر في صورة ارتفاع في أسعار توريد المواد الغذائية نتيجة الحرب، وما تسببت فيه من مزيدٍ من الاضطراب في سلاسل الإمداد واضطراب الملاحة في البحر الأسود وتقييد حركة التجارة ورفع تكلفة التمويل. تلك الحرب لا يتوقع أن تنتهي قريبًا خاصة وأن أسبابها الأساسية ما زالت قائمة.

- **المستوى الإقليمي:** ستظل أزمة الشرق الأوسط المزمنة جاثمة على مصر لأمد غير منظور. وكانت أحدث حلقات تطور الصراع العربي-الإسرائيلي في 7 أكتوبر 2023 بمثابة تهديد ملح لتوازنات غاز المتوسط التي حرصت مصر على صياغتها لضمان الاستغلال الأمثل لثروتها الطبيعية. كذلك، يعد التصعيد المستمر للوضع في الشرق الأوسط بمثابة عنصر تهديد لإيرادات السياحة وقناة السويس التي تعرضت لفقدان ما يقرب من 50% من إيراداتها، خلال شهرين من تصعيد الهجمات الحوثية ضد السفن العابرة من باب المندب في اتجاه قناة السويس. حيث شهدت تلك الفترة تحوّلًا كبيرًا من كبرى شركات الشحن إلى طريق رأس الرجاء الصالح. إلا أن التطور الأخير في العلاقات المصرية - التركية يعد فرصة يمكن استغلالها لتخفيف حدة وتداعيات تلك التوترات، في إطار من التعاون الاقتصادي وتخفيف الوفورات السلبية لتنافس البلدين على الأموال الساخنة.

من جانب آخر، تتسابق في إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط عدد من الدول على مكانة اقتصادية متزايدة خلال السنوات القليلة القادمة. حيث تعد المنافسة السعودية-الإماراتية لاجتذاب رؤوس الأموال في مشروعات غير بترولية من أبرز ملامح هذا السباق، مما يفسح المجال أمام مصر لاستثمار العلاقات الطيبة مع الدولتين لزيادة التبادل التجاري وتبادل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، لتحقيق قدر من التكامل الاقتصادي الأفقي والرأسي عوضًا عن التنافس.

- **المستوى المحلي:** تمر مصر بأزمة اقتصادية طاحنة، قوامها ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع مستمر في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، وزيادة معدلات نمو الدين العام، والتهام خدمة الدين لجانب معتبر من الموازنة العامة، وزيادة كلٍّ من العجزين الهيكليين (الداخلي والخارجي) على نحو يؤدي إلى الاستمرار في مزيد من الاستدانة، وذلك في دائرة مفرغة لا خروج منها في الأجلين المتوسط والطويل إلا بحلول الاقتصاد العيني، بزيادة الإنتاجية، وتعميق المكوّن المحلي في الإنتاج بشقيه الصناعي والزراعي، والتخفيض التدريجي في الاعتماد على المكوّن الأجنبي والدين الخارجي الذي هو أساس الشح الدولاري.

فرص الخروج وإعادة الثقة

هذه التحولات العالمية الكبرى بما تشمله من تحوّل عن العولمة وتحوّل الطاقة والتحول التكنولوجي، تنطوي على فرص يمكن استغلالها للخروج من الأزمات الاقتصادية المزمنة والتحوّل إلى اقتصاد أكثر استدامة ومرونة أمام الصدمات. إلا أن ذلك يتطلب إعادة بناء الثقة في الاقتصاد، بحزمة من القرارات الداعمة للاستثمار الخاص، والتخارج الحكومي من الأنشطة التي تزاحم فيها هذا الاستثمار، كما يجب أن تتحرّك الدولة سريعًا تجاه مزيد من التشديد النقدي لاحتواء التضخم، الذي هو أولوية أولى مقدّمة على جذب الاستثمار والتشغيل.

أما المالية العامة، فعليها أن تتحرّك فورًا تجاه الكبح المالي، وهو ما يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي، وتجميد عدد من المشروعات المستهلكة للنقد الأجنبي والمستنزفة للسيولة المحلية. حتى وإن كانت تلك المشروعات مموّلة من خارج الموازنة العامة، فهذا الأمر يزيد من ارتباك المشهد الاقتصادي، إذ يعمل عكس اتجاه مبدأ وحدة الموازنة الذي بدأت الحكومة في تبنيه، ويؤدي إلى زيادة الدين العام الذي أعلنت الحكومة عن وضع سقف سنوي له، والذي بدا جليًا أن معدلات نموه داخل أجهزة الموازنة أقل من نظيرتها خارج أجهزة الموازنة وتحديدًا في الهيئات الاقتصادية.

كذلك، يجب أن تقترن السياسة التقشفية بخفض الواردات غير الضرورية، مما يستلزم تعزيز دور جهازي حماية المنافسة وحماية المستهلك لتحقيق مزيدٍ من ضبط الأسواق وحظر الدولرة، ومنع التلاعب والاحتكار والاستغلال، المؤدّي إلى مزيدٍ من التضخّم ومعاناة المستهلكين المحرومين من البديل المستورد، تحت وطأة الأزمة الدولارية المتجددة. في الوقت نفسه، يمكن استخدام الحصيلة الدولارية الناتجة عن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي (سواء من الصندوق مباشرة أو بدعمه وضمانته)، وتدفقات رؤوس الأموال نتيجة مشروعات رأس الحكمة ومثيلاتها، والتشديد النقدي (مع هدوء موجة التشديد في أمريكا وأوروبا)، لتعزيز مرونة سعر الصرف، ولجذب مزيد من التدفقات، حتى تعيد للجهاز المصرفي قدرته على قيادة سوق الصرف الأجنبي، وعدم الوقوع تحت سيطرة السوق الموازية.

فتحريك سعر الصرف كي يكون مفيدًا، لا بد أن تتوافر فيه الاستدامة، بأن يتم تبنّي نظام "الربط المرن" بالدولار، فيتحرك صرفه في نطاق سعري يفصح عنه من قبل البنك المركزي كل ربع سنة مثلًا. ويخضع تحديد ذلك النطاق السعري لعدد من المؤشرات. كما يجب ألا تتوقّف الجهود الرامية إلى تخفيض التعامل بالعملة الصعبة داخليًا وخارجيًا، مع زيادة وتنويع مصادر الدخل من العملة الصعبة، وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة.

الصناعة كقاطرة للاقتصاد

الاقتصاد المصري كبير ومتنوّع ويملك مزايا تنافسية تتجلّى في حجم وتباين الطلب، نظرًا لطبيعة الهرم السكاني الذي يتحوّل إلى عبء ما لم يتم توظيفه بكفاءة. لكن هذا الحجم الكبير يجعل الانطلاق إلى الأمام بطيئًا يحتاج إلى قاطرة قوية بقدرة استثنائية على الجر. تلك القاطرة هي قطاع الصناعة بموقعه المتوسط بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وتشابكاته المتعددة في جدول المدخلات والمخرجات الذي يعكس كافة القطاعات المنتجة في المجتمع. تلك التشابكات الرأسية والأفقية تمكّن قطاع الصناعة من خلق فرص للاستثمار والتشغيل للعمالة ورؤوس الأموال،

والاستغلال الأمثل والمستقر والمخطط لمنتجات الطاقة وسائر عناصر الإنتاج، فضلًا عن الاستغناء التدريجي عن الاستيراد من المنتجات النهائية (المصنّعة) أولًا، ثم من المنتجات الوسيطة التي تدخل في الإنتاج الصناعي المحلي في مرحلة لاحقة.

فوحدها الصناعة يمكن أن تكون المستهلك المستدام والمموّل التعاقدي للمنتِج الزراعي، لضمان زيادة وتحسين جودة الناتج الزراعي ونظم الري، وهي التي تضمن تحسين كفاءة خدمات النقل للأفراد والبضائع والخدمات اللوجستية والتحوّل الرقمي والطاقي لتعظيم مكاسبها وتخفيض تكاليفها. كما تهدف الصناعة إلى تحسين عمل الأسواق والتنافسية وخدمات التجارة والدفع وجودة السياسات الاقتصادية حتى تتحقق سيولة سلاسل الإمداد. كل تلك التشابكات تؤكد على ضرورة تحديد الدولة لعدد من الصناعات الرائدة لتقديم كافة التسهيلات المطلوبة من مستثمريها.

وهناك بعض السياسات الداعمة للتحوّل الصناعي السريع والكفء، منها توحيد جهات الولاية على الأراضي الصناعية وتوفيرها مرفقة للبيع أو للانتفاع بأسعار جاذبة، وتوحيد الموافقات والتراخيص في رخصة واحدة، وإنشاء آلية لتحقيق استقرار أسعار الطاقة باستخدام عقود التحوّط ومختلف ضوابط إدارة مخاطر تقلبات الأسعار، وتحقيق التكامل الرأسي للصناعات الرائدة والقائدة (على وجه الخصوص) من خلال تشجيع وتحفيز الإنتاج المحلي للمدخلات والمواد الخام وخطوط الإنتاج للحد من الاعتماد على النقد الأجنبي، وتوفير برامج لتأهيل العمالة في القطاع الصناعي وتدريبها على أحدث نظم وخطوط الإنتاج.

كما تمتلك مصر فرصة للتحوّل إلى مركز مالي إقليمي خلال السنوات الست القادمة، لكن يتعين علينا منح الاقتصاد الحقيقي ومن ورائه الاستثمار المباشر العناية القصوى لزيادة الإنتاج والنمو والتشغيل، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي لا تأتي إلا على استثمارات محلية قائمة، ولا تجد سبيلًا للدخول ولا منفذًا آمنًا للتخارج إلا من خلال بورصة الأوراق المالية، وهذا يتطلب تنشيط وتعميق سوقي إصدار وتداول الأوراق المالية، مع دخول مصر عصر المشتقات المالية والبورصات السلعية وبورصات المعادن، وهي منصات حديثة ومتنوّعة تستثمر تطور البنية الأساسية الرقمية والطاقية في مصر والموقع المتميز والتنوّع الاقتصادي والأصول البشرية، لتصبح مركزًا إقليميًا يصلح لتداول عقود النفط ومشتقاتها لدول الجوار، فضلًا عن القيد المزدوج والتداول لأسهم الشركات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وحدها البورصات النشطة تسمح للدولة أن تتخارج من بعض الأنشطة الاقتصادية بكفاءة وبغير إهدار أو ترخّص، لأن النشاط يعكس سيولة وكفاءة في التقييم السوقي للأصول. كذلك يمكن تطوير أسواق المال غير المصرفية، من خلال زيادة معدّل الاختراق التأميني، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل العقاري.

كما يتعين على مصر إعادة التموضع الاقتصادي من خلال استهداف تحقيق مزيد من التقدّم في التصنيف في تقارير التنافسية وممارسة الأعمال ومؤشرات التنمية البشرية، وفق مخطط جاد يضع مصر في مصاف أكثر الدول جاذبية للاستثمار والسياحة، وأفضلها تحقيقًا لمستهدفات التنمية البشرية بمكوناتها المختلفة.

يمكن لمصر أيضًا خلق شراكات اقتصادية جديدة، والعمل على اغتنام فرصة الانضمام إلى تجمّع بريكس بلس، والاكتتاب في بنك التنمية الجديد بغية تحقيق شراكات متكافئة ومحققة لمصالح البلاد، ومطلقة لإمكانات الدول النامية على نحو يُراعي نماذج التنمية المناسبة لتلك الدول، والسعي إلى خلق مزايا لمصر لا تقل عن تلك التي يحوزها الأعضاء الخمسة المؤسسون للتجمّع، مع المساهمة في تطوير مشروع إصدار عملة رقمية موحّدة للتجمّع تقلل من الاعتماد على الدولار الأمريكي في التعاملات والاحتياطيات وإصدارات الدين.

كذلك، يمكن لمصر (في ظل الإقليمية الجديدة) استثمار عضويتها في التكتلات والتجمّعات الدولية والإقليمية لتحسين ميزان المعاملات الجارية بزيادة الصادرات المصرية السلعية غير

البترولية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكذلك زيادة صادرات الخدمات اللوجستية وخدمات السياحة كمورد هام للنقد الأجنبي، يمكن أن ترتفع حصيلته إلى 30 مليار دولار سنويًا خلال ثلاثة أعوام، علمًا أن كافة المقوّمات السياحية متاحة في مصر.

على صعيد حل أزمة الدين الخارجي بشكل مستدامٍ وحاسمٍ، يمكن بلورة موقف مشترك للدول المدينة يستلهم منجزات اتفاق لندن للديون الألمانية الخارجية عام 1953 كأساس مناسب لإسقاط جانب من ديون الدول المهددة بالتعثّر نتيجة الظروف العالمية الاستثنائية التي لم تشارك تلك الدول في صناعتها (مثل: جائحة كورونا، وحربي أوكرانيا وغزة، ,تغير المناخ، واضطراب سلاسل الإمداد..)، وذلك دون التأثير على التصنيف الائتماني لتلك الدول أو تهديدها بإجراءات سلبية، على أن يتم تعزيز إسقاط الديون بآلية تسمح بضخ استثمارات في تلك الدول من خلال برنامج إنمائي متعدد الأطراف وغير مشروط.

إصلاحات الأجل القصير

يمكن لمصر القيام بعدد من الإصلاحات العاجلة خلال العامين القادمين، أهمها:

- تقديم رؤية تفصيلية لتخفيض الاعتماد على الدين لسد فجوة التمويل، مع العمل على الضبط المالي لتقليل العجز الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات).
- إنشاء وزارة للمشروعات تعمل على إدارة المشروعات الكبرى للدولة بكفاءة، وتعميق وتوطين مدخلاتها محليًا بما يخدم أغراض التنمية.
- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لتعويض معدل الادخار المحلي شديد الانخفاض (بين 8%-6%) هو أمر لا غنى عنه خاصة في الأجلين القصير والمتوسط.
- إطلاق برنامج وطني لتصكيك حزمة من الديون الخارجية، وإعادة طرحها في صورة سندات إيراد في عدد من المشروعات الكبرى والقائمة، على أن تكون قابلة للتحويل إلى أسهم convertible bonds or Sukuk.
- البدء فورًا في تطبيق آلية استقرار الأسعار لمنتجات الطاقة والسلع الاستراتيجية المشار إليها سابقًا.
- تحويل شركات قطاع الأعمال القابضة إلى شركات إدارة أصول كما أراد لها قانون 203 في فلسفة إصداره، مع تكليفها ببرنامج زمني محدد لإعادة الهيكلة والتخارج التدريجي بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- إطلاق مبادرة لدعم التحوّل إلى الطاقة النظيفة، مع تمكين القطاع الخاص من ريادة تلك المبادرة بدعم من القطاع المصرفي (تمويلًا) ووزارة الطاقة المتجددة (المستحدثة مستقلة عن وزارة الكهرباء)، مما يساعد على تحوّل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة.
- تشجيع إنشاء شركات لتأهيل وتأجير العقارات لأغراض الاستخدام الفندقي، لتحقيق غرض مزدوج، هو استغلال العقارات المغلقة وسد العجز في الغرف الفندقية اللازمة لمضاعفة أعداد السائحين بما يتناسب مع مكانة وقدرات مصر السياحية.
- إطلاق مبادرة "التجمّع الأخضر" التي تسمح ببناء وحدات سكنية وإنتاجية "خضراء" صغيرة ومتناهية الصغر وفقًا لمخطط سكني-إنتاجي متكامل، مع تعزيز التجمّع بحاضنات تسويق ومنصات تسويق إلكتروني، على أن يتوافر التمويل من خلال توريق عقود بيع مستقبلية لجانب من منتجات الوحدات الإنتاجية والتي تلتزم وحدات الحكم المحلي والمؤسسات المملوكة للدولة بشراء نسبة منها.

اتجاهات النهوض بقطاع الطاقة التقليدية والمتجددة

يُنظر لقطاع الطاقة المصري كأحد أهم محركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نظرًا لتمثيله نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن أهميته الجيوسياسية، إذ تسعى مصر لتصبح مركزًا إقليميًا لتداول الطاقة مع تزايد مشروعات الربط الكهربائي بينها وبين دول الجوار. كان قطاع الطاقة قد عانى من تحديات عدة قبل عام 2013 بسبب زيادة استهلاك الطاقة واستنفاد موارد النفط والغاز المحلية، بالإضافة إلى تهالك البنية التحتية لمحطات الكهرباء، وضعف صيانة وإحلال الشبكات القائمة، وعدم إنشاء محطات جديدة تستوعب الزيادة السكانية. استجابة لذلك، تبنت الحكومة المصرية استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة، والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

بسنت جمال
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خارطة قطاع الطاقة

تُعد مصر ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا، بعد الجزائر ونيجيريا، وتدير ممرين أساسيين لنقل الطاقة، هما: قناة السويس، وخط أنابيب السويس-البحر الأبيض المتوسط (سوميد)، وهو ما يُعطي مصر دورًا هامًا في التجارة العالمية للنفط والغاز الطبيعي. كما تمتلك مصر مرافق لتخزين النفط الخام في محطتي العين السخنة وسيدي كرير، اللتين تقعان في بداية ونهاية خط أنابيب سوميد، إلى جانب منشأتين لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

تعتمد مصر على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي لتوليد الطاقة، حيث انقسم مزيج الطاقة حتى عام 2022 إلى الاعتماد بنسبة 80% على المحطات الحرارية مقابل 20% على الطاقة المتجددة، والتي تنقسم إلى 12% من طاقة الرياح، و6% طاقة مائية، و2% فقط طاقة شمسية، **كما يُبين الشكل الآتي:**

مزيج الطاقة في مصر عام 2022 (%)

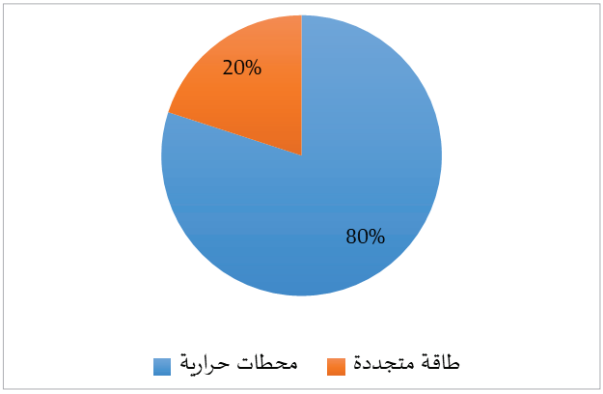

المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، مصادر إنتاج الكهرباء عام 2022

اعتمد المجلس الأعلى للطاقة في أكتوبر 2016 الاستراتيجية المصرية للطاقة، حتى عام 2035، والتي تستهدف الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة بحلول عام **2035، وذلك على النحو التالي:**

مستهدفات مزيج الطاقة عام 2035 (%)

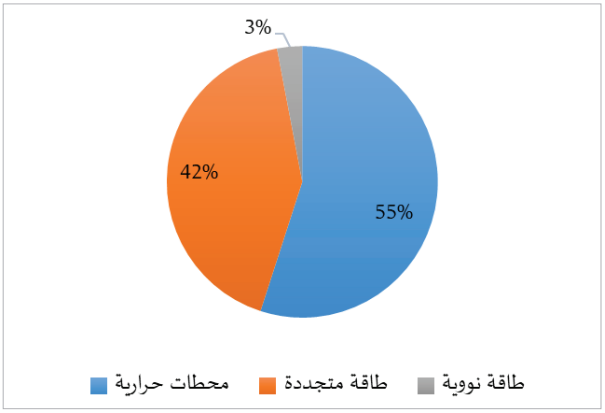

المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، مصادر إنتاج الكهرباء عام 2035

يتبين من الشكل أعلاه أن الدولة المصرية تستهدف خفض نسبة الاعتماد على المحطات الحرارية في توليد الطاقة من 80% عام 2022 إلى 55% بحلول عام 2035، مقابل زيادة نسبة الطاقة المتجددة من 20% إلى 42%، وأن تحتل الطاقة النووية نسبة 3%. وتنقسم نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة بين 22% للخلايا الشمسية، و4% مرتكزات شمسية، و14% طاقة رياح، إلى جانب 2% طاقة مائية.

خطط مستقبلية

من المرجح أن تستكمل الدولة خطط تطوير وتنمية قطاع الطاقة خلال الولاية الرئاسية الجديدة مع توجيه المزيد من الاهتمام إلى العالم الخارجي من خلال زيادة النشاط التصديري، ولعب دور أكثر حيوية في خريطة الطاقة العالمية، والتحول لمركز إقليمي لتداول الطاقة، **وذلك من خلال المحاور الآتية:**

- **زيادة البحث والاستكشاف:** تعد زيادة نشاط البحث والاستكشاف عن الموارد الطاقوية من أهم أعمدة إدارة سياسات الطاقة في الفترة المقبلة، نظرًا لأهميتها في تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلاد. ففي عام 2023 وحده، تم توقيع 29 اتفاقية للبحث عن البترول والغاز مع تحقيق

65 كشفًا جديدًا للبترول والغاز الطبيعي، بواقع 51 كشفًا للبترول و14 للغاز، وذلك بمناطق بالصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء. كما تم الانتهاء من وضع 5 مشروعات لحقول الزيت الخام والغاز الطبيعي على خريطة الإنتاج بهدف إنتاج نحو 15 ألف برميل خام ومتكثفات يوميًا، وحوالي 144 مليون قدم مكعب غاز يوميًا، وتبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروعات حوالي 307 ملايين دولار.

استكمالًا لتلك الخطوات، أعلنت شركة "شيفرون" في منتصف مارس 2024 عن خطتها لحفر أول بئر لاستخراج الغاز الطبيعي من حقل "نرجس 2" بالمياه العميقة في البحر المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024 بهدف تعزيز احتياطيات الحقل، باستثمارات مبدئية تبلغ نحو 60 مليون دولار.

- **تفعيل خطط الربط الكهربائي:** من المرجح أن تشهد الفترة الرئاسية الجديدة استكمال مشروعات الربط الكهربائي بين مصر ودول العالم، حيث اتجهت الحكومة المصرية منذ سنوات إلى تصدير الفائض من الكهرباء للعالم الخارجي، من خلال تعزيز عمليات الربط مع الدول الأخرى بمختلف القارات الآسيوية والأفريقية والأوروبية. فقد وقّعت مصر اتفاقيتين متتابعتين في أكتوبر 2021 للربط الكهربائي؛ الأولى مع اليونان، والثانية مع قبرص، كجزء من مشروع "يورو أفريكا"، فيما أعلنت وزارة الطاقة السعودية في أكتوبر 2021 عن توقيع المملكة ومصر اتفاقيات مشروع للربط الكهربائي بتكلفة 1.8 مليار دولار، ومن المقرر أن يتم بدء التشغيل التجريبي للمشروع نهاية شهر مايو 2025، على أن يبدأ التشغيل الرسمي للمشروع في عام 2026.

- **إصلاح منظومة الدعم:** طبقت الدولة برنامجًا متكاملًا لإصلاح السياسات المالية لمعالجة مشكلة تسرب الدعم داخل الموازنة العامة للدولة لغير المستحقين، وذلك منذ عام 2014، من خلال إعادة هيكلة أسعار المواد البترولية والكهرباء، وتطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بما يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية، وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغيير أسعار الصرف وأسعار النفط العالمية.

ومن المرجح أن تستمر الدولة في اتباع النهج نفسه خلال الفترة الرئاسية الجديدة مع عدم إغفال الجانب الاجتماعي، حيث خصصت الحكومة المصرية 596 مليار جنيه لمنظومة الدعم، ضمن مشروع الموازنة 2024/2025 مقسمة إلى 134 مليار جنيه للسلع التموينية، وأكثر من 147 مليار جنيه لدعم المواد البترولية، و40 مليار جنيه لبرنامج "تكافل وكرامة"، وذلك في محاولة لتخفيف الأعباء عن متوسطي ومحدودي الدخل، المتأثرين بزيادة معدلات التضخم وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين.

- **الاستفادة من المشهد الجيوسياسي العالمي:** استطاعت الدولة المصرية أن تستغل الاضطرابات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب الأوكرانية لصالحها، من خلال محاولتها تعويض أوروبا عن تراجع إمدادات الغاز الروسية عقب الحرب الأوكرانية. وفي عام 2022 وحده، عززت البلاد صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لأوروبا لتصل نسبتها إلى 71% من إجمالي الصادرات المصرية من الغاز المسال مقارنة بنسبة 31% خلال عام 2021، **كما يُبين الشكل الآتي:**

توزيع صادرات الغاز المسال المصرية (مليون طن)

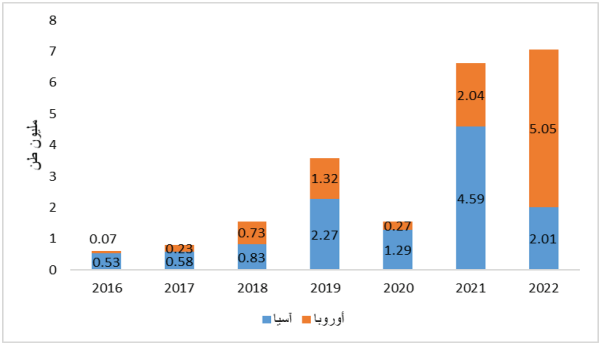

Source: Energy Intelligence, EU Seeks More Egyptian LNG despite Demand Concerns.

يُوضّح الشكل السابق أن صادرات الغاز المسال المصرية إلى أوروبا ارتفعت من 2.04 مليون طن في عام 2021 إلى 5.05 ملايين طن خلال عام 2022. إلى جانب ذلك، تمكنت مصر من التغلب على العقبات الماثلة أمام تصدير الغاز الطبيعي المسال عقب اندلاع الحرب في غزة وإيقاف الإمدادات القادمة من إسرائيل.

- **استكمال خطط تحول الطاقة:** على النقيض من الحكومات المصرية السابقة، التي لم يكن دعمها لإنتاج الطاقة المتجددة كافيًا، تبنّت إدارة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" استراتيجية طموحة متعددة الأوجه للوفاء بالتزامات البلاد المناخية، وتعزيز النمو الاقتصادي. وأعلنت الدولة المصرية في عام 2016 النسخة الأولى من رؤية مصر 2030، والتي تُعد الأجندة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. ويتمثل الهدف الثالث في تحقيق "نظام بيئي متكامل ومستدام" والقائم على تبني الأنماط الاقتصادية المبتكرة، مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، لفصل عملية تحقيق النمو الاقتصادي عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، والحد من هدر الموارد واستهلاكها المستثمر، وتوفير فرص عمل جديدة فيما يُعرف بالوظائف الخضراء. كما نفذت مصر عدة مشروعات للطاقة المتجددة على مدار السنوات الماضية كمحطة بنبان، ومزرعة رياح الزعفرانة، إلى جانب الاهتمام بالهيدروجين الأخضر لكونه وقود المستقبل الصديق للبيئة.
- **إشراك القطاع الخاص:** من المتوقع أن تبذل الدولة المزيد من الجهود تجاه تمكين القطاع الخاص وتشجيعه على لعب دور في استراتيجية التحول الأخضر في البلاد وإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، حيث تبنت الدولة خلال الفترة الماضية العديد من المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات عدة، مثل مشاريع تحويل المخلفات إلى طاقة، والاستثمار في المخلفات الزراعية، والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية، إلى جانب مساعي زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات، وتوطين صناعة السيارات الكهربائية. كانت وزارة التخطيط قد قدرت حجم استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة في مصر بما يصل إلى 4.4 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2023، مرتكزة على مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

ختامًا، من المرجح أن تستكمل الدولة المصرية خطواتها تجاه النهوض بقطاع الطاقة بنوعيها التقليدية والمتجددة خلال الفترة الرئاسية الجديدة من خلال تعزيز خطط تحول الطاقة، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي فيما يتعلق بزيادة صادراتها من الغاز المسال أو توقيع اتفاقيات جديدة للربط الكهربائي، بما سيعود بالنفع على الاقتصاد الكلي بشكل عام، والمواطن المصري بشكل خاص.

قضايـــا نوعيـــة

- تطوير السياسة البيئية نحو ريادة الاقتصاد الأخضر
- التحديات القادمة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات

تطوير السياسة البيئية نحو ريادة الاقتصاد الأخضر

تواجه مصر، كأكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان، مخاطر عدة لتغير المناخ، والتي تزداد مع التوسعات الحضرية والضغوط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، فضلًا عن أزمة ندرة المياه التي تهدد إنتاجية الأراضي الزراعية، وبالتالي تهدد الأمن الغذائي وصحة الإنسان. كما يتطلب النمو السكاني المرتفع خططًا إضافية لتوفير الطاقة من الموارد الخضراء، والحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد دفعت هذه التحديات الدولة المصرية إلى تطوير القطاع البيئي، خلال العقد الأخير، بما يتناسب وحجم الجهود المطلوبة لتحقيق تنمية مستدامة؛ إلا أن هناك أولويات بعينها ستحتاج الحكومة إلى التركيز عليها خلال الولاية الرئاسية الجديدة.

د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

التحول نحو أولوية البيئة

لم تكن قضايا البيئة على رأس أولويات الدولة المصرية في التاريخ الحديث في غمار التركيز على التنمية الاقتصادية المنصبة على زيادة المكاسب المادية دون النظر إلى مردود الأنشطة المختلفة على الأبعاد الأخرى ولا سيما البيئية منها. من هنا، تأخرت الدولة في مجابهة مشاكل، مثل: تراكم المخلفات وعدم وجود آلية متماسكة للتعامل معها، وزيادة معدلات تلوث المياه والهواء، وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة البديلة. فضلًا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري في الأنشطة الصناعية والخدمية، مع تقديم الدعم الضخم للمستهلك دون وضع شرائح مقننة لهذا الدعم، حتى إنه في تسعينيات القرن الماضي والسنوات اللاحقة كان سعر لتر البنزين لا يتخطى سعر لتر المياه المعدنية المعبأة.

إلا أن الحال تبدل خلال العقد الأخير، حيث أصبح هناك دور أكبر مطلوب من الهيئات والوزارات المعنية في مجال البيئة، ليس فقط لتحسين الوضع البيئي المنعكس على الرفاهية الاجتماعية، وإنما بهدف إعادة النظر في المفهوم الخاطئ حول كون الاستثمار في مجال البيئة ليست له عوائد مادية. فقد تحول تصنيف مصر، منذ عامين فقط ولأول مرة، من كونها في الدول الأكثر تلوثًا بيئيًا إلى واحدة من دول النصف الأفضل في تقييم جامعة يال لمعامل أداء البيئي؛ بل إنها تشغل المركز الـ25 عالميًا في معدلات التحسن البيئي خلال 10 أعوام، بعد أن قفز تصنيفها أكثر من مرة، منها 40 مركزًا دفعة واحدة عام 2018.

أصبحت مصر أيضًا الأعلى إنتاجا للطاقة المتجددة في المنطقة، كما استضافت مدينة شرم الشيخ المصرية مؤتمر المناخ (كوب 27) في عام 2022 تتويجًا لجهودها البيئية. ثم نجحت مصر خلال المؤتمر في الوصول إلى صيغة نهائية لصندوق الخسائر والأضرار، والذي يضمن من خلاله التزام الدول المتقدمة بتقديم تمويل للدول النامية المتضررة من تغير المناخ.

في هذا السياق، تبنت الحكومة المصرية مفاهيم الاقتصاد الأخضر وجلب العوائد المادية من مشاريعها المختلفة. فمثلًا، استطاعت عقد عدة صفقات مليارية أثناء انعقاد مؤتمر كوب 27، وهي صفقات تم الإعداد لها بخطط استراتيجية تتسق مع رؤية مصر 2030 واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050.

شملت بعض أمثلة المشروعات المعلن عنها فور انتهاء مؤتمر كوب 27، استثمارات بقيمة 15.75 مليار دولار في 11 مشروعًا مختلفة لتطبيق رابطة المياه والطاقة والغذاء WEF Nexus، و9 شراكات اقتصادية خضراء مع ألمانيا بقيمة 160 مليون دولار، ومذكرة تفاهم مع المملكة العربية السعودية حول الطاقة المتجددة والنظيفة. كما تم إطلاق مبادرة FAST لتحويل النظم الغذائية الزراعية، وكذلك مبادرة المدن المصرية المستدامة مع البنك الدولي. لم تقف مشروعات الطاقة على مجرد مذكرات للتفاهم، بل امتدت أيضًا لتتضمن 34 مليار دولار من الاستثمارات فيما يبلغ 28 جيجاواط من مشاريع طاقة الرياح، و85 مليار دولار استثمارات في 24 جيجاواط من مشاريع الهيدروجين الأخضر، بالإضافة إلى استبدال 12 محطة غاز طبيعي بمصادر نظيفة.

أبرز المشكلات والفجوات

برغم الاهتمام بالسياسات البيئية في مصر، فإن ثمة مشكلات وفجوات لا تزال قائمة، لعل أبرزها تعددية الجهات المسئولة عن القطاع البيئي، حيث تتقاسم وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة ومجلس الوزراء العديد من المهام المتعلقة بملفات التدوير والمحميات ومراقبة الانبعاثات. كما تتولى جهات أخرى كوزارة الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ووزارة الإسكان ووزارة الري والموارد المائية مسئوليات إدارة الموارد المختلفة بطريقة مستدامة. وبالتالي، من المهم التركيز على إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتنظيم الهيكل الإداري المسئول عن القطاع البيئي وأنشطته المتعددة، مع الأخذ في الاعتبار كافة أصحاب المصلحة. كما سيُساعد إجراء انتخابات المجالس المحلية في السماح بمزيد من المشاركة العامة في عملية صنع السياسات البيئية على مستوى الجمهورية.

إضافة إلى أهمية التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، عبر الاتفاق على خطة عمل موحدة ما بين الدولة والشركات والأفرد. ناهيك عن أن تعميم عمل الجمعيات الزراعية الأهلية ذات السلطة لإدارة الأراضي الزراعية سيوفر من موارد المياه والطاقة ويزيد من الإنتاجية. ويتطلب تحقيق هذا التعاون إطلاق حوار مجتمعي مع المستثمرين ورجال الأعمال حول أفضل السبل لتجنب تداعيات التغير المناخي دون تأثر الاقتصاد بشدة، مع الاستفادة من المؤسسات الأكاديمية والخبرات الدولية، كما يُمكن إدراج هذا الحوار داخل أطر الحوار الوطني الحالي.

من جانب آخر، ثمة أهمية للاستفادة من خدمات شبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق الوعي المناخي وتعزيز عنصري الشفافية والمشاركة، حيث يمكن من خلالها تعميق استخدام عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين إدارة المناخ والشفافية، وتبادل البيانات وتخزينها ومعالجة البيانات وتقييم المخاطر والتهديدات للمساعدة في اتخاذ القرارات.

أولويات الولاية الجديدة

ثمة أولويات لتطوير البعد البيئي خلال الولاية الرئاسية الجديدة يمكن تقسيمها على مستويات زمنية قصيرة، وأخرى متوسطة وبعيدة الأمد.

أولويات قصيرة المدى:

- **إطلاق منصة رسمية للاستثمارات الخضراء،** تنضم لها جميع الشركات العاملة بالقطاع، بحيث تستهدف جمع التمويلات الخارجية والمحلية لراغبي الاستثمار في المشروعات المصرية البيئية، وذلك بمراقبةٍ على مصادر الأموال من الدولة، كما تسمح المنصة بتبادل الخبرات ومشاركة المعلومات وتوفيرها وجمعها.

- **إطلاق مبادرات لتشجيع المشروعات الخضراء بتسهيلات مادية وإدارية،** على غرار مبادرة المشروعات الخضراء الذكية التي أطلقتها وزارة التخطيط. وتشمل تلك المبادرات إدماج المشروعات المختارة للالتحاق بالمنصة السابق ذكرها.

- **دمج المفاهيم المناخية في المناهج المدرسية من خلال منهجية "التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)"،** كما ينبغي لتلك المنهجية أن تدمج البيانات المحدثة بشأن تغير المناخ، مع التركيز على السياق المحلي المبسط.

- **تبني الأنظمة الرقابية والقياسية والعلامات الخضراء كشرط أساسي لوجود أي منتج أو خدمة،** وذلك عن طريق إنفاذ الممارسات الخضراء بالقوانين والغرامات، مع التركيز على كفاءة الطاقة وتوفير المياه، مثل كود البناء المصري المستحدث "الهرم الأخضر". وتصب تلك الممارسات في أهداف أخرى، مثل إطلاق مشروع قومي لإدارة الأراضي الزراعية، عن طريق جمعيات زراعية أهلية، بغرض تطبيق متلازمة المياه والطاقة والغذاء WEF Nexus.

- **البدء في إطلاق برامج بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة، ويجب أن تكون البرامج مصممة حسب قطاعات المتدربين،** مع إعطاء الأولوية لصناع القرار والصحفيين ووسائل الإعلام والمعلمين.

أولويات متوسطة وطويلة المدى:

- **التعديل التشريعي والتنظيمي:** وضع تصور متكامل لأوجه القصور التنظيمي لمواجهة تعطل المبادرات والمشروعات التي لم يتم تنفيذ أهدافها بعد، مثل منظومة المخلفات الجديدة، على أن يتم ذلك بالتوازي مع تمكين متخذي القرار بواسطة أجندة تشريعية وتنظيمية لوزارة البيئة

تضمن العمل مع كافة الهيئات والوزارات والجهات الرقابية وأصحاب المصلحة الأخرى لدراسة الآثار المترتبة على التغييرات المقترحة، والتأكد من أن التشريعات واللوائح مناسبة لتطوير كفاءة الوزارة. ومن المتوقع أن يسفر عن هذه التعديلات إنهاء إطلاق منظومة المخلفات الجديدة بالعدد المعلن سابقًا بما لا يقل عن 150 مصنعًا لمناطق الجمهورية الـ300، وذلك بالتنسيق مع المحافظات المختلفة والمجالس المحلية بها.

- **تطوير المهارات:** دراسة القطاع البيئي العالمي ومقارنة أدواته البشرية والتكنولوجية المستخدمة بما تملكه وزارة البيئة وأجهزتها من عناصر، وكذلك وضع خطة لتطوير وصقل المهارات لكافة المستويات الوظيفية، على أن يكون التدريب مرتبطًا بفائدة واضحة مطلوبة من المتدربين المجتازين للدورات بنجاح وبما يصب في خطة العمل للوزارة والاحتياجات الفعلية.

- **عقد الشراكات الفعّالة:** تفعيل شراكات مع الوزارات والهيئات المماثلة بالدول صاحبة التجارب البيئية المهمة وكذلك البنوك والمؤسسات المالية والمجتمع المدني داخل وخارج مصر من المهتمين بصورة فعالة في المجال البيئي. كما تشمل الأولوية تبادل الخبرات مع تلك الجهات بصور لا تستلزم زيادة ميزانية وزارة البيئة. فمن المهم أن يكون التنسيق الجدي مع وزارة السياحة في إدارة برامج السياحة البيئية واحدًا من أوائل تلك الشراكات، بما ييسر عمليات التسويق لمكاتب السياحة والفنادق القريبة من أماكن المحميات وما شابه لتحقيق الهدف.

- **توجيه سياسة وزارة البيئة نحو الاقتصاد الأخضر:** يجب أن تكون التنمية البيئية متلازمة مع أهداف النمو الاقتصادي للدولة، وأن تكون هناك مساحة مشتركة واسعة لا تتعارض بين تحقيق الحفاظ على البيئة والاستثمار في مدخلات الاقتصاد الأخضر. وبالتالي، سيكون من مسئوليات وزارة البيئة عمل دراسة جدوى اقتصادية بفرص المشروعات التي يمكن لها جذب الاستثمارات أو التمويل في البيئة، وبدء طرح تلك المشروعات. كما تشمل تلك الأولوية وضع جدول زمني للتوسع في مشروع أسواق الكربون بصورة تشمل القطاع الخاص والعام، وجذب الاستثمارات بصورة فعالة.

- **خارطة التقارير البيئية لكل القطاعات:** تتضمن الأولوية رصد وإحصاء كافة البيانات اللازمة لوضع تقارير بيئية وافية بكافة القطاعات بالدولة لتشمل جميع الأنشطة داخل الوطن، مع إشراك المراكز البحثية المتخصصة في مصر وكذلك الجامعات، وتوضيح تلك البيانات بصورة ورقية وإلكترونية للمستثمرين المهتمين بدخول الأسواق المصرية.

- **تفعيل الحوكمة والمراقبة بصورة لا مركزية:** تعتمد تلك الأولوية على هيكلة الممارسات وتنظيم الأنشطة البيئية بصورة معيارية، وكذلك تفعيل هيئات حماية البيئة في محاسبة المخالفات البيئية، مع وضع غرامات منطقية وعملية، ثم يتم تحويل جزء من الغرامات إلى لجان استشارية منفصلة لوضع الحلول الممكنة لتقنين الأوضاع لدى المخالفين.

ختامًـــا، تشير عدة أدلة إلى استمرار الحكومة في المسار الإيجابي صوب تطوير القطاع البيئي، وهو ما يزيد من فرص الريادة في المنطقة بمشروعات الاقتصاد الأخضر خلال الولاية الرئاسية الجديدة، خاصة وأن شوطًا كبيرًا قد تم قطعه بتحديد التحديات ومواجهتها.

التحديات القادمة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات

يحظى قطاع تكنولوجيا المعلومات باهتمام بالغ في السياسة المصرية، في ظل تأثيره المتنامي على مختلف قطاعات التنمية، وسط حرص بالغ على تطوير أدواته وتطبيقاته، وبخاصة بعد أن حقق أعلى معدل نمو بلغ نحو 16.7% في عام 2022، كما تزايدت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% في العام نفسه. وعليه، تتزايد أهمية الوقوف على أهم أولويات ذلك القطاع خلال الفترة الرئاسية الجديدة، بجانب الوقوف على أهم التحديات التي تُجابهه.

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولويات مرحلية

علـى تعـدد مظاهـر التطـور المضطـرد الـذي شـهده قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات فـي السـنوات القليلـة الماضيـة، فـإن أولوياتـه فـي المرحلـة المقبلـة قـد تـدور حـول النقـاط التاليـة:

- **إعـداد المرحلـة الثانيـة مـن "الاسـتراتيجية الوطنيـة للـذكاء الاصطناعـي":** علـى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن تعـد للمرحلـة الثانيـة مـن الاسـتراتيجية الوطنيـة للـذكاء الاصطناعـي كـي تتـواءم مـع التطـورات التكنولوجيـة المتسـارعة. وعمومًـا، تبـرز أهميـة تلـك المرحلـة كونهـا تهـدف إلـى تحسـين مؤشـر "الـذكاء الاصطناعـي الوطنـي" مـن خلال تنفيـذ مجموعـة مـن المبـادرات عبـر 6 ركائـز محوريـة تتمثـل فـي: الحوكمـة، والبيئـة التمكينيـة، والبنيـة المعلوماتيـة، والبيانـات، والمـوارد البشـرية، والتكنولوجيـا.

- **تفعيـل المبـادئ التوجيهيـة الحاكمـة للـذكاء الاصطناعـي:** شـاركت مصـر بالفعـل فـي صياغـة العديـد مـن المبـادئ التوجيهيـة الأخلاقيـة للـذكاء الاصطناعـي فـي منظمـات دوليـة مختلفـة، مثـل: منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، ومنظمـة اليونسـكو، ومجموعـة العشـرين. كمـا أطلقـت مصـر الاسـتراتيجية الوطنيـة للـذكاء الاصطناعـي فـي يوليـو 2021، بجانـب إطلاق الميثـاق المصـري للـذكاء الاصطناعـي المسـئول. بيـد أن تفعيـل تلـك الأطـر المشـتركة والأطـر التنظيميـة الحاكمـة للاسـتخدام الأخلاقـي والمسـئول لتقنيـات الـذكاء الاصطناعـي فـي الداخـل المصـري يـكاد يفـوق فـي أهميتـه عمليـة وضـع تلـك الأطـر والمبـادئ. لـذا، تتزايـد أهميـة تفعيـل بعـض المبـادئ وفـي مقدمتهـا: الشـفافية، والعدالـة، والمسـاءلة، والأمـن والأمـان، وغيـر ذلـك مـن قواعـد شـاملة ومبـادئ توجيهيـة تنطبـق علـى أي جهـة تقـوم بتطويـر أو نشـر أو إدارة نظـام ذكاء اصطناعـي.

- **التوسـع فـي تنفيـذ مشـروعات تطويـر البنيـة التحتيـة:** تتزايـد أهميـة التوسـع فـي تنفيـذ مشـروعات تطويـر البنيـة التحتيـة الرقميـة فـي أرجـاء مصـر كافّـةً، ومـن ذلـك -علـى سـبيل المثـال- مشـروع اسـتبدال الـكابلات النحاسـية بـكابلات الألياف الضوئيـة وتوصيـل الفايبـر للمنـازل، ومشـروع ربـط المبانـي الحكوميـة بشـبكة الألياف الضوئيـة، ومشـروع نشـر كابلات الألياف الضوئيـة في قـرى مبـادرة حيـاة كريمـة بهـدف توفيـر خدمـات الإنترنـت فائـق السـرعة لنحـو 60 مليـون مواطـن، ومشـروع لرفـع كفـاءة خدمـات الإنترنـت، وغيـر ذلـك.

- **إصـدار قانـون لتبـادل المعلومـات:** أصـدرت مصـر بالفعـل قانـون مكافحـة جرائـم تقنيـة المعلومـات، وقانـون حمايـة البيانـات الشـخصية، ولكـن تتزايـد أهميـة إصـدار قانـون معنـي بتصنيـف وتبـادل البيانـات. فمنـذ عـام 2011، تعـددت الجهـات الحقوقيـة والإعلاميـة المصريـة المطالبـة بسـرعة إصـدار قانـون خـاص بحريـة تـداول المعلومـات أسـوة بعشـرات الـدول التـي سـبقتنا. وعلـى الصعيـد العالمـي، سـنت 93 دولـة مـن دول العالـم قوانيـن وطنيـة تنظـم مسـألة تـداول المعلومـات. وبالمقارنـة بـدول الجـوار، يمكـن القـول إن هنـاك 11 دولـة أفريقيـة سـبقت مصـر فـي إقـرار قوانيـن حريـة تـداول المعلومـات، بينمـا كان الأردن أول دولـة عربيـة تقـر هـذا القانـون فـي عـام 2007. وبشـكل عـام، سـاعد هـذا القانـون كثيـرًا مـن الـدول فـي الكشـف عـن الفسـاد، وتحسـين أداء الحكومـة، وتـشجيع المشـاركة المدنيـة مـن خـلال مسـاءلة المؤسسـات الرسـمية ومحاسـبة المسـئولين عـن إدارتهـا.

- **بنـاء قـدرات الشـباب والجامعـات:** تتزايـد أهميـة تضافـر جهـود القطـاع الحكومـي، والمجتمـع الأكاديمـي، والقطـاع الخـاص، والشـباب والجامعـات، وبالتالـي إطـلاق المزيـد مـن البرامـج التدريبيـة بالتعـاون مـع كبـرى الشـركات العالميـة والمؤسسـات الأكاديميـة لتوسـيع قاعـدة الكـوادر القـادرة علـى توظيـف ونشـر التقنيـات المختلفـة ومنهـا الـذكاء الاصطناعـي، وكذلـك التوسـع فـي البرامـج التـي تسـتهدف طـلاب المـدارس والخريجيـن، مـع تشـجيع الشـباب مـن مختلـف الخلفيـات العلميـة للالتحـاق بقطـاع الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات. إذ يتزايـد إلحـاح توسـيع دوائـر المسـتفيدين مـن البرامـج التدريبيـة المقدمـة مـن

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء قاعدة من المتخصصين لتأهيلهم لسوق العمل المحلي، وتلبية متطلبات الشركات العالمية العاملة في مصر.

- **تسريع وتيرة التحول الرقمي:** تتزايد أهمية استخدام استراتيجية السحابة الهجينة المعتمدة على المصادر المفتوحة، والتوسع في استخدام التطبيقات والحلول التكنولوجية لتقديم خدمات رقمية في مختلف القطاعات، ولا سيما الخدمية منها، وإن أتى في مقدمتها: القطاع المصرفي، والطاقة، والتعليم، والرعاية الصحية، وغير ذلك. هذا إلى جانب دعم جهود التحول الرقمي في مختلف المجالات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبناء القدرات الرقمية، وتحفيز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وتحقيق مزيد من النمو في صناعة التعهيد، وتعزيز الشراكات الدولية مع الشركات العالمية، وبناء القدرات الرقمية في مهارات العمل الحر، وزيادة المهنيين المستقلين، وغير ذلك.

تحديات قادمة

يواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر تحديات عدة على الرغم من التطور المضطرد الذي شهده، وهي التحديات التي يمكن الوقوف على أبرزها من خلال النقاط التالية:

- **التراجع النسبي في نشر تقنيات الذكاء الاصطناعي:** من المتوقع أن ينمو حجم سوق الذكاء الاصطناعي في مصر بنسبة 120% على الأقل على أساس سنوي، وهو ما يفرض مزيدًا من التحديات الأخلاقية المتعلقة بتزايد الاعتماد المفرط على تقنيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل. أما في الحاضر، فهناك تراجع في الاستخدام الفعلي والواسع لتطبيقاته في كثير من القطاعات، فوفقًا لمؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي، احتلت مصر المرتبة رقم 65 على مستوى العالم في عام 2022. ومن ثم تتزايد أهمية تعظيم الاستفادة من تلك التطبيقات بعقد اتفاقيات حكومية مع كبرى شركات التكنولوجيا العملاقة لتدريب وتأهيل الكوادر المصرية، وتشجيع الشركات الناشئة على العمل بهذا المجال، وتشجيع المستثمرين على ضخ أموالهم فيه. كما تتزايد أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات الحكومية، لتعزيز الإنتاجية، ومواجهة التحديات المجتمعية.

- **تزايد الفجوة التكنولوجية بين العاصمة وبعض المحافظات:** تتفاوت جهود التحول الرقمي من قطاع إلى آخر ومن محافظة إلى أخرى، ويتجلى هذا التفاوت بوضوح بين مختلف المحافظات المصرية من ناحية، والعاصمة المصرية والعاصمة الإدارية الجديدة من ناحية ثانية، وبخاصة في أعقاب الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى من مدينة المعرفة التي تضم 4 مبان و11 معملًا بحثيًا متقدمًا في مجالات التصميم والتصنيع الميكانيكي، والإلكترونيات والروبوتات، وإنترنت الأشياء والطباعة الرقمية والحوسبة المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى عدة معامل للتدريب المعياري والتجريب وحاضنات ومسرعات الأعمال، وغير ذلك. إذ لا تزال كثير من المحافظات المصرية تفتقر إلى "مراكز إبداع مصر الرقمية" على سبيل المثال، والتي تبرز أهميتها لدورها في تهيئة المناخ الداعم للإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وتنمية مهارات الشباب بمختلف المحافظات في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إذ تزداد أهمية إنشاء تلك المراكز وتجهيزها بأحدث النظم والبرامج المعلوماتية تحقيقًا للتنمية الرقمية، وللربط بين الإدارات والمديريات والهيئات المختلفة.

- **بطء عملية توطين صناعة الإلكترونيات:** أطلقت مصر مبادرة تحت عنوان "مصر تصنع الإلكترونيات"، بيد أن الأرقام التي تحققت في إطار تلك المبادرة لا تزال متواضعة. فمؤخرًا فقط، بدأ تصنيع الهواتف المحمولة لكل من سامسونج وشاومي محليًا في مصر بنسبة تصنيع محليًا تزيد على 40%، كما تم تأسيس مصنعين

فقـط لتصنيـع السـاعات الذكيـة وإكسسـوارات الهواتـف والسـماعات اللا سـلكية. ولا يوجـد فـي مصـر سـوى مركـز إبـداع واحـد لدعـم تطبيقـات الثـورة الصناعيـة الرابعـة بالتعـاون مـع شـركة سـيمينز العالميـة.

- **تراجـع سـرعة الإنترنـت فـي مصـر نسـبيًا مقارنـة ببعـض الـدول العربيـة:** تربعـت مصـر فـي عـام 2022 علـى عـرش القـارة الأفريقيـة فـي متوسـط سـرعات الإنترنـت الثابـت، لتحتـل المركـز الأول أفريقيًـا بعـد أن كانـت تحتـل المرتبـة رقـم 40 مـن 43 دولـة، بمتوسـط سـرعات وصـل إلـى 43 ميجابـت/ث. بيـد أن سـرعة الإنترنـت فـي بعـض الـدول العربيـة تخطـت 100 ميجابـت/ث، وهـو مـا يزيـد بكثيـر عـن ضعـف سـرعة الإنترنـت في مصـر. وعليـه، تحتـل مصـر المرتبـة السـابعة عربيًـا بفـارق كبيـر عـن الإمـارات (126 ميجابـت/ث) والكويـت (120 ميجابـت/ث) وقطـر (84 ميجابـت/ث) والسـعودية (83 ميجابـت/ث) والأردن (70 ميجابـت/ث)، وفـارق محـدود عـن البحريـن (47 ميجابـت/ث). ويتطلـب رفـع سـرعة الإنترنـت فـي مصـر تخصيـص ميزانيـة ضخمـة قـد تتجـاوز 100 مليـار جنيـه لرفـع كفـاءة شـبكات الإنترنـت فحسـب، ومبلـغ مماثـل لزيـادة أعـداد أبـراج المحمـول، ومبلـغ ثالـث مماثـل لإحـلال كابـلات الألياف الضوئيـة محـل شـبكات النحـاس. ومـن شـأن ذلـك أن يسـفر عـن زيـادة صـادرات مصـر الرقميـة (التـي لا تتجـاوز فـي الوقـت الراهـن 11% كمعـدل نمـو سـنوي، ولا تتجـاوز 6 مليـارات جنيـه).

- **تعـدد التحديـات السـيبرانية وتزايـد تعقدهـا:** تبعًـا لرئيـس فريـق البحـث والتحليـل العالمـي في الشـرق الأوسـط وتركيـا وأفريقيـا في شـركة "كاسبرسـكي" أميـن حسـبيني، أوقفـت الشـركة وكشـفت نحـو 13 مليـون هجمـة سـيبرانية علـى مصـر خـلال الربـع الأول مـن عـام 2023، وهـي الهجمـات التـي اسـتهدفت الحسـابات المصرفيـة وبيانـات مختلـف العمـلاء في القطـاع المصرفـي المصـري بنسـبة 186% خـلال الربـع الأول مـن عـام 2023 مقارنـة بالفتـرة نفسـها مـن عـام 2022. وتبعًـا لـه أيضًـا، فـإن هنـاك زيـادة مضطـردة في هجمـات القرصنـة التـي اسـتهدفت نظـام المعلومـات فـي قطـاع التجزئـة المصرفيـة فـي مصـر، بالإضافـة إلـى زيـادة هجمـات التصيـد الاحتيالي عبـر البريـد الإلكتروني والرسـائل النصيـة القصيـرة.

وفـي نوفمبـر 2023، تعـرض جـزءٌ منفصـل مـن بيئـة اختبـار التطبيقـات والبرامـج لـدى شـركة فـوري للمدفوعـات، والمسـتخدمة فـي تجربـة التطبيقـات قبـل إتاحتهـا للاسـتخدام العـام، لهجـوم سـيبراني أسـفر عـن تشـفير بعـض الملفات وتسـريب بعـض البيانـات. وإن أكـدت الشـركة احتـواء الأنظمـة المتضـررة جـراء الاختـراق، كمـا تأكـد فريـق الشـركة مـن خلـو جميـع أنظمـة فـوري الفعليـة والاختباريـة مـن أي مؤشـرات أو بقايـا لعمليـة الاختـراق. وقـد أوضحـت الشـركة أن البيانـات المُسـرّبة لا تأثيـر لهـا علـى سـلامة وأمـن المعـاملات الماليـة، بيـد أنهـا تضمنـت بعـض البيانـات الشـخصية للعمـلاء، مثـل الأسـماء وتواريـخ الميـلاد والعناويـن وأرقـام الهواتـف المحمولـة. كمـا تعرضـت شـركات اتصـالات مصريـة فـي كل مـن مصـر والسـودان وتنزانيـا لعمليـات قرصنـة إلكترونيـة فـي 19 ديسـمبر 2023. وأعلنـت مجموعـة "هاكـرز" إيرانيـة، تُدعـى (Muddy Water) أو "الميـاه الموحلـة"، مسـئوليتها عـن الهجـوم الـذي حـدث فـي أعقـاب الحـرب الإسـرائيلية علـى غـزة. كمـا تعرّضـت شـبكة الإنترنـت الرئيسـية لأزمـة كبـرى فـي ديسـمبر 2023، ممـا دفـع الشـركة المصريـة للاتصـالات إلـى تعويـض عملائهـا بـ10 جيجابايـت علـى باقاتهـم، وإن بـررت الشـركة انقطـاع الإنترنـت بالعطـل التقنـي.

ختامًـــا، حقـق قطـاعُ الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات إنجـازات كبيـرة في العقـد الماضـي، فتحققـت مشـروعات كبـرى في مجـال التحـول الرقمـي، وتزايـدت معـدلات نمـو هـذا القطـاع، وتوسـعت الدولـة المصريـة في بنـاء المـدن الذكيـة والجامعـات التكنولوجيـة، وتعـددت الجهـود الراميـة إلـى تحفيـز الإبـداع التكنولوجـي.. إلـخ. ولا شـك -فـي المقابـل- فـي تعـدد التهديـدات والتحديـات التـي تسـتلزم مزيـدًا مـن الجهـود، ولا سـيما علـى صعيـد تعزيـز ريـادة الأعمـال، وتوطيـن صناعـة الإلكترونيـات، والتصـدي بنجاعـة للتهديـدات السـيبرانية، ورفـع قـدرات العنصـر البشـري، ونشـر تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في مختلـف القطاعـات، وغيـر ذلـك.

مصر في عشر سنوات
أبـــرز مؤشـــرات الأداء

بـدأ الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـي ولايـة رئاسـية جديـدة تمتـد حتـى عـام 2030، يسـتكمل فيهـا مشـروعه التنمـوي. وفيمـا يلـي اسـتعراض لأهـم مؤشـرات الإنجـاز خلال العقـد الماضـي، والتـي سـوف يتـم البنـاء عليهـا فـي السـنوات التاليـة.

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبرز مؤشرات القطاع الزراعي المصري لعامي 2014، 2021

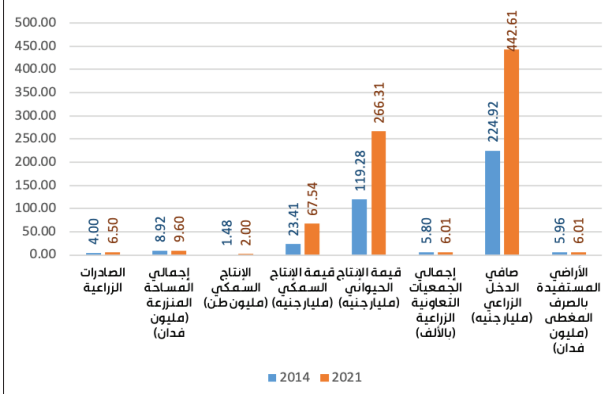

أبرز مؤشرات قطاع التعليم قبل الجامعي لعامي 2014، 2021

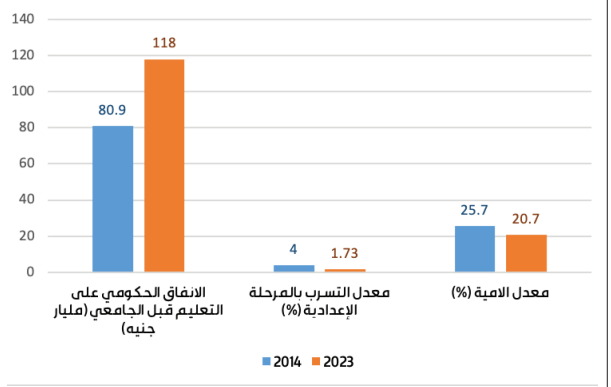

تطور أعداد الفصول بالمراحل التعليمية المختلفة لعامي 2014، 2023

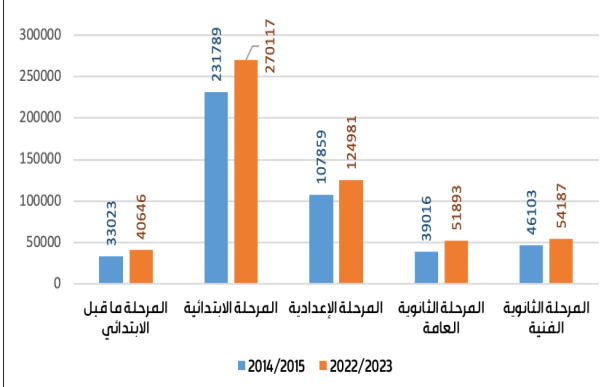

أبرز مؤشرات قطاع التعليم الجامعي لعامي 2014، 2023

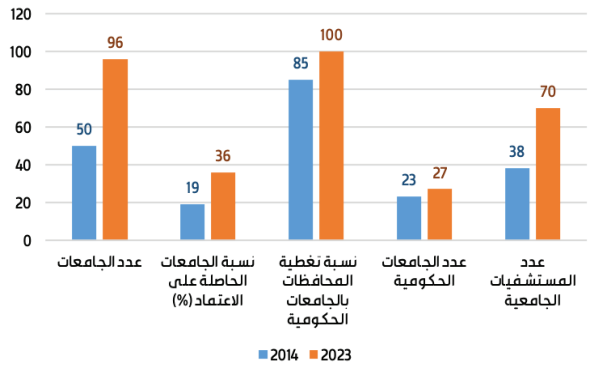

أبرز مؤشرات تطور قطاع الصحة لعامي 2014، 2023

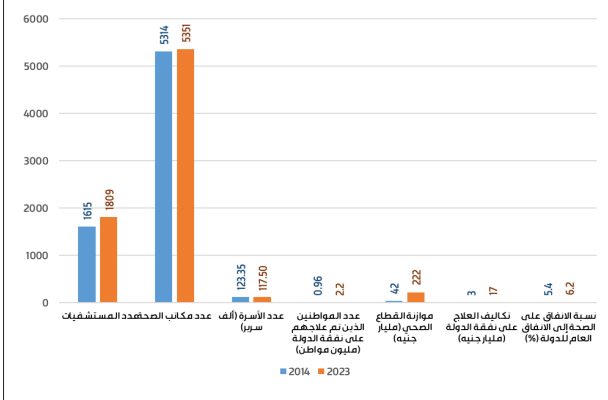

أبرز مؤشرات القطاع الاقتصادي لعامي 2014، 2023

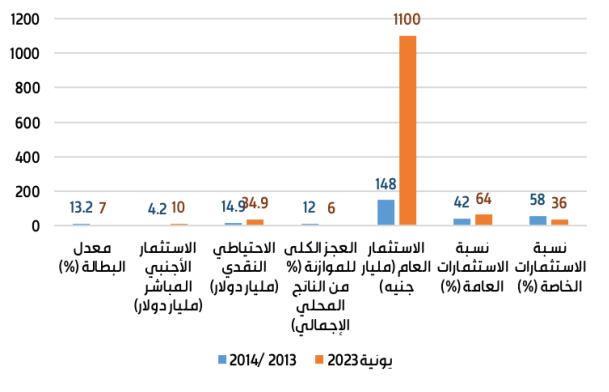

أبرز مؤشرات القطاع المالي لعامي 2015/2014، و2023/2022

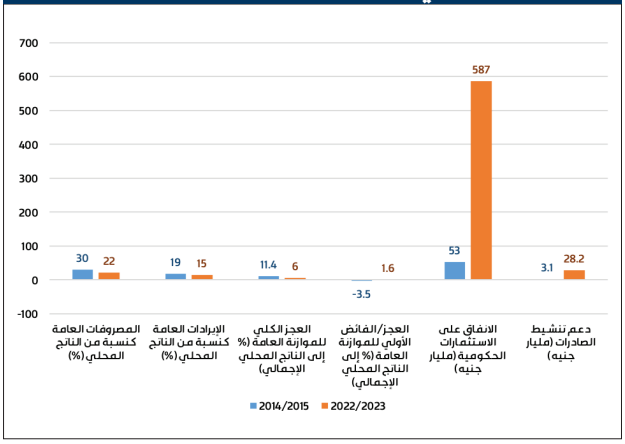

أبرز مؤشرات الإنفاق لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وفقًا لموازنتي 2014/2013، و2024/2023

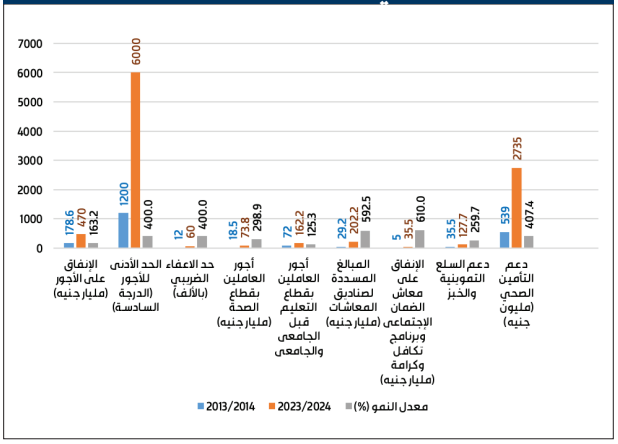

أبرز مؤشرات قطاع التنمية العمرانية لعامي 2014، 2023

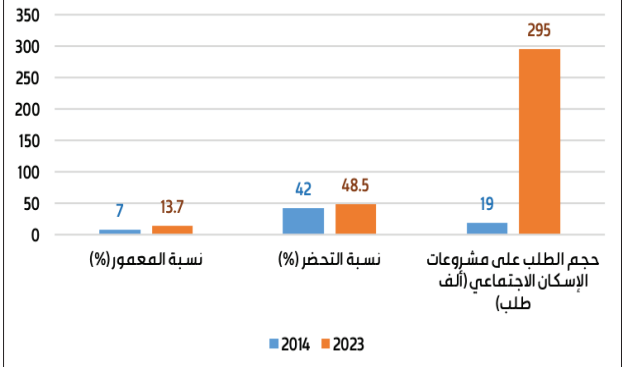

أبرز مؤشرات جودة الخدمات والمرافق لعامي 2014، 2023

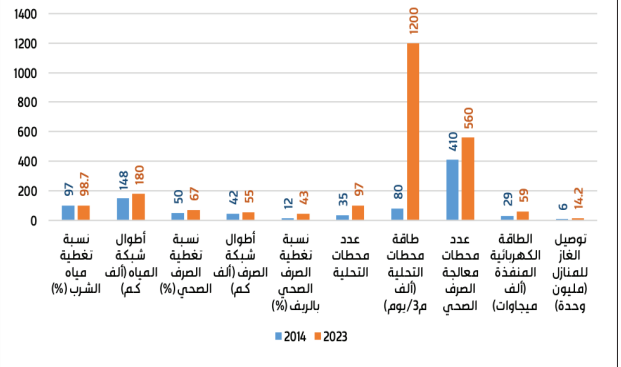

أبرز مؤشرات تطور قطاع الصناعة لعامي 2014، 2022

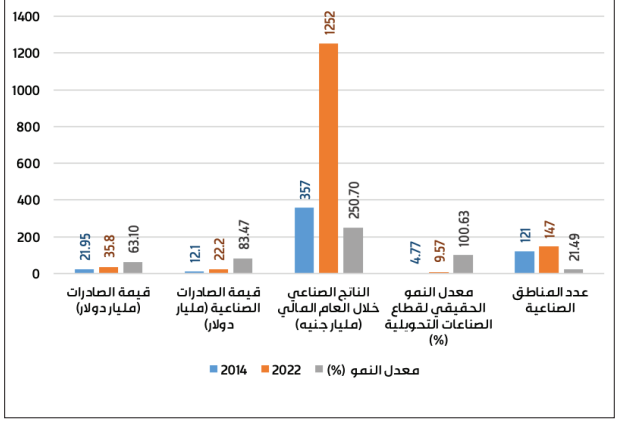

أبرز مؤشرات تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعامي 2014، 2023

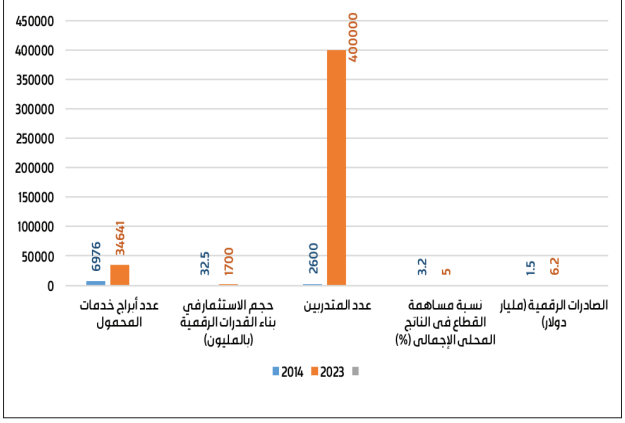

أبرز مؤشرات تطور قطاع الكهرباء لعامي 2014، 2023

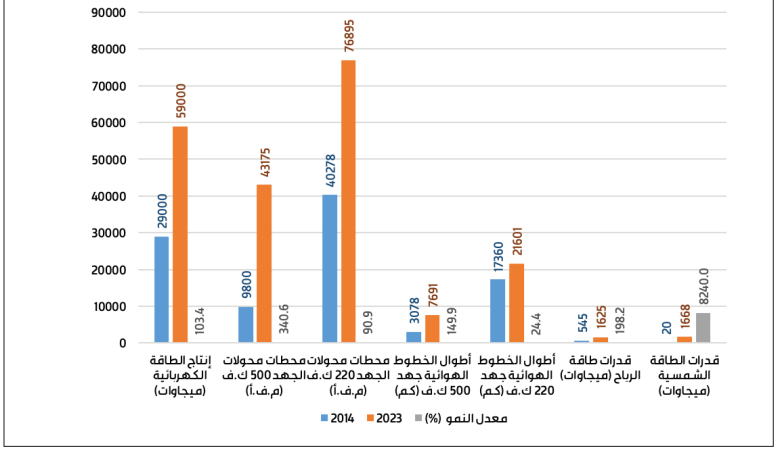

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
www.ecss.com.eg

ecsstudies

الهاتف: 20226905861+ 20226905862+ 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg